إضـــافـــة

لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعيـــة العامـــة

الوثائق الرسـمية : الدورة الثامنة والثلاثون

الملحق رقم ١٢ ألف (A/38/12/Add.1)

الأمـــم المتحدة

Digitized by UNOG Library

إضـــافـــة

لتقرير مفوض الأمـم المتحـدة السـامي لشـؤون اللاجئيـن

الجمعيـــة العامـــة

الوثـائق الرســمية : الدورة الثامنة والثلاثون

الملحـق رقـم ١٢ ألف (A/38/12/Add.1)

الأمـــم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٨٣

Digitized by UNOG Library

ملاحظـة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هـــــذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحـدة .

وقد صدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تحت الرمز A/38/12 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢) .

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣]

المحتويات

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين

(جنيف ، ١٠ - ٢٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣)

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -١٦	١
ألف - انتخاب أعضاء المكتب	٣	٢
باء - التمثيل في اللجنة	٤ -٩	٢
جيم - اقرار جدول الأعمال	١٠	٤
دال - البيان الافتتاحي الذى ألقاه رئيس اللجنة التنفيذية	١١-١٦	٤
ثانيا - المناقشة العامة	١٧-٦٠	٦
المناقشة العامة	١٧-٥٩	٦
مقررات اللجنة	٦٠	١٧
ثالثا - الاجراء المتخذ بشأن مقررات اللجنة التنفيذية	٦١-٦٣	٢٠
مقرر اللجنة	٦٣	٢٠
رابعا - الحماية الدولية	٦٤-٩٧	٢١
استنتاجات اللجنة	٩٧	٣١
خامسا - تقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية	٩٨-١١٢	٣٥
مقررات اللجنة التنفيذية	١١٢	٣٨
سادسا - الدور الذى تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز التوصل الى حلول دائمة	١١٣-١٢٢	٣٩
مقررات اللجنة التنفيذية	١٢٢	٤١

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
سابعا - أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٢٣-١٤٤	٤٣
مقررات اللجنة	١٤٤	٥٠
ثامنا - الشؤون الادارية والمالية	١٤٥-١٥٤	٥٤
مقررات اللجنة التنفيذية	١٥٤	٥٧
تاسعا - مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤	١٥٥-١٦٠	٦٠
مقرر اللجنة التنفيذية	١٦٠	٦١
عاشرا - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنفيذية	١٦١	٦٢
حادي عشر - أية مسائل أخرى	١٦٢-١٦٨	٦٣
مقررات اللجنة التنفيذية	١٦٨	٦٤

المرفقات

الأول - مشاريع مقررات بشأن ادخال الاسبانية والصينية والعربية كلغات عمل ولغات رسمية في اللجنة التنفيذية		٦٦
الثاني - البيان الافتتاحي الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين امام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الرابعة والثلاثين ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣		٦٧

Digitized by UNOG Library

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين *

(جنيف ، ١٠ - ٢٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها الرابعة والثلاثين في قصر الأمم في جنيف في الفترة من ١٠ الى ٢٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ . وافتتح الدورة الرئيس الذى انتهت ولايته ، السفير خرما ، سفير لبنان ، الذى استعرض بعض الاهتمامات الرئيسية خلال فترة رئاسته . وفيما يتعلق بالحماية ، أشار بوجه خاص الى استمرار الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، والى العجز عن انقاذ ملتمسي اللجوء الذين يكونون في حالة شدة في البحر ، والى ما حدث مؤخرا من زيادة أسلوب التقييد الذى فرضته بعض الدول على منح اللجوء وتحديد مركز اللاجئ . وقال انه يرى ان مبدأ عدم الاعادة القسرية يتعرض لخطر متزايد . أما عن مسألة المساعدة فأشار الى مشكلة وضع حد فاصل ، ان وجد ، بين اعانة اللاجئين والمساعدة الانمائية . وأعاد الى الأذهان في هذا الصدد أن الهدف الأول لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين يجب أن يكون ايجاد حلول دائمة وانه لا يمكن للمساعدة أن تكون سوى تدبير مؤقت ينتهي تدريجيا كلما ازداد الاكتفاء الذاتي للاجئين . وحيث أن معظم بلدان اللجوء هي أيضا من أفقر دول العالم ، فان الامر يستدعي توسيع النهج الذى يتناول مسألة المساعدة . كما أن توجيهات اللجنة التنفيذية تلزم في هذا الصدد .

٢ - وأشار السفير خرما الى أن للجنة أن ترتاح للتقدم الذى تم احرازه في المسائل الادارية والمالية ، لكنه أضاف قائلا ان هناك مجالا لمزيد من التحسين . مثال ذلك أنه لابد من النظر في اعادة تشكيل ما يخص شعبة الحماية الدولية والمساعدة من مسؤوليات من حيث تشجيع التوصل الى حلول دائمة . كذلك تستدعي الحاجة النظر في العلاقة بين تصنيف الوظائف وتوصيفات الوظائف التي تقوم بها المفوضية في ضوء تقرير دائرة التنظيم الادارى ، وتوصيات اللجنة التنفيذية الواردة في الوثيقة EC/SC.2/15 ، وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على العملية المقترحة لاعادة قسمة التكاليف الادارية . وقال ان الصلة وثيقة بين تصنيف الوظائف والنقل المقترح للوظائف بين الميزانية العادية للأمم المتحدة والصناديق الطوعية . وفيما يتعلق بمسألة القسمة ، قال ان من المهم أن يحافظ أعضاء اللجنة التنفيذية على موقفهم المؤيد سواء في اللجنة أو في الجمعية العامة

---

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.96/631 .

Digitized by UNOG Library

امتثالا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ،وللمقررات السابقة للجنة .

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - وفقا للمادة ١٠ من النظام الداخلي ، التي تنص على انتخاب أعضاء المكتب لمدة سنة كاملة ، انتخبت اللجنة بالتزكية الأعضاء التالية أسماؤهم :

الرئيس : السيد هـ.ايورلوف (السويد)

نائب الرئيس : السيد ف.المبزّع (تونس)

المقرّرة : الآنسة أ. فيلر (استراليا)

باء - التمثيل في اللجنة

٤ - كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة :

الأرجنتين	زائير
استراليا	السودان
اسرائيل	السويد
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	سويسرا
اوغندا	الصين
ايران (جمهورية - الاسلامية)	فرنسا
ايطاليا	فنزويلا
البرازيل	فنلندا
بلجيكا	الكرسي الرسولي
تايلند	كندا
تركيا	كولومبيا
تونس	لبنان
الجزائر	ليسوتو
جمهورية تنزانيا المتحدة	مدغشقر
الدانمرك	المغرب

Digitized by UNOG Library

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
ناميبيا (ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا)
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

٥ — وكانت حكومات الدول التالية ممثلة بصفة مراقبين :

اثيوبيا ، اسبانيا ، افغانستان ، اندونيسيا ، انغولا ، ايرلندا ، ايسلندا ، باكستان ، البرتغال ، بنما ، بوتسوانا ، بوروندى ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جيبوتي ، رواندا ، السلفادور ، السنغال ، سوازيلند ، شيلي ، الصومال ، العراق ، غواتيمالا ، فييت نام ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كوبا ، الكونغو ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، نيوزيلندا ، هندوراس .

كما قام مراقب بتمثيل فرسان مالطة .

٦ — وكانت منظومة الامم المتحدة ممثلة على النحو التالي :

الامانة العامة للامم المتحدة ، مكتب مفوض الامم المتحدة لناميبيا ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، متطوعو الامم المتحدة ، برنامج الاغذية العالمي ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي ، المنظمة الدولية للملاحة البحرية .

٧ — ومثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية بمراقبين عنها :

لجنة الاتحادات الاوروبية ، اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، مصرف التنمية الاسلامي ، جامعة الدول العربية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة المؤتمر الاسلامي .

٨ — ومثل مراقبون ٥٧ منظمة غير حكومية منها المجلس الدولي للوكالات الخيرية ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر .

Digitized by UNOG Library

٩ — ومثل في الاجتماع ايضا المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

جيم — اقرار جدول الاعمال

١٠ — قررت اللجنة التنفيذية اقرار جدول الاعمال التالي :

١ — افتتاح الدورة

٢ — انتخاب اعضاء المكتب

٣ — اقرار جدول الاعمال والامور التنظيمية الاخرى

٤ — المناقشة العامة

٥ — الاجراءات المتخذة بشان قرارات اللجنة التنفيذية

٦ — الحماية الدولية

٧ — استنتاجات اجتماع خبراء مساعدة اللاجئين وتطويرهم

٨ — دور المفوضية في تشجيع ايجاد حلول دائمة

٩ — انشطة المفوضية في تقديم المساعدة

١٠ — الامور الادارية والمالية

١١ — مركز التبرعات والاحتياجات المالية العامة لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤

١٢ — النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنفيذية

١٣ — اية مسائل اخرى

١٤ — اعتماد مشروع تقرير الدورة الرابعة والثلاثين

دال — البيان الافتتاحي الذي
القاه رئيس اللجنة التنفيذية

١١ — شكر الرئيس الجديد المنتخب ، السفير ايورلوف ، عند توليه الرئاسة، زملاءه على ما ابدوه من ثقة تمثلت في انتخابه .

Digitized by UNOG Library

١٢ — وأشاد الرئيس بسلفه ، بالنيابة عن اللجنة ، لتفانيه في تأدية عمل اللجنة . وقال ان السفير خرط ، وجد رغم الأحداث المثيرة التي حدثت في بلده ، وأرغته على الغياب كثيرا عن جنيف ، قد وجد ان من الممكن متابعة اعمال اللجنة عن كثب وتوجيه اعمالها .

١٣ — وأشار الرئيس الى انقضاء ١٨ سنة على اشتراكه ، لاول مرة ، في اجتماع للجنة التنفيذية ، والى ان اعمال اللجنة قد تزايدت بصورة مثيرة منذ ذلك الحين . وقال ان القضايا الانسانية لاسيما مشاكل اللاجئين قد اصبحت من اهم مسؤوليات الممثلين الدائمين في جنيف . وذكر ان اللجنة التنفيذية قد أخذت تبدى اهتماما نشطا بادارة وتنظيم المفوضية وأن المفوض السامي قد اتخذ خطوات لزيادة كفاءة المفوضية . وشملت هذه الخطوات تعزيز التنظيم الميداني لمكتبه وزيادة السلطة المخولة ميدانيا .

١٤ — ثم علق الرئيس على قضايا معينة شعر بضرورة ابداء اهتمام خاص بها خلال السنة . وقال ان ضخامة مشاكل اللاجئين وتعقدها يتطلبان مزيدا من تنسيق المساعدات المتعددة الاطراف والثنائية لكي يكون لجهد المساعدة اقصى الأثر . وذكر أن فريق الخبراء المعني بمعونة اللاجئين وتطويرهم ، الذى دعا المفوض السامي الى عقده في آب/اغسطس ، قد رأى أن المجتمع الدولي لم يستنفد جميع الامكانيات للتوصل الى حلول دائمة تتمثل في عودة اللاجئ اختياريا الى وطنه والاندماج محليا . ومن المهم ضمان وجود متابعة فعالة لتقرير فريق الخبراء . وربما يكون لمناقشة اللجنة للبند اسهام قيّم في المؤتمر الدولي لمساعدة اللاجئين في افريقيا الذى سيعقد في العام المقبل .

١٥ — ومضى قائلا ان الحماية الدولية مازالت تمثل تحديا خطيرا . فعلى الرغم من أن الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين ربما تكون اخطر جانب من المشكلة فان هناك امثلة كثيرة في انحاء العالم على التعدى على السلامة الجسمانية للاجئين . واللجنة ملزمة بأن تقدم للمفوض السامي اقصى تأييد لتمكينه من الوفاء بمسؤولياته في هذا الميدان .

١٦ — وختاما ، شدد الرئيس على العمل القيّم للوكالات الطوعية بوصفها شريكات للمفوضية في التنفيذ ورحب باشتراكها الفعال في اعمال اللجنة . وقال ان الحوار مع الوكالات سيفيد المفوضية واعضاء اللجنة والوكالات نفسها .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - المناقشة العامة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٧ - اعرب جميع المتكلمين عن تهانيهم لأعضاء المكتب على انتخابهم . وتم ايضا الاعراب عن التقدير للرئيس السابق خلال فترة قيادته الماضية ، والذى استطاع، رغم الاحداث الفاجعة في بلده والمسؤوليات الثقيلة في هذا المجال ، أن يساهم مساهمة هامة في مداولات اللجنة التنفيذية . كما تم الاعراب عن تهنئات حارة للرئيس جوليوس نيريرى بمناسبة منحه ميدالية نانسن لعام ١٩٨٣ . وكانت الاستجابة الانسانية من جانب جمهورية تنزانيا المتحدة لمشاكل اللاجئين في منطقتها موضع ثناء واسع .

١٨ - ولقي المفوض السامي وموظفوه ثناء لدورهم البناء في حماية اللاجئين ومساعدتهم وفي البحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . وأشار عدة متكلمين في هذا الصدد الى ضرورة الابقاء على علاقة العمل الوثيقة والمثمرة بين المفوضية واللجنة التنفيذية .

١٩ - وأكدت وفود كثيرة على الطابع اللاسياسي للمفوضية وعلى أن ولايتها انسانية صرف ، ومع ذلك ، وجه الكثيرون الانظار الى حاجة المجتمع الدولي الحيوية الى معالجة الأسباب الجذرية لمشاكل اللاجئين بعمل يوازى ويكمل جهود المفوض السامي بالنيابة عن اللاجئين . وكان الشعور في ضوء الطابع الانساني للمفوضية هو ضرورة متابعة هذا العمل في المحافل الدولية المناسبة مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن . واستطردت عدة وفود فلاحظت أن الأمل متعذر في تلافي حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين الى ان تعالج تلك الاسباب الجذرية داخل بلدان المنشأ .

٢٠ - وتم بوجه عام الاعراب عن التقدير للاهتمام الذى ابداه المفوض السامي في خطابه الافتتاحي بالحاجة الملحة الى البحث عن حلول دائمة وتحقيقها . وعلق عدد من الممثلين على عدم حدوث تدفقات جديدة واسعة النطاق من اللاجئين مؤخرا ، وعلى أن الحالة العامة للاجئين في العالم تبدو نسبيا أكثر استقرارا . ومع ذلك ، أعربت وفود كثيرة عن عميق القلق لاستمرار أحوال اللاجئين ولعدم ظهور حلول في الافق حتى الآن واكدت على الحاجة العاجلة الى ايجاد نهج مبتكرة لدى البحث عن حلول دائمة .

٢١ - ولقيت مشاكل اللاجئين في بلدان أو مناطق معينة اهتماما كبيرا في سياق المناقشة . وظل حجم السكان اللاجئين في افريقيا مبعث قلق كبير ، وظهر ترحيب عام باستعراض المشكلة الذى سيجرى في المؤتمر الدولي الثاني لتقديم المساعدة الى

Digitized by UNOG Library

اللاجئين في افريقيا . ومع ذلك لوحظ مؤخرا حدوث بعض التطورات الايجابية في القرن الافريقي الذى يأوى واحدا من أكبر تجمعات اللاجئين في تلك القارة . وكان أبرزهـا نجاح الشروع في برنامج اعادة اللاجئين الطوعية من جيبوتي الى اثيوبيا ، واعـلان حكومة الصومال سياسة جديدة تسمح بايجاد مستوطنات محلية ، وتشجيع الاعتمـاد الذاتي لدى السكان اللاجئين . كما أشيد بفضل حكومة السودان لجهودها الناجحة في عمليات الادماج المحلي رغم ضخامة ما تتحمله من عبء اللاجئين .

٢٢ - أما الحالة في غربي اسيا فظلت مبعث ازعاج عميق . وظل ما يوجد في باكستان من حوالي ثلاثة ملايين لاجئ وما لهم من ماشية يفرض عبئا اداريا جسيما على السلطات واحدث ضررا واسعا بالبيئة . ومع استمرار قلة فرص التوصل الى حلول دائمـة ازداد التأكيد على تطوير مشاريع الاعتماد على الذات والمشاريع المدرة للدخل . وأشـار متحدثون كثيرون في هذا الصدد بارتياح الى المشروع الذى وضع بالتشاور بـين حكومة باكستان والبنك الدولي والمفوضية .

٢٣ - كذلك وجه أحد المتكلمين النظر اثناء المناقشة الى أن في جمهورية ايـران الاسلامية ٥ر١ مليون لاجئ افغاني و ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ عراقي ، منهم ٠٠٠ ١٥ كردى عراقي وهم يتلقون المساعدة من لجنة الصليب الاحمر الدولية . وذكر المراقب عـن العراق ان الفئة الاخيرة انما تتالف بالأحرى من مواطنين ايرانيين كانوا قد اشتركـوا في أنشطة تخريبية في العراق وأدى ذلك الى طردهم الى بلدهم الاصلي . وطعـن ممثل جمهورية ايران الاسلامية في هذا التفسير مستشهدا بالاستعراض الدولي للصليب الأحمر وببيان وزير خارجية العراق امام مجلس الأمن في تشرين الاول/اكتوبـر ١٩٨٠ وذلك تأييدا لقوله بأن المطرودين هم عراقيون من أصل ايراني .

٢٤ - وعند النظر في الحالة في جنوب شرقي اسيا ، وجه النظر الى استمرار وجـود اعداد كبيرة من اللاجئين ، لاسيما في تايلند . وأفاد أحد الوفود بالتفصيل عمـا يترتب على ذلك من مشاكل ، لا سيما مشاكل الامن الوطني وتشرد السكان المحليـين والاخلال باحوالهم . ورغم الاعتراف بالاستجابة الدولية من أجل اعادة توطين أكثـر من مليون لاجئ من أبناء المنطقة . فقد كان هناك أيضا شعور بضرورة التأكيد علـى ايجاد حلول دائمة أخرى ، لا سيما الاعادة الطوعية الى الوطن . كما تم الاعراب عـن الترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج تنظيم المغادرة من فييت نام . ووجه المراقب عن كمبوتشيا الديمقراطية النظر الى ما وصفه بالخطورة البالغة لحالة الكمبوتشيين الذين اصبحوا لاجئين في بلدهم بسبب الحالة السائدة في ذلك البلد حاليا .

٢٥ - وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا اللاتينية ، وخصوصا في أمريكا الوسطى ، وجـه بضعه ممثلين النظر الى تزايد خطورة مشكلة اللاجئين فيها . وركز متكلمان على جهـود

Digitized by UNOG Library

مجموعة كونتادورا ، التي تنشد حلولا سلمية للصراعات في أمريكا الوسطى ، وبذلك تتصدى مباشرة للاسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين . وأشار بضعة ممثلين الى عمل المفوض السامي في هذه المنطقة ، وأشادوا بالحكومات والمنظمات الطوعية التي تعمل على تحسين مصير اللاجئين ، وطلبوا تعزيز برامج المفوضية في المنطقة . وأشارت بعض الوفود في هذا المجال الى الطابع الريفي لمشاكل اللاجئين في أمريكا الوسطى ودعوا المفوضية الى مراعاة ذلك عند وضع أولويات برنامجها . وشددت هذه الوفود على ما لهذه المشكلة من استعجال وضخامة ، كما أكدوا على أهمية برامج المفوضية في دعم جهود السلم في منطقة بلدان أمريكا اللاتينية .

٢٦ - وكان هناك اعتراف واسع النطاق بشدة وطأة العبء الذى يفرضه وجود أعداد كبيرة من اللاجئين على بلدان اللجوء . وجرى توجيه النظر الى حقيقة أن معظم هذه البلدان هي من بين البلدان التي تواجه مشاكل اقتصادية وانمائية قاسية خاصة بها وراى بضعة متكلمين ان ما تتحمله البلدان المضيفة من عبء اللاجئين ليس اقتصاديا فحسب . وأشار متكلم الى أنه باستطاعة حتى عدد قليل نسبيا من اللاجئين أن يجلبوا معهم مشاكل أمنية وسياسية خطيرة وصراعا مع الدول المجاورة المعادية .

٢٧ - وتحدث بشئ من التفصيل عدد من المتكلمين الذين تستضيف بلدانهم أعدادا هامة من السكان اللاجئين عن المشاكل الخاصة التي أحدثتها تدفقات اللاجئين في بلدانهم ، بما في ذلك ما قد يتركه السكان اللاجئون من أثر ضار بالبيئة المحلية وأثرهم الاقتصادى والاجتماعي السلبي في السكان المحليين . واقترح كثير من المتكلمين في هذا الصدد أنه ينبغي ، طبقا لمبدأى التضامن وتقاسم الاعباء دوليا ، تشجيع الدول على الوفاء بالتزاماتها من أجل مساعدة بلدان اللجوء الأول على تحمل أعبائها الثقيلة . وأكدت معظم الوفود من جديد دعم حكوماتها لمبدأى التضامن وتقاسم الاعباء دوليا .

٢٨ - كذلك أعرب عدد من الوفود ، في معرض الحديث عن تقاسم الاعباء ، عن الأسف لما يبدو من تضاؤل امكانيات اعادة التوطين في البلدان التي أعادت توطين لاجئين وتلك التي ينتظر منها بشكل معقول اعادة توطين لاجئين . وجرى الاعراب عن الامل في ان المجتمع الدولي ككل قد يقدم حافزا جديدا لهذا الجانب من تقاسم الاعباء . وقال وفد انه يعلق أولوية قوية على اعادة توطين اللاجئين في بلدان المنطلقة التي ينتمي اليها بلدهم وأيدت بضعة وفود فكرة ايجاد حلول اقليمية للمشاكل الاقليمية وفيما يتعلق بالصعوبات المتصلة بعملية دمج اللاجئين وملتمسي اللجوء في بلدان اوروبية معينة ، أشار بضعة متكلمين بوجه خاص الى فائدة الحلقة الدراسية عن ادماج

Digitized by UNOG Library

اللاجئين في اوروبا ،التي دعا الى عقدها المفوض السامي في ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وأعرب عن الامل في ان تؤدى المتابعة السليمة للنتائج التي توصلت اليها الحلقة الدراسية الى تذليل المصاعب الحالية التي تكتنف ادخال اللاجئين واندماجهم .

٢٩ - وعلق بعض المتكلمين على صعوبة التمييز بين اللاجئين الحقيقيين وبين من قد يصبحوا مهاجرين . وذكر بضعة متكلمين في هذا الصدد ما يمكن ان يخلقه ذلك من صعوبات في تحديد مركز اللاجئ ، خصوصا في حالات التدفق الجماعي . كذلك لاحظ بعض الوفود أن قوانين الهجرة الوطنية في امريكا اللاتينية أكثر تسامحا وأقل تشددا مما هي عليه في بلدان أخرى . واشير الى ما جرت عليه عادة امريكا اللاتينية لسنوات طويلة من سماحة في منح اللجوء وكانت في الحقيقة موجودة قبل ظهور الصكوك الدولية الحالية المتعلقة باللاجئين . ولهذه الاسباب ، تدخل أعداد كبيرة من اللاجئين بلدان امريكا اللاتينية ، وكثير منهم يكتم ذلك بدعوى أنهم مهاجرون عاديون أو بصفة قانونية اخرى . وأشار متكلم آخر الى ما يثيره هذا من صعوبات في تسجيل أعداد اللاجئين لاغراض المساعدة ، واقترح ان تدرس المفوضية هذه المشكلة .

٣٠ - وعلق بضعة متكلمين على أهمية ايجاد قاعدة بيانات دقيقة لاغراض أنشطة مساعدة اللاجئين وحمايتهم . ولتمكين المفوضية ، في جملة أمور من التقييم الدقيق لاعداد المنتفعين من برامج المساعدة ، دعا المتكلمون هؤلاء الى تمكين المفوضية من الوصول بصورة منتظمة الى جميع المنتفعين .

٣١ - وكان الاتفاق عاما على ضرورة أن تكرس المفوضية اهتماما جادا وذا اولوية لمسألة البحث عن حلول دائمة ، خصوصا لايجاد الحل الافضل المتمثل في اعادة التوطين طوعا كلما كان ذلك عمليا ومناسبا . وعلق بعض المتكلمين على ذلك قائلين ان سعي المفوض السامي نحو ايجاد حلول دائمة لم يكن دائما متسقا كما كان ينبغي له أن يكون . وأعربوا عن قلقهم لأن ٢٦ في المائة فقط من مصروفات البرامج العامة للمفوضية في عام ١٩٨١ قد خصصت لانجاز ذلك . ومع ذلك ، لوحظ أن هذا المنحى قد صار بالفعل يتخذ اتجاها عكسيا مثلما أشار المفوض السامي نفسه الى ذلك في بيانه الافتتاحي . ووجه بعض المتكلمين النظر الى ضرورة اقامة حلول دائمة ضمن تخطيط برامج المساعدة وذلك فور بدء تدفق اللاجئين . كذلك شددوا على الحاجة الى تنسيق أنشطة المفوضية مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة في المساعدة الانمائية منذ مرحلة مبكرة .

٣٢ - وأكدت وفود عديدة على أنه من بين الحلول الدائمة الثلاثة المتمثلة في العودة الطوعية الى الوطن والدمج المحلي واعادة التوطين في بلد ثالث ، يفضل

Digitized by UNOG Library

الأول منها ، اذا تيسر ، بوصفه يحقق أفضل مصالح اللاجئين والمجتمع الدولي . بيد أن تشديدا كبيرا وضع على الحاجة لضمان الطابع الطوعي بالكامل لاية عودة الى الوطن . وكان ثمة تفهم على نطاق واسع لحقيقة أن كثيرا من العقبات التي تعترض العودة الطوعية الى الوطن والتي تتسم بطابع سياسي تخرج عن نطاق اختصاص المفوض السامي . ومع ذلك فقد ارتأى عدة متكلمين ان المفوض السامي ، اذا اتيحت له الظروف المناسبة ، يمكنه ان يلعب دورا أساسيا في تسهيل المفاوضات بين بلدان اللجوء والبلدان الأصلية وكذلك في المساعدة على ايجاد مناخ يفضي الى العودة الطوعية من خلال المساعدة المقدمة الى العائدين . وقد نوّه عدد من المتكلمين بالدور الايجابي الذى قام به المفوض السامي في تسهيل اقامة برنامج العودة الطوعية الى الوطن من جيبوتي الى اثيوبيا كمثال على الحالات التي تؤدى فيها المشاركة النشطة الى نتائج ايجابية .

٣٣ - وعلق عديد من المتكلمين كذلك على مسالة الدمج المحلي ووجه الاهتمام مرة أخرى الى مبدأ اقتسام الاعباء . ووضع المتكلمون تاكيدا خاصا على الحاجة الى اتخاذ تدابير لمساعدة السكان المحيطين بالاضافة الى اللاجئين وذلك لتجنب خطر قيام حالات استياء قد تكون عقبة في وجه الدمج الناجح .

٣٤ - وفي الوقت الذى أقر فيه عدة متكلمين بالحاجة الى اعادة التوطين في بلدان ثالثة بوصف ذلك الحل الدائم الممكن الوحيد في بعض الظروف ، أكد عدد أن ذلك الحل هو أقل الحلول الدائمة استحسانا وأكثرها كلفة وينبغي ألا يلجأ اليه الا كمخرج أخير . واشار احد المتكلمين الى أنه في الوقت الذى يقر فيه الحاجة الحلول الدائمة تقديرا كاملا ، فان اعادة التوطين المفرطة في التسرع قد تحول دون امكانية العودة الطوعية الى الوطن ، التي تمثل حلا افضل في المدى الأطول .

٣٥ - وفيما يتعلق بمسألة معونة اللاجئين والمساعدة الانمائية ، اتفق أغلب المتكلمين على أنه يصعب رسم الخط الفاصل بين هذين النوعين من المساعدة . وكان ثمة توافق عريض في الآراء على وجوب تقديم مساعدة انمائية اضافية الى البلدان ذات الدخل المنخفض المثقلة بوجود ضخم من اللاجئين وذلك لموازنة الأثر السلبي الواقع على اقتصاداتها وهياكلها الأساسية الوطنية . ولما لم تكن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وكالة انمائية ، فان المساعدة المقدمة الى اللاجئين التي يدخل فيها عنصر انمائي رئيسي ينبغي أن تنسق بين جميع الوكالات والمنظمات المعنية داخل وخارج منظومة الامم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، على أن يشمل ذلك المنظمات غير الحكومية . وفيما يتصل بالجوانب الانمائية في برامج اللاجئين

Digitized by UNOG Library

التي تفيد كذلك السكان المحليين ، كان الرأى بوجه عام ان دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ينبغي أن يكون هو دور البادئ والحافز . بيد أن أحد المتكلمين ارتأى أن تقدم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة انمائية حيث تكون الغالبية العظمى من المستفيدين من اللاجئين . وأكد هذا المتكلم كذلك على أهمية البرامج الخاصة في المنطقة الوسط الواقعة بين معونة اللاجئين والمساعدة الانمائية .

٣٦ - وأعرب العديد من الممثلين عن تقديرهم للمبادرة التي اتخذها المفوض السامي لعقد اجتماع لمجموعة من الخبراء في ڤيڤي ، سويسرا ، في الفترة من ٢٩ الى ٣١ آب/ اغسطس ١٩٨٣ ، للنظر في موضوع المعونة والتنمية المتعلق باللاجئين . وقد ارتأى معظم اولئك الذين طرقوا الموضوع أن التقرير الذى أسفر عنه الاجتماع كان مفيدا . بيد أن أحد المتكلمين وجد التوصيات غير مقنعة تماما بينما لم ير مندوب آخر شيئا جديدا من حيث المضمون في نتائج فريق الخبراء . ورأى معظم المندوبين أن التقرير يعبر بصورة جيدة عن تعقيد المشاكل وأنه بذلك يمهد الطريق لمزيد من الاجراءات وأوصى عدد من الوفود باجراء مزيد من المناقشة للموضوع في الاجتماع غير الرسمي القادم لممثلي الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية في أوائل عام ١٩٨٤ . وطلب اثنان من المتكلمين أن يقدم المفوض السامي تعليقاته على التقرير ليسهل المناقشة التالية لهذه المسألة . واقترح كذلك أن اراء الوكالات والمنظمات غير الحكومية ذات الاتجاه الانمائي لها صلة بالموضوع وينبغي ان يسعى اليها . وارتأت وفود عدة ان العمل فيما يتعلق بالمسائل المعقدة التي ينطوى عليها الموضوع ينبغي مواصلته في فريق عامل مخصص . ولاحظت وفود عديدة صلة النتائج المتعلقة بالمعونة والتنمية للاجئين بالاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا وبالمناقشة التي ستجرى فيه .

٣٧ - وبصدد المؤتمر الثاني ، كان ثمة تأييد على نطاق واسع لهذا المؤتمر المقبل بوصفه وسيلة هامة للتشجيع على ايجاد حلول دائمة في افريقيا . وأشار عدد من المتكلمين الى نطاق مشاكل اللاجئين في افريقيا ، والى الاستجابة الانسانية من قبل بلدان اللجوء الافريقية ، والى العبء الثقيل الذى يفرضه استقبال اللاجئين والى الحاجة الى دعم دولي كبير لضمان تقديم مساعدات كافية للاجئين أنفسهم والى بلدان اللجوء التي كثيرا ما تكون في ضائقة شديدة . ووضع عدد من الممثلين تأكيدا خاصا على الحاجة الى اعداد المواد التي ستقدم الى المؤتمر اعدادا دقيقا ومبكرا . واقترح احد المندوبين أن يتضمن الاعداد لهذا المؤتمر الثاني تقييما كاملا لنتائج المؤتمر الأول .

Digitized by UNOG Library

٣٨ - وأكد بعض المتكلمين بشدة على الحاجة الى مقاومة الاتجاه الحالي للـــرأى العام العالمي ، الذى اخذ يقف موقف اللامبالاة من مشاكل اللاجئين ، وذلك بـــأن تعرض عليه بصورة اشد تأثيرا العقبات التي تعترض طريق تحقيق حلول دائمة . واوصوا بأن تقوم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بدعم من الدول الأعضاء في اللجنـة التنفيذية ، بتنظيم حملة اعلامية عامة كبيرة لذلك الغرض ، وتوزيع مزيد من المعلومـات عن مشاكل اللاجئين بهدف ايجاد مناخ أكثر مواتاة وتحييد الاتجاهات الحالية الـتي تتميز بالحصرية وكراهية الاجانب .

٣٩ - وعلق معظم الوفود في شئ من التفصيل على مسائل الحماية . فاعرب كثـيرون بوجه عام عن قلق بالغ بصدد التدهور في حالة الحماية كما ورد وصف ذلك في المذكرة المعنية بالحماية الدولية (A/AC.96/623) التي قدمها المفوض السامي . وكان ثمـة اجماع على أن حماية الحقوق الاساسية للاجئين وتعزيز سلامتهم الشخصية هي مـن الوظائف الاساسية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد أشار احد المتكلمين الى التفاوت الظاهر في حجم المعلومات المقدمة من المفوضية بشأن المساعدة وبشـأن مسائل الحماية .

٤٠ - وأكد أحد الوفود على الاهمية الكبيرة للعلاقة بين الحماية والمساعدة اللتين تعزز كل منهما الأخرى . وقد أيد ذلك الوفد الأعمال التي قامت بها حتى الآن وحدة الطوارئ التابعة للمفوضية وطالب المفوضية أن تكون على استعداد للتصرف على الفـور في حالات الطوارئ لتزويد المجتمع الدولي في الحال بتقييمات فنية دقيقة لنطـاق المشاكل ولمدى المساعدة اللازمة . واقترح ذلك الوفد أيضا أن تضع المفوضية أساسـا منتظما للهيكل الاولي لاستجابتها في حالات الطوارئ وأن ترسي مبادئ توجيهيـة واضحة تبين كيفية العلاقة بين ذلك الهيكل ومكاتب المفوضية الاخرى في المقر وفـي الميدان . وقد لقيت تدابير المفوض السامي فيما يتعلق بانشاء وحدة الدعم المتخصص في شعبة المساعدات ثناء كبيرا وكان ثمة اعراب عن الامل في أن تطبق الخبرة الفنيـة المتحصلة في تلك الوحدة على جميع جوانب عمل المفوضية ، بما في ذلك الاستجابـة في حالات الطوارئ .

٤١ - وأعرب عدد من المتكلمين عن قلق خاص بشأن هجمات القراصنة على اللاجئـين في أعالى البحار وإحجام السفن بشكل متزايد على ما يبدو عن انقاذ ملتمسي اللجـوء الذين هم في حالة شدة في البحر . وطلب عدد من الوفود الى المفوضية مواصلـة جهودها الرامية الى تشجيع الانقاذ وتيسير النزول الى البر بعد ذلك ، وذلك مـن

Digitized by UNOG Library

خلال ترتيبات أفضل متعلقة بتقاسم المجتمع الدولي الاعباء بصورة اكثر انصافا . وفي هذا الصدد ، أهاب متكلمون عدة بالدول أن تدعم وتوسع نطاق مشروع عروض اعادة التوطين لدى النزول الى البر . وهنأ متكلمون آخرون مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على البادرة التي اتخذتها لوضع ترتيبات أخرى لتقاسم الاعباء من شأنها أن تشرك دول العلم وغيرها من دول اعادة التوطين في اقتسام أعباء اللاجئين الذين يتم انقاذهم .

٤٢ - وقدم احد الممثلين تقريرا عن الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة في بحر الصين الجنوبي ، ووجه العناية الى عدم وجود أية تقارير عن وقوع اية هجمات خلال الاشهر الاخيرة وأبلغ اللجنة بتمديد برنامج مكافحة القرصنة التي تديره الحكومة التايلندية الملكية فترة أخرى مدتها ١٢ شهرا . وأعرب متكلمون عدة عن تأييدهم لهذا البرنامج . وكان رأى أحد المتكلمين أن فعالية البرنامج لم تثبت بعد بصورة كاملة .

٤٣ - وكانت ثمة ادانة على نطاق واسع للهجمات العسكرية على معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم بوصفها انتهاكا للمبادئ والقواعد الانسانية الأساسية . وشدد أغلب المتكلمين على أن المشكلة ملحة وأن من المناسب أن تقوم اللجنة التنفيذية بالنظر فيها . وأعربوا عن أسفهم لان اعضاء اللجنة التنفيذية لم يتمكنوا بعد من التوصل الى توافق في الآراء بشأن بيان المبادئ التي ستدين مثل هذه الهجمات وتساهم في الحيلولة دونها . وأعرب عدد من الممثلين عن ثقتهم في أن مثل ذلك البيان يمكن رغم ذلك أن تعتمده اللجنة التنفيذية في دورتها الحالية أو على الاقل بعدها بوقت قصير .

٤٤ - وشدد العديد من المتكلمين على الطابع الانساني والمدني المحض لمخيمات ومستوطنات اللاجئين . وأكدوا مجددا أنه لا يمكن في أية ظروف تبرير الهجمات العسكرية والمسلحة على تلك المخيمات والمستوطنات وأنه يجب ادانتها بغير تحفظ . وأشار عدد من المتكلمين الى مسؤولية بلدان اللجوء الاول عن ضمان الطابع المدني لمثل تلك المخيمات والمستوطنات . وكذلك وجه عدة متكلمين العناية الى الحاجة الى وضع مخيمات اللاجئين على مسافات معقولة وآمنة من الحدود مع البلدان التي يمكن أن تشن منها هجمات مسلحة على تلك المخيمات . وأكدوا حاجة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الى أن يكون في وسعها الوصول الى تلك المخيمات . ومع ذلك اكد عدة متكلمين الحاجة الى عدم فرض مسؤوليات باهظة على بلدان اللجوء . وقال أحد المتكلمين أن المبادئ المعنية يجب أن توازن موازنة صحيحة بين المسؤوليات الملقاة على جميع الاطراف .

٤٥ - وأكدت وفود عديدة أهمية وجود توافق في الآراء بشأن نص مشروع المبادئ .

Digitized by UNOG Library

وكان ثمة ممثلون عديدون أعربوا عن تأييدهم لنص مشروع المبادئ الذى كان الاساس للنظر من قبل اللجنة التنفيذية . وفي هذا الصدد ، حذرت وفود عدة من التوصل الى استنتاجات مفرطة في تسرعها بشأن هذه المسألة ، معللة ذلك بدقة المسألة وبالحاجة الى تجنب القرارات التي يمكن أن تشوه الولاية الانسانية المحضة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وارتأت أن المبادئ المعنية ينبغي أن تركز بصورة حصرية على الجوانب الانسانية للمشكلة وأن تأخذ في الحسبان بصورة كافية صلاحيات اللجنة التنفيذية .

٤٦ - وأثار احد المتكلمين مشكلة اللاجئين غير المستقرين بوصفها مسألة تستحق دراسة خاصة . ووجه العناية الى النتائج المتصلة باللاجئين الذين ليس لهم بلد لجوء والتي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في دورتها الثلاثين في عام ١٩٧٩ ، وطلب أن يقوم المفوض السامي باعداد تقرير متابعة لتقديمه الى الدورة الخامسة والثلاثين .

٤٧ - وبصورة أكثر عموما دعا عدد من الممثلين الى الانضمام بدون تحفظ الى اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (١) وبروتوكول عام ١٩٦٧ (٢) . ورحب احد المتكلمين بانضمام بيرو والسلفادور وغواتيمالا الى ذينك النصين مؤخرا . واتفقت وفود عديدة على الحاجة الى اعادة تأكيد المبادئ القائمة المتعلقة بحماية اللاجئين والى تعزيز التقيد بها وكذلك الى تشجيع انشاء تدابير جديدة لسد الثغرات في الاطار القانوني الدولي الحالي . وكان ثمة تشديد كذلك على الحاجة الى استحداث وسائل تقنية جديدة للحماية تتصف بالمرونة والابتكار .

٤٨ - واختص اثنان من المتكلمين المساهمة الايجابية التي قدمها المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو في مجال تعليم وتطوير قانون اللاجئين بتعليقات خاصة .

٤٩ - واعترفت وفود عديدة بالتحسينات الجديدة التي طرأت على القدرة الادارية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالزيادة في قدرتها على التنفيذ الفعال للبرامج وحثت هذه الوفود المفوض السامي على مواصلة جهوده في هذا الاتجاه . وأشاد عدد من المتكلمين باستجابة المفوض السامي للتوصيات الواردة في الاستعراض الذى قامت به دائرة التنظيم الادارية ولتوصيات اللجنة التنفيذية ذاتها بتعزيز ادارة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقال العديد من المتكلمين كذلك أنهم يتطلعون الى مزيد من التحسينات في هذا المجال .

٥٠ - وأعرب بعض الممثلين عن عدم موافقتهم على اقتراح المفوض السامي بالغاء وظيفة المنسق الاقليمي لجنوب شرقي اسيا . وفضل هؤلاء الممثلون ان يحتفظ المفوض

Digitized by UNOG Library

السامي في المنطقة بقدرة رفيعة المستوى على متابعة الحلول الدائمة سيما وأن فرص احراز تقدم في هذا الاتجاه تبدو آخذة في التحسن .

٥١ - وأشار بعض الممثلين بالتحديد الى الحاجة الى اتخاذ مزيد من التدابير لضمان توزيع اكثر انصافا من الناحية الجغرافية لوظائف الفئة الفنية في مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . بيد أن متكلمين آخرين أكدوا اهتمامهم بأن التدابير المتخذة في هذا الصدد ينبغي ألا تنتقص من كفاءة المنظمة ، التي ينبغي أن تظل هي الاعتبار الاول .

٥٢ - وأثنى عدة ممثلين على المفوضية لزيادة شفافيتها نتيجة لتقديم وثائق أكثر شمولا وأوفى معلومات . بيد أنه أشير الى الحاجة الى توزيع الوثائق في وقت أنسب لضمان قدرة الدول الاعضاء على دراستها دراسة متعمقة قبل بداية دورات اللجنة . وأعرب متكلمان كذلك عن رغبتهما في توفير الوثائق باللغات الرسمية الاخرى للأمم المتحدة غير الانكليزية والفرنسية . وفيما يتعلق بحجم الوثائق المنتجة ، أشار أحد الممثلين الى الخطورة الكامنة في تحميل امانة المفوضية عبئا مفرط الثقل . وأضاف أن الجهود التي يمكن في حالة اخرى تخصيصها لخدمة اللاجئين قد تحول بذلك الى وجهة اخرى .

٥٣ - وعلق بعض المتكلمين على أهمية التنسيق بين المفوضية والوكالات الدولية الاخرى والهيئات غير الحكومية الناشطة في مجال مساعدة اللاجئين . وامتدح أحد الممثلين المفوضية لجهودها الهادفة الى تطوير التعاون مع تلك المنظمات ، بينما طلب اخر أن يغطّى هذا الجانب الحيوى من أنشطة المساعدة بصورة اكثر شمولا في وثائق المفوضية . وفي أثناء المناقشة ، كانت المنظمات غير الحكومية بوجه خاص، موضع ثناء خاص للدور الحيوى الذى تضطلع به في تقديم المساعدة للاجئين .

٥٤ - وأدلى المراقب عن منظمة الوحدة الافريقية ببيان وجه فيه عناية اللجنة الى حالة اللاجئين المفزعة في افريقيا حيث تكون أفقر البلدان في كثير من الحالات هي التي تحمل أثقل أعباء اللاجئين . وكذلك أشار الى حالة اللاجئين المعقدة السائدة في ليسوتو بالاشارة الى المجزرة التي حلت بأناس أبرياء في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ على يد جنوب افريقيا . وفي الوقت الذى نوه فيه المتكلم بالكرم التقليدى الذى تبديه البلدان الافريقية نحو اللاجئين ، فقد أشار مع ذلك الى الخطر المتمثل في أن بلوغ نقطة التشبع قد يكون وشيكا . وفي هذا الصدد ، شدد على الحاجة الى ضمان نجاح المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

٥٥ - وألقى كلمات في الاجتماع المراقبون عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، لناميبيا ، وأعربوا عن تقديرهم للدعم القيم المقدم الى مشاريع المساعدة للاجئين المرتبطة بحركاتهم وناشدوا المفوض السامي تقديم مزيد من المساعدة المادية الانسانية . وأعرب هؤلاء المتكلمون عن قلقهم البالغ لاستمرار الهجمات العسكرية من جانب جنوب افريقيا على معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم في الجنوب الافريقي وللتخريب الذى تمارسه على البلدان المضيفة للاجئين .

٥٦ - وكذلك أدلى ببيانات المراقبون عن المجلس الدولي للوكالات الطوعية ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر ، واللجنة الحكومية الدولية للهجرة . وقد أعرب ممثل المجلس الدولي للوكالات الطوعية عن قلقه لتدهور مستويات معاملة اللاجئين في أجزاء عديدة من العالم ، وخاصة في أوروبا . وفيما يتصل بدور المنظمات غير الحكومية في مساعدة اللاجئين ، رحب المتكلم بالمبادرات المتخذة لاشراك هذه الوكالات بصورة أكثر فعالية . وكذلك وجه المتحدث العناية الى الحالة المفزعة التي تحياها أعداد كبيرة من النازحين في جميع أنحاء العالم ممن لا يدخلون في نطاق ولاية المفوضية وبالتالي لا يجدون حماية دولية ولا يتلقون الا القليل من المساعدة في أحيان كثيرة .

٥٧ - ووصف ممثل رابطة جمعيات الصليب الاحمر خططا تقوم بالنظر فيها حاليا الجمعية العامة لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر تهدف الى زيادة المشاركة في حماية اللاجئين وأنشطة المساعدة لهم . وقد شددت لجنة الصليب الاحمر الدولية ، من ناحيتها ، على الحاجة الى توفير حماية أفضل للاجئين ووجهت عناية خاصة الى اهمية اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والى البروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ المتعلقة بضحايا المنازعات المسلحة . وأثار مندوب اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الحاجة الى ايجاد وسائل لمواجهة تحركات الاشخاص بالجملة بطريقة رحيمة ومنظمة ، وأكد هذا المندوب كذلك أهمية معالجة الاسباب الاقتصادية والسياسية الجذرية لظواهر اللاجئين .

٥٨ - وبعد المناقشة العامة ، رد نائب المفوض السامي على بيانات متعلقة بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا فقال ان تعليقات الوفود المتسمة بالبناء والايجابية بوجه عام سوف تنقل الى لجنة التوجيه . وذكر أنه يعول على حكومات البلدان المتأثرة في تقديم مقترحات واقعية ومعقولة وعلى الحكومات

Digitized by UNOG Library

المانحة في النظر في تلك المقترحات بروح المودة ، آخذة في الاعتبار الكامل احتياجات كل من اللاجئين وبلدان اللجوء . وأضاف انه تقرر منذ البداية أن الحوار بين جميع الاطراف المعنية أثناء الاعداد للمؤتمر الثاني يتسم بأهمية حيوية . ومضى يقول انه مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر ، سيجرى التشاور مع الحكومات بصورة متكررة وأوضح أن المؤتمر يفرض التزامات خاصة على الحكومات وعلى المفوضية من حيث الاعداد الشامل والعمل باهتمام وسخاء .

٥٩ - وفي ختام المناقشة العامة ، تقدم المفوض السامي بالشكر الى اللجنة التنفيذية على تأكيدها الدعم من جديد بصورة واضحة للعمل الانساني الذى تقوم به المفوضية وأكد الحاجة الملحة لمقاومة الاتجاهات الحالية الحصرية في منح اللجوء ومركز اللاجئ وأعرب عن القلق للسلامة الشخصية للاجئين في مختلف انحاء العالم ، وبصورة خاصة في الجنوب الافريقي . وشدد المفوض السامي مرة اخرى على اهمية دعم الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين وناشد المجتمع الدولي ان يبذل كل جهد لضمان السماح للاعتبارات الانسانية بأن تكون هي السائدة في ملاحقة هذه الحلول . وتقدم ايضا بشكر خاص الى المنظمات المختلفة التي تواصل التعاون بصورة وثيقة مع المفوضية في مساعدة اللاجئين واختتم المفوض السامي كلمته بالاعراب عن تقديره للروح البناءة التي جرت بها المناقشة والدعم والتوجيه اللذين قدمتهما اللجنة .

مقررات اللجنة

٦٠ - قامت اللجنة التنفيذية بما يلي :

(أ) أعربت عن تقديرها للبيان التقديمي الذى أدلى به المفوض السامي والذى ، في جملة امور ، شدد على الحاجة الى تخطيط تجديدى في الملاحقة الجارية لحلول دائمة ؛

(ب) أحاطت علما بحقيقة عدم حدوث تدفقات جديدة واسعة النطاق من اللاجئين مؤخرا ، بوصفها تطورا ايجابيا ؛

(ج) أعربت عن قلقها لاستمرار شدة مشاكل اللاجئين ، وخاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ورجت من المفوض السامي مواصلة جهوده الرامية الى توفير المساعدة والحماية الدولية ؛

(د) حثت المفوض السامي على تكثيف جهوده لتحقيق حلول دائمة لمشاكل اللاجئين ، وخاصة العودة الطوعية الى الوطن التي اعترف بأنها ، حيث تكون ممكنة ، الحل الدائم المفضل ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) لاحظت مع القلق الاعباء الثقيلة المفروضة على بلدان اللجوء الأول من جراء وجود اعداد كبيرة من اللاجئين ، وأعربت عن تقديرها لهذه البلدان لاستجابتها الانسانية القيّمة ، وأكدت مجددا مبدأ التضامن واقتسام الاعباء الدوليين في الاستجابة لمشاكل اللاجئين ؛

(و) طلبت الى الحكومات مساعدة المفوض السامي في انشاء بيانات قاعدية دقيقة لمشاريع مساعدة اللاجئين التي تديرها المفوضية ؛

(ز) اعربت كذلك عن بالغ قلقها للتدهور الحادث فيما يتعلق بالحقوق الاساسية للاجئين وزيادة التهديدات لسلامتهم الشخصية في أعالي البحار وفي مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم بسبب الهجمات العسكرية والمسلحة على هذه المخيمات والمستوطنات ؛

(ح) حثت الحكومات على تيسير عمل المفوض السامي في تنفيذ مهمته المتعلقة بالحماية الدولية ؛

(ط) أكدت من جديد الطابع الانساني الأساسي لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولكنها وجهت العناية الى الحاجة الحيوية التي تقتضي أن يقوم المجتمع الدولي في المحافل المناسبة بمعالجة الاسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين من خلال تدابير تكمل جهود المفوض السامي لصالح اللاجئين ؛

(ى) سجلت تقديرها للمساهمات القيّمة التي قدمتها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية واللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية في أعمال اللجنة التنفيذية ؛

(ك) حثت المفوض السامي على الاحتفاظ بالزخم الذى تحقق بالفعل لتحسين وتعزيز ادارة المفوضية ، ورحبت بالمبادرة الجارية بالفعل في هذا الصدد ، وأيدت استمرار الحوار بشأن هذه المسألة بين المفوضية واللجنة التنفيذية ؛

(ل) رحبت بالجهود التي يبذلها المفوض السامي لتحسين تدفق المعلومات الى أعضاء اللجنة التنفيذية ؛

(م) أعربت عن تقديرها للمبادرة الهامة والملائمة زمنيا المتمثلة في عقد اجتماع لفريق من الخبراء لدراسة مسألة المعونة والتنمية المتعلقتين باللاجئين ؛

(ن) ارتأت أن المسألة لها من الاهمية ما يكفي لأن تستحق مزيدا من النظر من قبل اللجنة التنفيذية وذلك ، بين أمور أخرى ، على أساس الآراء المتعلقة

Digitized by UNOG Library

بالموضوع والمقدمة من المفوض السامي ومن الوكالات والمنظمات المعنية الأخرى ، بما فيها المنظمات غير الحكومية ؛

(س) رحبت بالمعلومات المقدمة من المفوض السامي بشأن الأعمال التحضيرية التي تمت الى الآن فيما يتعلق بعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ؛ وأقرت بأهمية المؤتمر الثاني وملاءمته زمنيا فيما يتصل بملاحقة الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين في افريقيا ، وكررت تأكيد الحاجة الى مواد متعلقة بالمشاريع تعد اعدادا دقيقا وتتصف بالواقعية بغية المساعدة على ضمان نجاح هذا المؤتمر ؛

(ع) أثنت على منظمات الامم المتحدة الاخرى والوكالات الحكومية الدولية وغير الحكومية لمواصلة دعمها للمفوض السامي في اضطلاعه بمهامه الانسانية ؛ وحثت على زيادة توثيق التعاون في هذا الصدد ، ورجت من المفوض السامي ضمان استمرار تنسيق جهوده مع هذه المنظمات والوكالات ؛

(ف) لاحظت مع الارتياح أن حلقة دراسية موضوعها ادماج **اللاجئين في** أوروبا ، مكونة من خبراء من الحكومات ومن الوكالات الطوعية ومن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد عقدت في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ في جنيف ، واعربت عن أملها في أن تجرى متابعة ملائمة لنتائج الحلقة الدراسية ؛

(ص) اكدت أهمية مواصلة وتوسيع نطاق أنشطة الاعلام العام لتركيز اهتمام العالم على مشاكل اللاجئين ولايجاد مناخ يؤدى الى حلها .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ـ الاجراء المتخذ بشأن مقررات اللجنة التنفيذية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٦١ ـ رحب بالتقرير الموجز الذى قدمه المفوض السامي فيما يتعلق بالاجراء المتخذ بشأن مقررات اللجنة التنفيذية (A/AC.96/626) باعتباره مفيدا للغاية في مساعدة اللجنة على الاحاطة أولا بأول بالاجراءات المتخذة بشأن مقررات ونتائج سابقة تتطلب متابعتها من جانب المفوض السامي . وكان هناك اتفاق عام على أن المفوض السامي ينبغي أن يقدم تقارير مماثلة الى الدورات القادمة . وأعرب متكلمان عن اعتقادهما بأن هذا الموضوع ينبغي أن يعرض كبند مستقل في جداول الأعمال في المستقبل .

٦٢ ـ وأشار أحد الممثلين الى جوانب عدم الدقة في ذلك الجزء من الوثيقة A/AC.96/626 المتعلق بأنشطة المفوضية في منطقة تندوف . وأشار الى الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من هذا التقرير فوجه نظر اللجنة الى حقيقة ان المشاورات بين المفوضية والبعثة الدائمة للمغرب في جنيف لم تحدث في أية مرحلة . كما أشار الى أن البعثة التي اضطلع بها مدير المساعدة في المفوضية قد تمت ، في الحقيقة ، قبل اتخاذ اللجنة التنفيذية المقرر ذا الصلة وانه لا يمكن بالتالي قبولها على أنها اجراء اتخذ نتيجة لهذا المقرر . وعلاوة على ذلك ، فان الفقرة ٢٤ من الوثيقة أحالت القارئ الى الفقرة ٣ من الوثيقة A/AC.96/594 من أجل الاطلاع على تفاصيل التقدم الذى بين للدورة الثانية والثلاثين . غير ان الفقرة ٣ لم تبين في الحقيقة أى تقدم تم احرازه . وشدد المتكلم على ضرورة اتسام التقارير في المستقبل بدرجة أكبر من التفصيل والصراحة في وصفها الصعوبات التي تجابه في تنفيذ المقررات وفي تفسير أسباب أى نقص في التقدم .

مقرر اللجنة

٦٣ ـ ان اللجنة التنفيذية :

أحاطت مع التقدير بالتقرير الذى قدمه المفوض السامي عن الاجراء المتخذ بشأن مقررات اللجنة التنفيذية (A/AC.96/626) وطلبت بأن يصبح هذا التقرير من التقارير التي تقدم بانتظام للدورات في المستقبل .

Digitized by UNOG Library

رابعا — الحماية الدولية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٤ — افتتح المناقشة حول هذا البند السيد ابراهيم خرما (لبنان) ، رئيس اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، فعرض تقرير الاجتماع الثامن للجنة الفرعية (A/AC.96/629) . وكانت اللجنة الفرعية قد أوصت بأن تقوم اللجنة التنفيذية باقرار عدد من التوصيات المتعلقة بالمشاكل التي من الواضح انه لا أساس لها أو انها تمثل اساءة تطبيق مركز اللاجئين وانقاذ ملتمسي اللجوء الذين يكونون في حالة شدة في البحر . وفيما يتعلق بالبند المتصل بالهجمات العسكرية على مخيمات ومستوطنات اللاجئين ، كانت اللجنة الفرعية قد نظرت في مجموعة من مشاريع المبادئ التي كان قد قدمها اليها فريق عامل مكون من ١٢ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية . وكان الفريق العامل قد تمكن من الوصول الى توافق في الآراء حول هذا النص باستثناء ثلاث فقرات . وخلال دراسة اللجنة الفرعية لهذه المسألة ، تم كذلك الاعراب عن تحفظات بشأن جوانب أخرى في النص . وعلى الرغم من بذل جهود كبيرة ، الا أنه ثبت عدم امكانية ازالة شتى هذه الاختلافات وانه اضطر لذلك أن يرجو من رئيس اللجنة أن يواصل المفاوضات داخل اللجنة التنفيذية ، باعتبار ذلك مسألة لها أقصى درجة من الاستعجال ، من أجل الحصول على اتفاق نهائي على مجموعة من المبادئ .

٦٥ — ولاحظ مدير الحماية الدولية ، في معرض تقديمه الوثيقة A/AC.96/623 ، ان ممارسة هذه المهمة أمر لا يمكن التفكير به الا اذا عملت الدول معا بروح من التضامن والتعاون من أجل تأكيد وتقوية المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين . وقال انه من المؤسف لذلك أن عددا من الدول في بعض مناطق العالم قد أضحى أكثر تشددا تجاه الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء ، ويرفضهم عند الحدود بل وحتى يتخذ تدابير لردع وصولهم . وهذه الممارسات التقييدية خلقت مشاكل للكثير من الدول التي مازالت تحتفظ بسياسات كريمة فيما يتعلق باللجوء ، ويمكن أن تتولد عنها أيضا ردود فعل سلبية في أجزاء أخرى من العالم .

٦٦ — وأعرب عن الأمل في أن تقاوم اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية هذا التطور وأن تواصل العمل من أجل ايجاد معايير متحررة ، بدلا من تقليص نتائجها الى أدنى مؤشر مشترك وذلك بأن تقوم فقط باعادة ذكر الممارسة القائمة التي تتبعها الحكومات الأعضاء .

Digitized by UNOG Library

٦٧ — ومن بين أسباب التغير في المواقف هو الانكماش الاقتصادى ، ووصول الغرباء على نطاق واسع ، والتأخيرات في اجراءات اللجوء بسبب كثرة الادعاءات التي لا تقوم على أساس سليم ، والانطباع الذى تكون لدى الحكومات بأن المشكلة الراهنة للتدفقات على نطاق واسع ليس لها حل . والاعتقاد بأنه لا يوجد مخرج من الصعوبة الراهنة أدى الى تصلب عنيد في وجهات النظر تجاه الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء والى الأخذ بتدابير جذرية لثنيهم عن القدوم .

٦٨ — والتوازن الذى كان موجودا بين ظهور مشاكل اللاجئين وحلها عن طريق أحد الحلول التقليدية الدائمة قد تعرض للخطر ، وذلك ليس الى درجة كبيرة بسبب عدم توفر فرص اعادة التوطين بقدر ما هو بسبب الصعوبة في اتخاذ الترتيبات اللازمة للادماج المحلي أو الاعادة الطوعية الى الوطن لأعداد كبيرة من اللاجئين ، بسبب عدم وجود الحلول السياسية المناسبة . ومن أجل المحافظة على قدرة المفوضية على توفير الحماية والمساعدة للاجئين ، فقد كان من الضرورى معالجة جميع الأجزاء المؤلفة للمشكلة . والآليات الانسانية التي انشئت لسد الاحتياجات المباشرة للاجئين يجب أن تسمح للآليات السياسية بالوصول الى حلول سلمية طويلة الأجل . ولا بد من معالجة الجوانب السياسية والانسانية التي تكتنف مشاكل اللاجئين في آن واحد بقوة .

٦٩ — ويجب أن تأخذ المبادرات التي يتعين على المفوضية أن تقوم بها في هذا الصدد أشكالا مختلفة . فبالاضافة الى العمل المباشر نيابة عن اللاجئين في الميدان ، كان من الضرورى الاضطلاع بجهود دبلوماسية ذات طبيعة انسانية تعزيزا للمساعي الحميدة التي يقوم بها المفوض السامي في سبيل ايجاد حلول لصالح جميع الأطراف . كما كان على المفوضية أن تؤدى المهام العامة الى درجة أكبر والمتمثلة في تعزيز وجود مناخ ملائم في الرأى العام الدولي ووضع وتشجيع وجود معايير ومبادئ قانونية عن طريق الحوار مع الحكومات ، والهيئات الاقليمية ، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الاكاديمية .

٧٠ — ومن بين الأمثلة العملية على الجهود الابتكارية التي قام بها المفوض السامي البرنامج الذى تم الاضطلاع به جنبا الى جنب مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والحكومات المعنية لمساعدة تايلند في مكافحة القرصنة ، والمبادرات التي تم القيام بها بمساعدة المنظمة الدولية للملاحة البحرية لضمان انقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدة في البحر ، والاجراء الذى قامت به المفوضية لدى حكومتي جيبوتي واثيوبيا للسماح باعادة اللاجئين طوعا الى وطنهم في اثيوبيا ، والجهود التي بذلتها بالتعاون مع الأمين العام

Digitized by UNOG Library

للأمم المتحدة وحكومتي رواندا وأوغندا لحل مشاكل اللاجئين والأشخاص النازحين في البلدين المذكورين ، والمحاولة التي تم القيام بها لدى عدد من الحكومات الأخرى لايجاد طرق لتمكين ليسوتو من مواصلة ايواء اللاجئين من جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بحالة اللاجئين الأفغان ، وضع المفوض السامي خبرته تحت تصرف الأمين العام في اطار جهوده المستمرة لايجاد حل . أما في امريكا الوسطى وشمال امريكا اللاتينية ، فقد كان يجرى القيام كذلك بمبادرات جديدة لحل المشاكل المعقدة تعقيدا شديدا .

٧١ — أما العمل الدبلوماسي والانساني الذى قام به المفوض السامي فلابد أن يبقى مكتوما وسريا . غير انه في الحالات التي يؤدى فيها تصلب بعض الأطراف الى نشوء أوضاع يمكن أن تؤدى الى عواقب مأساوية بالنسبة للاجئين أو أن تكون ضارة بوجود المفوضية في الميدان ، فقد يكون من المناسب للمفوضية أن تحيط المجتمع الدولي علما بالحقائق . ولهذا الغرض ، فان اللجنة التنفيذية والجمعية العامة ، هما المحفلان المناسبان لذلك، بمناسبة تقديم التقرير السنوى .

٧٢ — وكان هناك أمل كبير في أن تتمكن اللجنة التنفيذية من تحقيق اتفاق على بيان بالمبادئ ضد الهجمات المسلحة على مخيمات اللاجئين ، تلك الهجمات التي أضافت بعدا جديدا ومأساويا للحماية الدولية .

٧٣ — وفي الختام ، شدد مدير الحماية الدولية كذلك على أهمية أنشطة المفوضية في ميدان الحماية الدولية التي تمثلت في المبادلات الأخيرة مع الوكالات الطوعية . كما أشار الى الدورات الدراسية المتعلقة بموضوع قانون اللاجئين والتي تعطى للموظفين الحكوميين من خلال الارتباط مع المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو بايطاليا ، والى التعليق على اتفاقية عام ١٩٥١ الذى أعده الدكتور بول وايز .

٧٤ — وفي النقاش الذى تلا ذلك ، تمت الاشادة اشادة خاصة بالمساهمة القيمة التي قدمها السفير ابراهيم خرما بوصفه رئيسا للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية . وأعرب عدد من المتكلمين عن تقديرهم للبيان الصريح والجرئ الذى أدلى به مدير الحماية الدولية . وكان هناك اتفاق عام مع الرأى الذى أعرب عنه المدير والذى جاء في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية والقائل بوجود اتجاه نحو تدهور في حماية اللاجئين . وأعرب عدد من المتكلمين عن تقديرهم للمذكرة التي اتسمت بالوضوح والحدة والتي هي ، في رأى أحد الوفود ، تتماشى مع الواجب الأول للمفوض السامي في توجيه نظر الدول الى الاتجاهات التي يمكن الاحساس بها فيما يتصل بحالة اللاجئين واعطاء تحذيرات مبكرة .

Digitized by UNOG Library

٧٥ — وأعرب كثير من المتكلمين عن مشاركتهم في القلق الذى يشعر به المفوض السامي بأن المبادئ التي وضعتها الدول لحماية اللاجئين تتعرض لخطر حقيقي يتمثل في تلاشي أهميتها ؛ وكان هناك اتفاق على نطاق واسع بأن عكس هذا الاتجاه يجب أن يكون مهمة لها أولوية بين أولويات المفوضية . وكان هناك تسليم بأن على الدول أيضا التزاما غير مشروط بالسعي لعكس هذا الاتجاه المتدهور وان ذلك الالتزام لا يقع على عاتق المفوض السامي وحده .

٧٦ — وأشار عدد من المتكلمين الى حقيقة انه في ممارسة المفوض السامي لمهمته في ميدان الحماية الدولية فقد أصبح يهتم اهتماما متزايدا بمسائل تتعلق بالسلامة البدنية للاجئين التي تم انتهاكها نتيجة للهجمات العسكرية أو المسلحة ، والقرصنة ، والأعمال الوحشية الأخرى ، ونتيجة للاخفاق في انقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدة في البحر . وكان هناك اعتراف عام بخطورة هذه المشاكل وبحقيقة ان الجهود الرامية الى ايجاد حلول لها تشكل جزءا هاما من مسؤوليات الحماية التي تقع على عاتق المفوض السامي . وخلال مناقشة هذا البند ، وكما حدث في غضون المناقشة العامة ، فقد تم الاعراب عن قلق عميق حيال استمرار هجمات القرصنة على ملتمسي اللجوء . وتم الترحيب بشكل خاص بالبرامج التي اضطلعت بها المفوضية بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والحكومات المعنية لمساعدة الحكومة التايلندية الملكية في مكافحة هذه المشكلة . كما وجه أحد المتكلمين النظر الى ضرورة قيام المفوضية ، لاسباب انسانية ، بزيادة جهودها الرامية الى البحث عن الضحايا المفقودين من جراء هجمات القرصنة في بحر الصين الجنوبي .

٧٧ — وأشار عدد من المتكلمين الى الممارسات التقييدية التي تتبعها حكومات معينة فيما يتعلق بادخال ملتمسي اللجوء واللاجئين الى أراضيها . وشملت تلك الممارسات تفسير معايير مركز اللاجئ تفسيرا متزايدا في شدته ، وكذلك فيما يتعلق بتطبيق مفهوم وحدة الأسرة ، وفرض عبء شديد بصورة لا مبرر لها على مقدمي طلبات الحصول على مركز اللاجئ لبيان الأدلة اللازمة على ذلك . كما أشار عدد من المتكلمين الى رفض ملتمسي اللجوء عند الحدود والى تدابير " الردع الانساني " ، بما في ذلك اعتقال ملتمسي اللجوء وتخفيض مستويات المعيشة الموفرة لهم والمساعدة الاجتماعية المقدمة لهم الى حدها الأدنى حيث أخذت تلجأ الى ذلك البلدان التي تواجه تدفقا واسع النطاق من ملتمسي اللجوء . وفيما يتعلق بهذه التدابير ، أعرب أحد الممثلين عن الرأى القائل ان ملتمسي اللجوء ينبغي ألا يعتقلوا الا اذا كان هناك شك له ما يبرره فيما يتعلق بهويتهم . كما

Digitized by UNOG Library

أعرب عن اعتقاده بأن ملتمسي اللجوء الذين لا توفر لهم الوسائل اللازمة للمعيشة يجب أن يسمح لهم بكسب ارزاقهم . وأشار متكلم آخر الى الخطر من أن التدابير التقييدية التي تفرضها بعض الحكومات يمكن أن تدفع حكومات أخرى الى التصرف على نحو مماثل .

٧٨ — وأشار عدد من المتكلمين الى الصعوبات التي تواجهها الدول حاليا في ميدان الحماية الدولية . كما أشير بوجه خاص الى الاتجاهات الانكماشية والى وصول الغرباء على نطاق واسع سعيا وراء العمالة ، الأمر الذي أدى في عدد من الحالات الى اتخاذ مواقف تنم عن كره الأجانب . وأشار أحد المتكلمين الى زيادة الضغوط الداخلية على الحكومات للحد مما ينظر اليه غالبا بأنه تسلل الى أسواق العمل في بلدانها وأنظمة الرعاية الاجتماعية فيها عن طريق عملية اللجوء . وأشار متكلمون آخرون الى عدم الاكتراث المتزايد في أوساط الرأى العام تجاه الحالة الخاصة للاجئين . غير ان أحد الوفود أثار مسألة ما اذا كانت مذكرة المفوض السامي تعكس بوضوح كاف أهمية ما أسهم به عدد من البلدان في أجزاء مختلفة من العالم — معظم تلك البلدان من البلدان الفقيرة ، وبعضها فقير جدا — لضمان معاملة اعداد كبيرة من اللاجئين في أراضيها معاملة تتماشى مع المعايير الانسانية الدولية المقبولة .

٧٩ — وأشار العديد من المتكلمين الى أن قلة المتوفر من الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين قد زادت من صعوبة ممارسة المفوض السامي لمهمة الحماية الدولية ممارسة فعالة . ورأى أحد الممثلين ان هذه الحالة تتطلب استخداما مبتكرا للموارد الموجودة ، وانه لا ينبغي بأى حال أن تؤدى هذه الحالة الى تدهور المعايير القائمة المتعلقة بالحماية الدولية .

٨٠ — وكان هناك اجماع في الرأى على أهمية التضامن وتقاسم الأعباء على الصعيد الدولي ، كأساس لممارسة الحماية الدولية ممارسة فعالة . وأعرب أحد المتكلمين عن اعتقاده بأن اتخاذ الحكومات فرادى لتدابير تقييدية هو أمر لا يتمشى ومبدأ التضامن وتقاسم الأعباء على الصعيد الدولي ، حيث تتجه هذه التدابير الى تحويل تدفقات ملتمسي اللجوء الى البلدان التي تطبق ممارسات ذات طابع أكثر تحررا . وأشار أحد المتكلمين الى الصلة الوثيقة بين التضامن وتقاسم الأعباء على الصعيد الدولي وبين قبول اللاجئين . كما أكد هذا المتكلم ومتكلمين آخرين ، في هذا الصدد ، أهمية انضمام الدول الى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وتنفيذ هذه الصكوك تنفيذا شاملا . وقيل ان الهدف من مثل هذا التعاون هو اقامة نظام يستند الى توازن المسؤوليات فيما بين الدول المعنية والمجتمع الدولي والمفوضية .

Digitized by UNOG Library

٨١ — وأبلغ ممثل الدانمرك اللجنة التنفيذية ببعض الأحكام الهامة في قانون الأجانب الدانمركي الجديد الذى بدأ نفاذه في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ . وقال الممثل ان هذا القانون قد أدى الى تحسن كبير في الحماية القانونية التي يتمتع بها اللاجئون وملتمسو اللجوء في الدانمرك ، لا سيما فيما يختص باجراءات فحص طلبات اللجوء .

٨٢ — وأعرب كثير من المتكلمين عن اتفاقهم مع الرأى الوارد في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية والقائل بأن التنفيذ الفعال لمهام الحماية التي يضطلع بها المفوض السامي يتوقف على حسن النوايا والتعاون من قبل الحكومات التي تتحمل المسؤولية الأساسية تجاه حل مشاكل اللاجئين . وأشار العديد من المتكلمين الى السلطة الأدبية للمفوضية ، ورأى أحد المتكلمين ان هذه السلطة يمكن استخدامها بمعدلات أكبر لمعالجة المشاكل الفردية والجماعية المرتبطة بعدم الامتثال للمعايير الأساسية الخاصة بالحماية الدولية . كما أعرب هذا المتكلم عن اعتقاده بأنه متى أخفقت جهود الاقناع الأدبية التي تضطلع بها المفوضية وجب على الحكومات المعنية توحيد قواها لتعزيز مساعي المفوض السامي . كما أشير مرارا الى اختصاص أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة بمعالجة الجوانب السياسية لمشاكل اللاجئين . كذلك أشار عدد من المتكلمين الى حاجة المجتمع الدولي الى معالجة مسألة الأسباب الجذرية لمشاكل اللاجئين ، التي أعرب أحد المتكلمين بشأنها عن اعتقاده بوجود دور هام ينبغي أن تقوم به المفوضية .

٨٣ — وشدد العديد من المتكلمين على الحاجة الى الحفاظ على المعايير القائمة الخاصة بالحماية الدولية والى صون المكاسب المحققة حتى الآن في هذا المجال الانساني الهام ، وكان هناك أيضا تسليم بالحاجة الى سد الثغرات التي لا تزال موجودة في القانون المتصل باللاجئين ، لا سيما فيما يختص بقبول ملتمسي اللجوء ومعاملتهم ريثما يتقرر مركزهم . وجرى أيضا تحديد مشكلتين رؤى انهما بحاجة الى توضيح ، هما مشكلة تحديد البلد المسؤول عن فحص طلب اللجوء ومشكلة اللاجئين المتمتعين باعتراف فعلي في بلد ما والذين ينتقلون الى بلد آخر لأسباب تتعلق براحتهم الشخصية .

٨٤ — واعترف عدد من الممثلين بأهمية التدابير الجارية التي تتخذها المفوضية لتشجيع تدريس القانون الدولي المتعلق باللاجئين وزيادة تطويره ، عن طريق اجراء الاتصالات مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية . كما أعرب عن التأييد للبرنامج الدراسي السنوى المتعلق بقانون اللاجئين ، الذى تنظمه المفوضية بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الدولي في سان ريمو بايطاليا ، ولما تعتزمه المفوضية ، بالتعاون مع المعهد المذكور ، من تطوير في مركز وثائقها الخاص بقانون اللاجئين .

Digitized by UNOG Library

٨٥ — وشدد العديد من المتكلمين على أهمية وجود رأى عام محبذ للحماية الدولية الفعالة للاجئين . وأشار أحد المتكلمين الى الحاجة الى نهج مبتكرة لتعبئة الرأى العام للوقوف الى جانب اللاجئين . كما أشار عدد من المتكلمين الى الدور الهام الذى يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد .

٨٦ — وأشار أحد المتكلمين الى اعادة توطين اللاجئين ، بقوله انها مسألة تنطوى على عامل هام من عوامل الحماية . وأضاف قائلا ان وفده يعتقد ان الاستخدام الحكيم لغرض اعادة التوطين يمكن أن يؤدى الى تأمين الحماية للاجئين ، وان حكومته مستعدة في هذا الصدد لتوفير حصة للحالات الطارئة .

٨٧ — ورأى أحد الممثلين انه من الممكن أن يكون من المفيد توفير معلومات مسهبة بشأن حالة الانضمام الى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين . بينما رأى ممثل آخر ان ماورد في الوثيقة A/AC.96/152/Rev.4 هو معلومات قيمة يمكن التوسع فيها لكي تشمل معلومات عن معايير المعاملة الممنوحة للاجئين لدى الاعتراف بهم . واقترح ممثل آخر ارسال خطاب دورى من المفوضية الى أعضاء اللجنة التنفيذية يبين القضايا الراهنة المتصلة بالحماية . وردا على هذه الاقتراحات المختلفة ، ذكر مدير شؤون الحماية الدولية انه سيتم تقديم المعلومات المطلوبة بشأن حالات الانضمام الى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين . وقال فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بمعايير المعاملة الممنوحة للاجئين في البلدان المختلفة انه قد يكون من الأفضل ادراج هذه المعلومات في وثيقة منفصلة . بيد أن هذا ينطوى على زيادة كبيرة في عبء العمل الملقى على كاهل الشعبة . وأضاف قائلا انه ، مراعاة منه لهذه الآثار المتصلة بعبء العمل ، سيبحث الطريقة التي يمكن بفضلها توفير المعلومات المطلوبة . وفيما يتعلق باقتراح ارسال خطاب دورى بشأن القضايا الراهنة المتصلة بالحماية ، فانه يعتقد ان من المفيد تعزيز الحوار القائم مع أعضاء اللجنة التنفيذية وتقاسم المعلومات معهم بشأن قضايا الحماية ، وسيكون الشكل المحدد لمثل هذه الترتيبات موضوعا لمشاورات مقبلة .

٨٨ — وبوجه عام ، كان هناك تسليم بوجوب استمرار اللجنة التنفيذية في الوفاء باختصاصاتها الهامة المتمثلة في تأكيد وزيادة تطوير المعايير الأساسية لمعاملة اللاجئين وملتمسي اللجوء . وأوليت أهمية شديدة لعمل اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، وأشير في هذا الصدد الى مقاصدها الأصلية . ورأى أحد الممثلين ان الاستنتاجات التي خلصت اليها اللجنة الفرعية ذات طبيعة مزدوجة ، حيث انها تؤدى الى تعزيز عمل المفوض السامي في مختلف المجالات كما تشجع على تطوير القانون الدولي

Digitized by UNOG Library

المتعلق باللاجئين . وأشار ممثل آخر الى أنه في حين تكون بعض المبادئ الموضوعة على هذا النحو أكثر تقدما من الوضع القانوني الفعلي في مختلف الدول تكون هذه المبادئ حافزا على مزيد من التطوير في التشريعات الوطنية المتعلقة باللاجئين .

٨٩ — وأشار عدد من الممثلين الى المسائل المختلفة التي بحثتها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية . وفيما يتعلق بمسألة الطلبات القائمة على غير أساس أو المجافية للأصول والمتعلقة بالحصول على مركز اللاجئ ، ذكر عدد من الممثلين ان هذه الظاهرة تمثل مشكلة خطيرة لحكوماتهم . بيد أنه من الضروري لدى التماس الحلول أن يتم الحفاظ على الضمانات الاجرائية الأساسية بحيث لا تضار مصالح ملتمسي اللجوء الحقيقيين . ورأى أحد المتكلمين ضرورة عدم التشدد في تطبيق المعايير المتصلة بمركز اللاجئ لكي لا تثبط هم طالبي اللجوء الأصلاء . وسلم عدد من الممثلين باستصواب الاسراع عموما في اجراءات اللجوء ، كما بينوا التدابير المحققة لهذا الغرض والتي يجرى اتخاذها أو تتجه النية الى اتخاذها في كل بلد من بلدانهم وشدد أحد الممثلين على الحاجة الى قيام الموظفين الأكفاء من أصحاب الخبرة بعقد مقابلات مع طالبي اللجوء . ورأى المراقب الذى تحدث نيابة عن المجلس الدولي للوكالات الطوعية أن الطلب لا ينبغي اعتباره قائما على غير أساس ظاهر لمجرد مجيء صاحبه من بلد قد لا يفترض وجود اضطهاد فيه وأن الانتماء الى جماعة من جماعات الأقلية الاثنية أو الدينية ينبغي أن يكون في العادة مبررا للافتراض المسبق الايجابي في المرحلة الأولى من مراحل الاجراء الخاص بتحديد مركز اللاجئ .

٩٠ — وأعرب عن الموافقة على الاستنتاجات الموصى بها من اللجنة الفرعية ، لاسيما فيما يتعلق بالضمانات الاجرائية المقترحة . بيد أن البعض من المتكلمين أشار الى أن تطبيق مثل هذه الضمانات قد ينطوى على بعض الصعوبات العملية لدى سلطات بلدانهم . وأشار متكلمان الى أن مثل هذه الضمانات موجودة فعلا في التشريعات المطبقة في بلد كل منهما . وأبدى أحد المتكلمين تشككه فيما اذا كان من الممكن لتوصيات اللجنة الفرعية أن تحل مشكلة العدد الكبير من الطلبات المتأخرة في بلده والتي لم يتم النظر فيها .

٩١ — وفيما يتعلق بانقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدة في البحر ، أعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم ازاء تضاؤل نسبة من يتم انقاذهم من هؤلاء اللاجئين . وسلم عدد من المتكلمين بأن المخطط المقترح لعروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر يمكن أن يسهم في حل هذه المشكلة وانه من الضروري لذلك بدء العمل به

Digitized by UNOG Library

على أساس تجريبي . وأعرب أحد المتكلمين عن استعداد حكومته للاشتراك في هذا المخطط في حالة اشتراك الحكومات الأخرى ولكنه قال في الوقت ذاته انه قد يكون من المفيد توسيع نطاق المخطط المذكور وانه يأمل أن تجرى مناقشات اضافية بشأن هذه الفكرة مع المفوضية والمشتركين المحتملين . وأوضح أحد المشلين أن دول العلم لا تتوفر لديها جميعا امكانيات متساوية لقبول اللاجئين الذين يتم انقاذهم في البحر وأن التقاسم الدولي للأعباء يعني حسب تفسيره زيادة اشتراك الدول جميعا في منح الضمانات اللازمة لاعادة التوطين المؤقته أو النهائية . وأيد المتكلم ذاته التوسع في مخطط عروض اعادة التوطين بعد الابرار . وأشار متكلم آخر الى ان حكومته مستعدة للاشتراك على أساس تجريبي في مخطط عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر ولكنها تأمل في الوقت ذاته أن يتم التوصل في وقت لاحق الى مخطط يجسد التزام ربابنة السفن بالانقاذ فضلا عن توفير فرص للاجئين المنقذين لكي يعاد توطينهم على أساس تقاسم الأعباء المنصف ، وبذلك يتم تفادى الحاجة الى ضمانات لاعادة التوطين مقابل الابرار .

٩٢ — وتمت الموافقة بالاجماع على قيام المفوضية بنشر وتوزيع كتيب بعنوان " المبادئ التوجيهية لابرار اللاجئين " وعلى العمل المشترك المقترح انجازه من قبل المفوضية والمنظمة الدولية للملاحة البحرية لتأمين انقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في شدة في البحر .

٩٣ — وفيما يتعلق بمشكلة الهجمات العسكرية التي تشن على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، فان جميع المتكلمين قد أكدوا من جديد خطورة هذه المشكلة وأعربوا عن قلقهم لاستمرار مثل هذه الهجمات . وشدد الكثير من المتكلمين على الحاجة الى ادانة هذه الهجمات دون تحفظ ، لانها تشكل في رأيهم انتهاكا جسيما للقانون الانساني الدولي فضلا عن السلامة الاقليمية لبلدان اللجوء . كما رأى بعض المتكلمين ان مثل هذه الهجمات تمثل عملا عدوانيا موجها ضد بلدان اللجوء يستهدف ارغامها على طرد اللاجئين من أراضيها أو اعادتهم الى مضطهديهم ، خلافا لما تقضي به المبادئ الانسانية ، بما فيها مبدأ عدم الاعادة القسرية . وقيل ان عدم منع مثل هذه الهجمات من شأنه أن يقوض المبادئ الأساسية المتعلقة بالحماية الدولية .

٩٤ — ورأى عدد من المتكلمين أن مشروع المبادئ المتعلقة بمنع الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ، الوارد في تقرير اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، يتضمن التوازن الضروري فيما يتعلق بمسؤوليات مختلف الأطراف الداخلة في الموضوع . وأبرز كثير من المتكلمين الطابع الانساني والمدني الصرف لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم . كما أشار عدد من المتكلمين الى مسؤولية بلدان اللجوء الأول عن تأمين

Digitized by UNOG Library

الطابع المدني لمثل هذه المخيمات والمستوطنات . كما استرعى العديد من الممثلين الاهتمام الى وجود حاجة لاقامة مخيمات اللاجئين على مسافات معقولة ومأمونة بعيدا عن الحدود مع البلدان التي تشن منها الهجمات المسلحة على هذه المخيمات ، فضلا عن الحاجة الى السماح للمفوضية بالوصول الى هذه المخيمات . وأعرب متكلمون آخرون عن اعتقادهم بأن مسؤولية المعتدين لم تلق التشديد الكافي . ورأت عدة وفود ان مشروع المبادئ قد حمل بلد اللجوء أعباء زائدة عن الحد المعقول . كما تم الاعراب خلال المناقشة العامة عن آراء أخرى بشأن مسؤولية الأطراف الداخلة في الموضوع .

٩٥ — وجرى الاعراب عن مشاعر الأسف ازاء عدم التمكن من الوصول الى توافق في الآراء بشأن بيان بالمبادئ المتعلقة بمسألة منع الهجمات العسكرية أو المسلحة . ورأى عدد من المتكلمين انه نظرا لوجود قدر كبير من الاتفاق المتحقق فعلا سيكون من الممكن التوصل الى توافق في الآراء بشأن نص . الا ان بعض المتكلمين رأوا ضرورة اخضاع مختلف القضايا المعلقة للمزيد من البحث الوافي . وأكد أحد المتكلمين انه ، مثلما كان الحال فيما يتعلق بالاستنتاجات السابقة التي خلصت اليها اللجنة التنفيذية بشأن موضوع الحماية الدولية ، ينبغي لأى مما يعتمد من بيانات المبادئ أن يجسد بشكل موضوعي القواعد ذات الصلة وأن يسهم أيضا في تطوير الاطار القانوني المنطبق على الموضوع .

٩٦ — وفي ختام المناقشة ، اعتمدت اللجنة التنفيذية الاستنتاجات التالية التي تشمل الاستنتاجات الموصى بها من اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

Digitized by UNOG Library

٩٧ — استنتاجات اللجنة :

(ا) لمحة عامة

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) أعادت تأكيد الأهمية الأساسية لمهمة الحماية الدولية التي يضطلع بها المفوض السامي ؛

(ب) لاحظت ان مهمة الحماية الدولية التي يضطلع بها المفوض السامي تشمل تعزيز التدابير الرامية الى ضمان السلامة البدنية للاجئين وملتمسي اللجوء بجميع الوسائل التي تدخل في نطاق اختصاصه ، وذلك بالاضافة الى تعزيز تطوير المعايير الأساسية لمعاملة اللاجئين ومراعاتها ؛

(ج) لاحظت مع الارتياح أن عددا كبيرا من الدول في مختلف مناطق العالم، ولاسيما في البلدان النامية التي تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة ، قد استمرت في تطبيق المعايير الانسانية الدولية المعترف بها في معاملة اللاجئين واحترام مبدأ عدم الاعادة القسرية ؛

(د) لاحظت ، مع ذلك ، بقلق خاص ، ان السلامة البدنية للاجئين وملتمسي اللجوء في مختلف المناطق قد انتهكت انتهاكا خطيرا عن طريق الهجمات العسكرية أو المسلحة ، واعمال القرصنة وغيرها من اشكال المعاملة الوحشية وعدم انقاذ ملتمسي اللجوء ممن يعانون حالات شدة في البحر ؛

(هـ) لاحظت أيضا مع القلق ان ممارسة مهمة الحماية الدولية التي يضطلع بها المفوض السامي قد أصبحت اكثر صعوبة في الكثير من مناطق العالم نتيجة للاتجاهات التقييدية المتصلة بمنح اللجوء وتحديد مركز اللاجئ ؛

(و) شددت على أهمية انضمام دول أخرى لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ (١) وبروتوكول عام ١٩٦٧ (٢) المتصلين بمركز اللاجئين ورحبت بحالات الانضمام الأخرى الى هذين الصكين الانسانيين الهامين التي جرت منذ الدورة الثالثة والثلاثين للجنة ؛

(ز) طلبت الى جميع الدول أن تضمن تطبيق هذين الصكين وغيرهما من الصكوك المتعلقة بحماية اللاجئين والتي تكون أطرافا فيها تطبيقا كاملا وفعالا ؛

(ح) لاحظت مع الارتياح ان دولا أخرى قد اتخذت تدابير وطنية لضمان التنفيذ الفعّال لأحكام اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، ولاسيما فيما يتعلق باجراءات تحديد مركز اللاجئ وشددت على أهمية قيام الدول بوضع تلك الاجراءات

Digitized by UNOG Library

لضمان اتخاذ القرارات بصورة عادلة ومنصفة تمشيا مع الاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في دورتيها الثامنة والعشرين والثالثة والثلاثين ؛

(ط) كررت الاعراب عن أهمية تحديد البلد المسؤول عن فحص طلبات اللجوء عن طريق اعتماد معايير موحدة على النحو المحدد في الاستنتاج المتعلق باللاجئين الذين ليس لهم بلد لجوء ، والذى اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها الثلاثين .

(ى) سلّمت بأهمية تطوير معايير الحماية عن طريق اجراء حوار مستمر مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاكاديمية ، وسد الثغرات القائمة في القانون الدولي المتعلق باللاجئين ، ولاسيما فيما يتعلق بملتمسي اللجوء الذين لم يتم تحديد مركزهم وفيما يتعلق بالحماية البدنية باللاجئين وملتمسي اللجوء ؛

(ك) أدركت قيمة الانشطة المستمرة التي يضطلع بها المفوض السامي في تشجيع تدريس القانون الدولي المتعلق باللاجئين ومواصلة تطويره ورحبت بعزمه على توسيع مركز التوثيق القانوني التابع لمكتبه بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو؛

(ل) سلّمت بالحاجة الاساسية الى تسهيل ممارسة مهمة الحماية الدولية التي يضطلع بها المفوض السامي عن طريق تعاون الحكومات في منح اللجوء وفي توفير حلول قابلة للدوام تتمثل في اعادة التوطين والادماج المحلي وفي تهيئة الظروف الملائمة للاعادة الطوعية الى الوطن وتشجيع ذلك ، وهو الحل القابل للدوام والأكثر استصوابا لمشاكل اللاجئين عندما يكون مناسبا وممكنا ؛ وينبغي أن يتضمن ذلك التعاون أيضا تشجيع تعميق فهم الاحتياجات الخاصة للاجئين وملتمسي اللجوء في أوساط الرأى العام ؛

(م) لاحظت مع التقدير العمل الذى تضطلع به اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية التي استمرت في تأدية وظيفة هامة في تحديد المعايير المتعلقة بمعاملة اللاجئين وملتمسي اللجوء ومواصلة تطويرها وفي تأييد الاجراءات التي اتخذها المفوض السامي في ميدان الحماية الدولية .

(٢) <u>مشكلة طلبات الحصول على مركز لاجئ أو طلبات اللجوء التي لا أساس لها أو التي اسيء استخدامها بصورة ظاهرة</u>

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) أشارت الى الاستنتاج رقم ٨ (د — ٢٨) المعتمد في دورتها الثامنة والعشرين المعنية بتحديد مركز اللاجئ والاستنتاج رقم ١٥ (د — ٣٠) المعتمد في دورتها الثلاثين المعنية باللاجئين الذين ليس لهم بلد لجوء ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) وأشارت الى الاستنتاج رقم ٢٨ (د — ٣٣) المعتمد في دورتها الثالثة والثلاثين ، الذى أدركت فيه الحاجة الى اتخاذ تدابير لمواجهة مشكلة طلبات الحصول على مركز لاجئ التي لا أساس لها أو السُّاء استخدامها بصورة ظاهرة ؛

(ج) لاحظت ان الطلبات المقدمة للحصول على مركز لاجئ من الأشخاص الذين من الواضح انه ليس لهم حق شرعي في أن يعتبروا لاجئين بموجب المعايير ذات الصلة تشكل مشكلة خطيرة في عدد من الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ . وتشكل تلك الطلبات عبئا على البلدان المتأثرة وتضر بمصالح أصحاب الطلبات ممن لديهم أسباب وجيهة لطلب الاعتراف بهم بوصفهم لاجئين ؛

(د) رأت أنه ربما يكون من المفيد أن تتضمن الاجراءات الوطنية الرامية الى تحديد مركز اللاجئ نصا خاصا يتعلق بالبت بصورة عاجلة في الطلبات التي تعتبر لا أساس لها بدرجة واضحة بحيث لا تستحق دراسة كاملة على جميع المستويات الاجرائية . وقد سميت تلك الطلبات إما " سُاء استخدامها بصورة واضحة " أو " لا أساس لها بصورة ظاهرة " وتعرف بوصفها طلبات مزوّرة بصورة واضحة أو لا صلة لها بالمعايير اللازمة لمنح مركز اللاجئ الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين ولا بأى معايير أخرى تبرر منح اللجوء ؛

(هـ) أدركت الطابع الموضوعي لقرار يقضي باعتبار طلب للحصول على مركز لاجئ لا أساس له أو سُاء استخدامه بصورة ظاهرة ، والآثار الخطيرة للتحديد الخاطئ فيما يتعلق بمقدم الطلب ، وما ينجم عن ذلك من حاجة الى أن يكون ذلك القرار مصحوبا بالضمانات الاجرائية المناسبة ، ولذلك أوصت بما يلي :

' ١ ' ينبغي أن تجرى مع مقدم الطلب ، كما هو الحال في جميع الطلبات المتعلقة بتحديد مركز اللاجئ أو منح اللجوء ، مقابلة شخصية كاملة يجريها موظف مسؤول مؤهل تأهيلا كاملا ، وأن يجريها ان أمكن موظف مسؤول في هيئة مختصة بتحديد مركز اللاجئ ؛

' ٢ ' ينبغي أن تقرر الهيئة المختصة عادة بتحديد مركز اللاجئ كون طلب ما لا أساس له أو سُاء استخدامه بصورة ظاهرة ؛

' ٣ ' ينبغي تمكين مقدمي الطلبات الذين أخفقوا في تقديم طلباتهم من أن يعاد النظر في القرار السلبي قبل الرفض عند حدود الاقليم أو الطرد القسرى منه . وفي الحالات التي لا توجد فيها ترتيبات خاصة باعادة النظر هذه ، ينبغي للحكومات أن تنظر بصورة ايجابية في أمر انشائها .

Digitized by UNOG Library

ومن الممكن أن تكون امكانية اعادة النظر تلك أبسط من الامكانية المتاحة في حالة الطلبات المرفوضة التي لا تعتبر بغير أساس أو سيء استخدامها بصورة ظاهرة .

(و) أدركت انه بينما قد لا تحل التدابير الرامية الى البت في الطلبات التي لا أساس لها أو السيء استخدامها بصورة ظاهرة المشكلة الأعم المتمثلة في كبر عدد الطلبات المتعلقة بالحصول على مركز لاجيء ، فانه يمكن التخفيف من أثر المشكلتين عن طريق اتخاذ ترتيبات عامة للاسراع باجراءات تحديد مركز اللاجيء ، وذلك على سبيل المثال عن طريق :

' ١ ' تخصيص العدد الكافي من الموظفين والقدر الكافي من الموارد لهيئات تحديد مركز اللاجيء بحيث تتمكن من انجاز مهمتها على وجه السرعة ،

' ٢ ' العمل بتدابير من شأنها أن تقلل من الوقت اللازم لانجاز عملية اعادة النظر .

٣ — انقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدة في البحر

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) لاحظت مع القلق أنه ، وفقا للاحصاءات المتاحة الواردة في الوثيقة EC/SCP/30 ، يتم انقاذ أعداد أقل بكثير من ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدة في البحر ؛

(ب) رحّبت بالمبادرات التي قامت بها المفوضية لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة عن طريق تعزيز التدابير الرامية الى تسهيل انقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدة في البحر وأعربت عن أملها في أن تلقى تلك المبادرات أوسع تأييد ممكن من الحكومات ؛

(ج) أوصت بأن تنظر الدول بصورة جادة في تأييد الجهود التي تضطلع بها المفوضية والرامية الى تعزيز مشروع عروض اعادة توطين المنقذين من البحر ، على النحو الوارد في الوثيقة EC/SCP/30 ، وتوفير الحصص الضرورية والضمانات الأخرى اللازمة لتمكين المفوضية من البدء في المشروع على أساس تجريبي ؛

(د) رحّبت بالتأييد الذى أولته الدول لمشروع عروض اعادة توطين النازلين من السفن ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) أثنت على المبادرات التي قامت بها المفوضية في التعاون مع المنظمة الدولية للملاحة البحرية والرامية الى تحديد العمل المشترك من أجل تيسير عملية انقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدة في البحر .

٤ — الهجمات العسكرية على مخيمات ومستوطنات اللاجئين في الجنوب الافريقي وأماكن أخرى

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) أعربت عن قلقها العميق ازاء استمرار الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين التي نتج عنها معاناة لا توصف للاجئين ، بمن فيهم من النساء والأطفال وكبار السن ؛

(ب) أكدت الأهمية القصوى والطابع الملحّ للاستجابة لهذه المشكلة الانسانية الخطيرة ؛

(ج) أحاطت علما بتقرير اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية، الذى يتضمن مشروع بيان بالمبادئ المتعلقة بحظر شن الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين ؛

(د) لاحظت مع الأسف أنه لم يمكن التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المبادئ في الوقت المتاح ؛

(هـ) رجت من الرئيس أن يواصل مشاوراته بغية التوصل الى اتفاق نهائي بشأن هذه المبادئ بأقل قدر ممكن من التأخير .

خامسا — تقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٩٨ — نوقش هذا البند في الوقت الذى نوقشت فيه الحلول الدائمة (البند ٨ من جدول الأعمال) . وقد لاحظ أحد المتكلمين أن المناقشة المشتركة للبندين ٧ و ٨ مناسبة لأن قضاياهما وثيقة الارتباط ، وان كان عدد من المتكلمين الآخرين قد علقوا بأن كلا من الموضوعين هام في حد ذاته بما يكفي لأن يستحق اهتماما خاصا تحت بند مستقل .

٩٩ — ونظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة A/AC.96/627 التي تشتمل على ورقة للمستشار موضوعها " اللاجئون في العالم النامي : تحد يواجه المجتمع الدولي " كما نظرت في تقرير

Digitized by UNOG Library

اجتماع الخبراء المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية ، وكذلك عرض المفوض السامي للمسألة .

١٠٠ — وقد وصف المفوض السامي لدى تقديمه للوثيقة الطريقة التي تم بها تنظيم اجتماع الخبراء وعلّق بصورة عامة على بعض النتائج . وقال ان الاقتراحات كانت بصورة عامة في الاتجاه الصحيح . فقد أكد الخبراء على ضرورة البحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين الحالية . وأكدوا كذلك على ضرورة تشجيع انتاجية اللاجئين واكتفائهم الذاتي في المراحل المبكرة من وضع جديد للاجئين . ويرى المفوض السامي أن الخبراء قدموا عددا من الاقتراحات القيّمة التي لها مساس بتدفقات اللاجئين على نطاق واسع في المناطق ذات الدخل المنخفض .

١٠١ — وقد أعرب الممثلون المتكلمون عن تقديرهم للمفوض السامي ، وللمستشار ، وللرئيسين المشاركين ، وللخبراء على اسهاماتهم في هذه الدراسة الأولية للموضوع . وتم الاعتراف بصورة عامة بأهمية الموضوع ، وبالحاجة الى مزيد من الدراسة المفصّلة .

١٠٢ — وأكد أحد المتكلمين على أن الترتيبات الحالية المتعلقة بالترابط بين برامج تقديم المساعدة الى اللاجئين وأنشطة المساعدة الانمائية ليست كافية ، لاسيما في المناطق ذات الدخل المنخفض . ومع ذلك فقد سأل عما اذا كان العنصر الانمائي في الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين ينبغي أن يكون ضمن صلاحية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واذا كان الأمر كذلك ، عما اذا كانت تتوافر لدى المفوضية الموارد لتمويلها . وذكر كذلك أن دور الوكالات الانمائية في تنمية المناطق التي فيها لاجئون تحتاج الى مزيد من البحث.

١٠٣ — وكان من رأى ممثل آخر أن هناك حاجة لدراسة الآثار المترتبة على البرامج الموجهة نحو مشكلة الفقر بوصفها عنصرا في تصميم مشاريع الاكتفاء الذاتي التي ينبغي الاضطلاع بها حيث يتعين ادماج اللاجئين في مجتمعات شديدة الفقر. وكان من رأيه أيضا أن هناك فيما يبدو حاجة لصيغة جديدة من البرمجة تؤثر على حد سواء في اللاجئين وفي السكان المحيطين بهم وتتجه الى حل مشكلة الفقر . وقال أيضا ان الحاجة الى التخطيط المجتمعي في المجتمعات التي يعود اليها اللاجئون طواعية يمكن أن تستحق مزيدا من الدراسة .

١٠٤ — وأكد معظم الممثلين المتكلمين على أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ينبغي ألا تصبح وكالة انمائية حتى عندما تقوم بترويج ودعم حلول دائمة لمشكلة اللاجئين عن طريق البرامج ذات العنصر الانمائي . ففي مثل هذه الحالات ، ينبغي للمفوضية أن تكون أداة حفز وتنسيق في وضع وتنفيذ المشروعات التي تقوم بها الوكالات الحكومية الدولية أو الوكالات غير الحكومية التي تتوافر لها الخبرة اللازمة .

Digitized by UNOG Library

١٠٥ — وأكد العديد من الممثلين على أهمية التعاون الوثيق بين المفوضية والحكومات التي لديها برامج معونة ثنائية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، لاسيما برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وعلى الخصوص عند تنفيذ حلول دائمة لمشكلة اللاجئين عن طريق برامج ذات عناصر انمائية . وأكد ممثلان على أهمية ضمان الحكومات للتنسيق الفعال بين تلك الهيئات التي تتحمل ضمن نطاق اداراتها مسؤولية مساعدة اللاجئين والهيئات التي تتولى مسؤولية المساعدة الانمائية .

١٠٦ — وكان من رأى العديد من الممثلين أن المفوضية ينبغي أن تولي اهتماما خاصا لتشجيع العودة الطوعية الى الوطن بطريقة تعطي هذا الحل أولويته التي يستحقها .

١٠٧ — واقترح أحد الممثلين أن يتم بالتدريج ادماج مشاريع المفوضية في خطط التنمية القومية . وفي هذا الصدد ذهب ممثلون آخرون الى أن السكان المحليين الذين يقطنون في المنطقة المحيطة بموقع مشروع استيطان ريفي تموّله المفوضية ينبغي أن يتلقوا مساعدة تماثل المساعدة المقدمة الى اللاجئين ، ربما عن طريق المشاريع التكميلية التي يأتيها التمويل من مصادر أخرى .

١٠٨ — واتفق العديد من الممثلين على أن المشروع الرائد الذى ينفذه البنك الدولي في باكستان ، بدعم من المفوضية ، هو بادرة تستحق الثناء .

١٠٩ — وقد أثار عدد من الممثلين فكرة الاضافية ، وذكروا أن الحالة تختلف من حكومة لأخرى تبعا للترتيبات الداخلية لمعالجة الاعتمادات المرصودة للمساعدة الانسانية و/أو المساعدة الانمائية . واقترح أحد الممثلين أن تضطلع المفوضية بدراسة لهذه الفكرة .

١١٠ — وكان لدى عدد من الممثلين بعض التعليقات الأولية بشأن جوانب من النتائج التي توصل اليها الخبراء . لكنه كان هناك اتفاق عام على أن هذه النتائج ، وعلى أن الموضوع بشكل عام ، تحتاج كلها الى مزيد من الدراسة من جانب اللجنة التنفيذية . وفي هذا الصدد ، حث معظم الممثلين على الحصول على آراء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية الأخرى ، وكذلك على آراء المفوض السامي ، قبل اجراء مزيد من مثل هذه المناقشة . واقترح عدة ممثلين أن يدعى كذلك الرئيسان المشاركان لفريق الخبراء الى الاجتماع التالي للجنة التنفيذية بشأن هذا الموضوع .

١١١ — وقدم المراقب عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي بيانا أبلغ فيه اللجنة التنفيذية عن المشاورات التي تجرى بين المفوضية لبرامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن كيفية التعاون بصورة فعالة وبشأن امكانيات تقديم الدعم لبرنامج المفوضية على المستوى القطرى من جانب مكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي الميدانية . وأكد أنه ما من شيء في ولاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو اجراءاته يستبعده من المشاركة في المشاريع المتصلة باللاجئين

Digitized by UNOG Library

مادامت ذات طبيعة انمائية . على أنه أكد على أن اشتراك برنامج الامم المتحدة الانمائي يحتاج الى موافقة صريحة من الحكومات المعنية . وأكد أيضا على وجود صعوبات في موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي وعلى الحاجة الى أموال اضافية للمشاريع الانمائية الموجهة لخدمة اللاجئين .

مقررات اللجنة التنفيذية

١١٢ — ان اللجنة التنفيذية :

(أ) أعربت عن تقديرها للمفوض السامي لقيامه بتنظيم اجتماع الخبراء المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية وفقا لما ورد في اقتراح قدم في دورة سابقة ، وللرئيسين المشاركين وللخبراء على اسهامهم فيما يتصل بالدراسة الخاصة بالعلاقة بين تقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية ؛

(ب) أحاطت علما بعرض المفوض السامي للوثيقة وبالبيانات المقدمة خلال المناقشة العامة وتحت هذا البند من جدول الأعمال ،

(ج) رجت من المفوض السامي :

' ١ ' أن يحصل على آراء وتعليقات الوكالات الحكومية الدولية والوكالات غير الحكومية ذات الصلة بشأن تقرير اجتماع الخبراء المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية قبل نهاية السنة ؛

' ٢ ' أن يقدم آراءه وتعليقاته الشخصية بشأن هذه المسألة قبل نهاية السنة ؛

' ٣ ' أن يضطلع بدراسة للقضايا والمشاكل المتصلة بفكرة الاضافية قبل أن يطلب الى اللجنة التنفيذية الالتزام فيما يتعلق بالمبادئ أو بوجهات العمل ؛

' ٤ ' أن يعمم الآراء والتعليقات التي يتم الحصول عليها على الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية بغية المساعدة على مزيد من دراسة المسألة قبل انعقاد الاجتماع غير الرسمي التالي للجنة التنفيذية في أوائل سنة ١٩٨٤ ؛

(د) وافقت على أن تعود الى المسألة مع ايلائها الأولوية في اجتماعها غير الرسمي التالي وقررت أن تخصص يوما كاملا للنظر في هذا المشروع ،

(هـ) وافقت على أن يدعى الرئيسان المشاركان لاجتماع الخبراء لحضور الاجتماع غير الرسمي .

Digitized by UNOG Library

سادسا — الدور الذى تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز التوصل الى حلول دائمة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١١٣— أشار مدير المساعدات ، لدى تقديمه هذا البند ، الى أجزاء الوثيقة A/AC.96/620 التي تعالج التوصل الى حلول دائمة . وأعرب المدير عن الترحيب بادخال هذا البند ، الذى يشل صميم أنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية ، بوصفه بندا مستقلا من بنود جدول الأعمال . وأكد الفوائد التي حصل عليها اللاجئون والبلد المضيف والمجتمع الدولي من تنفيذ حلول دائمة . وذكر المدير أن العاملين اللذين ساهما في تشكيل برامج المفوضية في أواخر السبعينات هما ظاهرة عمليات الخروج الجماعي ومفهوم اللجوء المؤقت . ثم استعرض مختلف التدابير التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعزيزا لكل حل من الحلول الدائمة الثلاثة وهي : العودة الاختيارية الى الوطن ، والدمج المحلي ، واعادة التوطين .

١١٤— ثم أشار مدير المساعدة الى الجهود التي بذلت منذ عام ١٩٨١ لتجديد التركيز على البحث عن حلول دائمة . وأشار أيضا الى برامج تعزيز الاكتفاء الذاتي التي تمثل صيغا مباشرة . واستعرض المدير أيضا تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبصفة خاصة مع المؤسسات الأخرى الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة والوكالات الطوعية في تنفيذ الحلول الدائمة . وأشار في هذا الصدد الى الطابع الفني الشديد في كثير من الأحيان للتخطيط اللازم لبرامج الدمج المحلي التي تفيد اللاجئين في البلدان النامية.

١١٥— وأعرب ممثلون كثيرون عن الترحيب بادراج بند بشأن الحلول الدائمة في جدول الأعمال . وأيّد متكلمون عديدون اقتراح أحد الممثلين بأن يصبح هذا البند بندا سنويا في جدول أعمال دورات اللجنة التنفيذية المقبلة . واقترح أحد المتكلمين أن يقوم المفوّض السامي باعداد وثيقة مستقلة بشأن الحلول الدائمة للجنة التنفيذية القادمة .

١١٦— وأكد الممثلون ، كما أكدوا في المناقشة العامة، أهمية تجديد التركيز على البحث من أجل الحلول الدائمة وتنفيذها . وفي هذا الصدد ، رحّب بعض المتكلمين بالاتجاه الأخير نحو زيادة النسبة المئوية من أموال برنامج المفوض السامي المخصصة للحلول الدائمة . وأعرب العديد من الممثلين عن الأمل في أن يستمر هذا الاتجاه . وأشار أحد الوفود الى أن الحالة الراهنة للاجئين في العالم أكثر استقرارا الى حد ما عما كانت عليه منذ سنتين

Digitized by UNOG Library

أو ثلاث سنوات ، ويجب اغتنام هذه الفرصة للانتقال الى التوصل الى حلول دائمة . وأكد وفد آخر أنه يجب أن يكون لدى الحكومات ارادة سياسية قوية وعزم على العمل اذا ارتئي تحقيق حلول دائمة .

١١٧ــ ولاحظ أحد الممثلين الطبيعة التراكمية لتمويل رعاية واعادة أعداد متزايدة من اللاجئين خلال السنوات العديدة الماضية ، مما أدى الى توفر أموال أقل من أجل الحلول الدائمة . ولاحظ أحد العراقيين أنه ، في كثير من الحالات ، تكون الأموال والموارد التي تصرف من أجل التوصل الى حلول دائمة فعّالة أقل تكلفة ، على المدى البعيد ، من مواصلة الرعاية والاعالة . وذكر متكلم آخر أن صندوق الحلول الدائمة نموذج مفيد لوسائل تعزيز التوصل الى حلول دائمة ، لا سيما العودة الاختيارية الى الوطن . وعلّق الكثير من الوفود على ضرورة ادماج التخطيط الكافي للحلول الدائمة من بداية أية حالة معينة للاجئين . ولاحظ أحد المتكلمين أن أحد الشروط الأساسية لتحقيق الحلول الدائمة هو توفر معلومات دقيقة عن طبيعة المشكلة وأبعادها .

١١٨ــ وذكر عدد من المتكلمين أن العودة الاختيارية الى الوطن ، حيثما تكون عملية ، تمثل أشد الحلول الدائمة فعالية والحل الدائم المفضل ، بصفة عامة ، لا سيما في حالات حدوث تدفقات جماعية من اللاجئين . بيد أنه تم التسليم بأن الدمج المحلي واعادة التوطين المحلية حلّين دائمين مناسبين للكثير من اللاجئين . وأكد ممثلون عديدون أهمية الوظيفة التي يقوم بها المفوض السامي في تعزيز الحلول الدائمة ، وأشار العديد من المتكلمين الى الدور الذى يقوم به كوسيط أو عامل حفّاز في تيسير العودة الاختيارية الى الوطن . بيد أن متكلمين أشارا الى أنه ريثما يتم التوصل الى حل دائم ، يتحمل المفوض السامي واجب مواصلة توفير المساعدة المناسبة . بيد أن أحد الممثلين أكد الطابع غير السياسي الذى تتسم به مهام المفوض السامي في حين دعا ممثل آخر الحكومات الأعضاء في اللجنة التنفيذية الى أن تساعد المفوض السامي في دور الوسيط الانساني الذى يضطلع به . وشجع متكلم آخر المفوض السامي على أن يساعد العائدين اذا طلبت ذلك حكومة بلد المنشأ .

١١٩ــ وأشار بضع ممثلين الى ضرورة أن تعمل الحكومات في سبيل ايجاد حل للأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين وذلك كشرط أساسي لفعالية العودة الاختيارية الى الوطن . وأكد أحد الممثلين أنه في حالات اللاجئين الناجمة عن الاحتلال الاستعمارى أو الأجنبي ، يربط بين عودة اللاجئين الاختيارية الى الوطن والتوصل الى حل سياسي شامل . وتكلم ممثل آخر عن ضرورة اصدار مرسوم عفو لطمأنة اللاجئين العائدين الى بلدان منشئهم . وأعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم لاستمرار برنامج العودة الاختيارية الى الوطن في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وحث المفوض السامي على أن يبذل المزيد من

Digitized by UNOG Library

الجهود لتيسير عودة اللاجئين الكمبوتشيين الاختيارية الى الوطن . وأكد أحد الممثلين من جديد استعداد حكومته لأن تتعاون في تنفيذ مقترحات لتيسير عودة اللاجئين الكمبوتشيين الاختيارية الى الوطن التي قدمتها حكومته في اجتماع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في حزيران/يونيه ١٩٨٢ . وشجع الممثل نفسه أيضا المفوض السامي على أن يستقصي امكانيات اعادة التوطين الاقليمي للاجئين داخل شرق آسيا .

١٢٠ — واقترح أحد الممثلين أن تنشأ داخل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شعبة مستقلة أو وحدة مستقلة يعهد اليها بتنسيق السعي من أجل تحقيق حلول عادلة وتعزيزها . وأعرب بعض المتكلمين عن التأييد لهذا الاقتراح ، واقترحوا انشاء هذه الوحدة داخل شعبة المساعدات .

١٢١ — وقام الرئيس بتلخيص المناقشات واقترح أن تعتمد اللجنة التنفيذية المقررات التالية :

مقررات اللجنة التنفيذية

١٢٢ — ان اللجنة التنفيذية :

(أ) لاحظت مع القلق الانخفاض الذى طرأ خلال العقد الماضي في النسبة المئوية لبرنامج المفوض السامي الموجهة نحو ايجاد حلول عادلة ؛

(ب) أحاطت علما مع الارتياح بالجهود التي يبذلها المفوض السامي لتجديد التأكيد على تعزيز الحلول العادلة لمشكلة اللاجئين ، وبصفة خاصة عن طريق عودتهم الاختيارية الى الوطن وأيضا عن طريق دمجهم في مجتمعات جديدة واعادة توطينهم ؛

(ج) ولاحظت تخصيص نسبة متزايدة ، من أموال البرنامج السنوى لعام ١٩٨٤ ، لتعزيز هذه الحلول ورجت المفوض السامي أن يبذل قصارى الجهود لمواصلة زيادة هذه النسبة ؛

(د) أعربت عن قلقها لتناقص معدلات اعادة التوطين وحثت الحكومات على أن تنفذ من الناحية العملية التزامها بتحقيق حلول عادلة عن طريق وضع أو تجديد برامج لاعادة توطين اللاجئين وذلك لتلبية احتياجات اللاجئين الذين لا يتوقع التوصل الى أى حل دائم آخر لهم فورا ؛

(هـ) ناشدت الحكومات أن تقدم الدعم اللازم للمفوض السامي في تعزيز الحلول الدائمة وفي تهيئة الظروف التي تفضي الى العودة الاختيارية الى الوطن أو دمج أو اعادة توطين اللاجئين داخل مجتمعات جديدة ؛

Digitized by UNOG Library

(و) أكدت ضرورة التعاون بين المفوض السامي والمؤسسات الأخرى الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، في تعزيز الحلول الدائمة وتشجيع تدعيم هذا التعاون ؛

(ز) وافقت على أن يصبح تعزيز الحلول الدائمة جزءا من جدول أعمال الدورات المقبلة للجنة التنفيذية ، ورجت من المفوض السامي أن يدرس السبل التي قد يتم بها التنسيق على أفضل وجه لسعي المفوضية الى تحقيق حلول دائمة وللاضطلاع بذلك بفعالية وأن يقدم تقريرا سنويا عن هذه المسألة .

Digitized by UNOG Library

سابعا — أنشطة المساعدة التي تضطلع بهـــا مفوضيـــة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(البند ٩ من جدول الأعمـــال)

١٢٣ — في معرض تقديم مدير المساعدات التقرير الخاص بأنشطة المساعدة التي اضطلعـــت بها المفوضية في الفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ وللبرامج والميزانية المقترحة لصناديق التبرعـــات لعام ١٩٨٤ (A/AC.96/620 و Corr.1) ، أكد مدير المساعدات من جديد الجهود الـــتي تبذلها المفوضية لتعزيز أنسب الحلول الدائمة للمساعدة في حل المشاكل في المجموعـــات المختلفة للاجئيـــن .

١٢٤ — وأكد المدير الأهمية التي توليها المفوضية للبحث عن حلول دائمة في افريقيـــا . ولاحظ أن ٦٥ في المائة من مجموع الأموال المخصصة تحت البرامج العامة لافريقيا لسنـــة ١٩٨٤ كـــرست لتنفيذ حلول دائمة . كما أن المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديـــم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا سيركز ، في جملة أمور ، على مسألة الحلول الدائمـــة . ثم ذكر المدير بايجاز التدابير التي تتخذ في السودان والصومال ومختلف البلدان الافريقية الأخرى دعما للمستوطنات الريفية والأنشطة المـــدرّة للدخل في بلدان الملجأ وللعـــودة الاختيارية الى الوطن وتقديم المساعدة الى العائدين .

١٢٥ — واستعرض المدير الحالة في شمالي أمريكا اللاتينية حيث تم ، رغم الحالة المستقـــرة نسبيا فيما يتعلق بعدد اللاجئين ، بذل جهود متضافرة لتحسين تنفيذ تدابير المساعـــدة الفعالة . ولاحظ برامج الرعاية والاعالة الكبيرة في هندوراس والمكسيك حيث تبذل جهـــود ، رغـــم هذا ، لتعزيز أنشطة الاكتفاء الذاتي . وأشـــار أيضا الى البرامج في أنحاء أخـــرى من أمريكا اللاتينية ، وبصفة خاصة ، الى برامج تقديم المساعدة الى البوليفيين العائديـــن الى الوطن والدمج المحلي للاجئـــي الهند الصينية في الأرجنتين .

١٢٦ — وأشار المدير الى الحلقة الدراسية المعنية بدمج اللاجئين في أوروبا التي نظمتهـــا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرا ، والزيادة الطفيفة في المخصصات للبرامـــج العامة في أوروبا . وأشار أيضا الى البرنامج في باكستان وأكد التعاون الوثيق بين حكومـــة باكستان والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذى يهدف الى تعزيز العمالة والاكتفاء الذاتي . وفي النهاية ، استعرض المدير حالة لاجئـــي الهند الصينية في جنوب شرقي آسيا وطلب من الحكومات تقديم الدعم من أجل ايجاد أنسب حل ، بما في ذلك ايجاد حلول داخل المنطقة نفسها ، لمختلف المجموعات والأفراد المعنيين .

Digitized by UNOG Library

١٢٧ — وكما حدث في المناقشة العامة ، اثنى العديد من الممثلين على المفوض السامي للتحسينات الكبيرة التي أجريت في وثائق المساعدات والتقارير الدورية عن التطورات في المساعدات. وأعرب متكلمون عديدون عن ارتياحهم ازاء التقرير السنوى عن أنشطة المساعدة، من حيث كل من المضمون والعرض ، ورحبوا بالتحسينات العامة في ادارة المشاريع . وفي حين لاحظ أحد الممثلين هذه التحسينات الهامة، اقترح امكانية اجراء المزيد من التغييرات النوعية لتشمل اجراء تحليل أكثر تفصيلا للقيود والمشاكل التي تواجه المفوضية وآراء المفوضية بشأن الاحتمالات بعيدة المدى لكل بلد . وأوصى كذلك بتعزيز قدرات الرصد لدى المفوضية وطلب الحصول على المزيد من المعلومات بشأن نتائج المنح التعليمية وتأثيرها . واقترح ممثل آخر أن تقدم البيانات الاحصائية عن مجموع اللاجئين في شكل جداول لا في شكل سرد . وأعرب ممثلون عديدون عن الترحيب بزيادة قدرة وحدة الدعم بالمتخصصين والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بالخبرة الفنية . واقترح متكلم آخر التعاون مع المانحين في بعثات التقييم وتعزيز التنظيم الميداني للمفوضية على مستوى المكاتب الفرعية بأنواعها ، بما في ذلك التفويض المناسب بالسلطة .

١٢٨ — وتكلم عدد من الممثلين والمراقبين أثناء المناقشات فيما يتعلق ببرامج في افريقيا وأبلغوا اللجنة بالجهود التي تبذلها حكوماتهم لمساعدة اللاجئين وتأثير اللاجئين على بلدانهم . وكما حدث في المناقشة العامة، أكد العديد من المتكلمين ضرورة الاعداد الدقيق للمؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا . وأثنى أحد الممثلين على التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية وأيّد زيادة التأكيد على تحقيق الاكتفاء الذاتي والحلول الدائمة . وأكد أيضا ضرورة توفير المزيد من الموارد لمساعدة اللاجئين في افريقيا .

١٢٩ — وأعرب ممثل الجزائر عن الترحيب بالمساعدة المستمرة التي تقدمها المفوضية للاجئين الصحراويين في الجزائر . وقدم للجنة عرضا موجزا لتاريخ التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة الجزائر فيما يتعلق بأنشطة المساعدة لصالح اللاجئين الذين منحوا حق اللجوء في الجزائر ، وعدّد الكثير من البعثات التي قامت بها المفوضية الى الجزائر في هذا الشأن ، وقد زارت أغلبيتها معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم . وجدد الاعراب عن التزام بلده بتعزيز الحلول الدائمة ، وبصفة خاصة العودة الاختيارية الى الوطن ، التي تشكل الحل المفضل حينما تسنح جميع الظروف . بيد أنه لا يمكن توخي هذا الحل الا بعد أن يتم القضاء على جميع الأسباب الجذرية لحالة اللاجئين . وريثما يتم التوصل الى حل من هذا القبيل ، تتحمل المفوضية، في اطار ولايتها الانسانية، واجب مواصلة توفير المساعدة للاجئين المعنيين . وأشار ممثل الجزائر أيضا الى أنه من المؤكد أن السلطات الجزائرية ليست هي التي خلقت العقبات التي تواجه العودة الاختيارية الى الوطن في حالة

Digitized by UNOG Library

اللاجئين الصحراويين وأكد من جديد رغبة بلده في مواصلة التعاون مع المفوضية لتحسين حالة هؤلاء اللاجئين . وأشار مثل المغرب الى المقررات السابقة التي اتخذتها اللجنة التنفيذية والتي طالبت بتعزيز الحلول الدائمة، وسأل عن ضرورة مواصلة زيادة المساعدات المقدمة الى الناس في تندوف . وفي هذا الشأن، ذكر أن وفده لم يعارض أبدا تقديم المساعدة لاعتبارات انسانية والى الحد الذى ترتبط فيه هذه المساعدة ارتباطا وثيقا بالسعي من أجل تحقيق حلول عادلة وتعزيزها . وتساءل أيضا عن السبب في عدم وجود حل دائم في الأفق ، بعد تقديم المساعدة طوال ثماني سنوات . وأعرب عن القلق لعدم قيام المفوضية برصد ومراقبة المساعدة فيما يتعلق بهذا البرنامج المعين . وأعرب من جديد عن رغبة حكومته في استقبال أشخاص يثبت أنهم من أصل صحراوى ويودّون العودة، عن طريق برنامج للعودة الاختيارية الى الوطن تنسقه المفوضية ، مع الضمان الكامل لسلامة جميع العائدين . وقال انه لم تفوض أية حكومة بالتحدث باسم الأشخاص المعنيين الذين يحق لهم وحدهم أن يذكروا لممثلي المفوضية ، باستقلال وحرية كاملين ، أنهم يريدون العودة الى ديارهم . ولاحظ متكلم آخر مع الارتياح أن اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف يستفيدون من توثيق الاهتمام وزيادة المساعدة من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد أدلى المفوض السامي بالبيان التالي :

" أودّ أن ألفت انتباهكم الى أنني تلقيت دعوة من حكومة الجزائر لايفاد بعثة فنية الى الجزائر . وأعتزم ايفاد هذه البعثة في المستقبل القريب واغتنام هذه الفرصة لاجراء مناقشات مع السلطات الجزائرية بشأن كيفيات اقامة وجود دائم للمفوضية . وستناقش هذه البعثة أيضا مع السلطات الجزائرية امكانيات تعزيز تحقيق حلول دائمة وفقا للنظام الأساسي والاجراءات المعتادة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وسأقدم بالطبع تقريرا الى اللجنة التنفيذية في أول فرصة تسنح لذلك . "

١٣٠ — وخلال المناقشات بشأن الفصل الخاص باثيوبيا ، طلب أحد الممثلين التأكد من عدد المستفيدين في اثيوبيا . وأشار مثل نيجيريا الى الفقرة ١٧٤ من التقرير الخاص بالمساعدة (A/AC.96/620 و Corr.1) فلاحظ أنه قد تم رفع قيود التوظيف في القطاع العام المفروضة على الأجانب الذين يعيشون بصورة قانونية في نيجيريا ولا تنطبق هذه القيود على القطاع الخاص . وأشار، بالاحالة الى الفقرة ١٧٥ ، الى أنه على الرغم من أنه كثيرا مالا تتاح الوظائف للأجانب، فلا يوجد أى حظر مطلق في هذا الشأن . ولدى مناقشة الفصل الخاص بالسنغال ، طلب المراقب عن السنغال الحصول على ايضاح بشأن معنى احدى الجمل الواردة في الفقرة ٢١٣ ، ولا سيما الاشارة الى مشاريع المساعدة المتعددة الأغراض التي زعمت المفوضية أنها حققت نتائج مخيبة للأمل . ولفت الانتباه الى الجهود

Digitized by UNOG Library

التي يبذلها بلده لصالح اللاجئين ، وأشار الى أن السبب في أى فشل لتحقيق النتائج المرجوة يرجع الى عدم كفاية الموارد المقدمة . وعلّق ممثل السودان على الضغوط الاقتصادية والايكولوجية الخطيرة التي تتعرض لها السودان نتيجة تدفق اللاجئين وطلب الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحسين اجراءات الشراء وآليات الافراج السريع عن الأموال . وطلب ممثل أوغندا الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تواصل مساعدة اللاجئين والعائدين في أوغندا . وأبلغ ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة اللجنة بالتأخيرات الممكنة في تسليم مستوطنة ميشامو وضرورة اجراء المزيد من المناقشات فيما يتعلق باللاجئين الذين استقروا تلقائيا في منطقة كيغوما . وبعد استكمال المناقشات بشأن برامج افريقيا ، قدم مدير المساعدات ورئيس المكتب الاقليمي لافريقيا الايضاحات المطلوبة وتم اعتماد الفصول المنفردة .

١٣١ــ وأعرب أحد الممثلين عن القلق بشأن الحماية في أمريكا الوسطى واقترح أن تدرس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعزيز وجودها هناك . ووجه المراقبان عن هندوراس ونيكاراغوا الشكر الى المفوض السامي على المساعدة التي قدمت لهما . واقترح ممثل فنزويلا تغيير عنوان الفصل المعنون " أمريكا الشمالية " ليصبح " الولايات المتحدة الأمريكية وكندا " لأن الجزء الثاني من الوثيقة A/AC.96/620 المعنون " الأمريكتان وأوروبا " يورد فصلا معنونا " المكسيك " .

١٣٢ــ وأثناء مناقشة الجزء الخاص بأوروبا وصف ممثل النمسا حالة اللاجئين في بلده ووجه الشكر الى المفوض السامي لما يبذله من جهود . وأجمل الحاجة الى اعادة توطين بعض اللاجئين الذين يلتمسون الحصول على اللجوء في النمسا ، والمشاكل التي تصاحب الدمج المحلي لهم، بما في ذلك العبء المالي الذى تتحمله حكومته . وأعلن أيضا أنه ، رهنا بموافقة حكومته النهائية على ذلك ، زيادة نسبتها ١٠ في المائة في المساهمة في البرامج العامة لسنة ١٩٨٤ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١٣٣ــ وأحاط رئيس المكتب الاقليمي للأمريكتين وأوروبا ، بالتعليقات المختلفة بشأن مجال مسؤوليته وأكد الجهود التي يبذلها المكتب لكفالة الحماية الملائمة للاجئين في أمريكا الوسطى . ووجه الشكر أيضا الى ممثلي فنزويلا ونيكاراغوا وهندوراس للبيانات الكريمة والبنّاءة التي أدلوا بها .

Digitized by UNOG Library

١٣٤ ــ وخلال المناقشات المتعلقة بالبرامج الخاصة بشرقي آسيا وجنوبي آسيا واوقيانيا قدمت ممثلة المملكة المتحدة وصفا لحالة اللاجئين البالغة الصعوبة في هونغ كونغ ، التي تأوى الآن اكبر شطر من لاجئي القوارب في المنطقة . واشارت الى ما تعانيه المنطقة بالفعل من كثافة السكان والحاجة الى فرض رقابة شديدة على الهجرة اليها . وكررت الاشارة الى السجل النموذجي لسلطات هونغ كونغ فيما يتعلق باللاجئين ، بما في ذلك الدمج المحلي والسياسة المستمرة المتعلقة بمنح اللجوء المؤقت . ولاحظت انخفاض معدل مجيء اللاجئين الفييتناميين الى هونغ كونغ ولكنها أكدت قلقها ازاء الانخفاض الزائد في اعادة التوطين . وأعربت عن الشكر لما تبديه من كرم البلدان التي تقبل تقليديا اللاجئين من هونغ كونغ لاعادة توطينهم ، وحثت جميع البلدان على مواصلة برامجها لاعادة التوطين ولاسيما للاجئين الذين وجدوا في هونغ كونغ لأكثر من سنتين . وأعربت ممثلة تايلند عن شكرها لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وللمانحين وللوكالات غير الحكومية على ما تقدمه من مساعدات مستمرة باسم لاجئي الهند الصينية في تايلند . كما اكدت على ضرورة ايجاد وتنفيذ حلول دائمة بالنسبة لهؤلاء اللاجئين عن طريق الاعادة الطوعية الى الوطن واعادة التوطين .

١٣٥ ــ وخلال المناقشات المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط وجنوب غربي آسيا اثنى المراقب عن قبرص على البرامج التي تضطلع بها المفوضية وأبلغ اللجنة بما تبذله حكومته من جهود لمساعدة اللاجئين والمشردين في بلده ودعمها لبرامج المفوضية في سائر مناطق العالم، ولاسيما افريقيا . وأشار ايضا الى جملة ادرجت في الفقرة ١٠٣١ من التقرير (A/AC.96/620 و Corr.1) تتعلق بالمناقشة حول تحديد مراحل دور المفوضية التنسيقي وطلب حذف هذه الجملة . واشار ممثل تركيا الى الجملة الاستهلالية في الفقرة ١٠٣١ التي تشير الى ان المساعدة الانسانية المقدمة الى قبرص تمنح الى " المشردين " المقيمين من الطائفتين المحليتين وليس الى اللاجئين ، ولاحظ ان الطائفتين المحليتين المشار اليهما في تلك الجملة هما طائفتا القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين .

١٣٦ ــ وأثناء المناقشة المتعلقة بالبرنامج الخاص بجمهورية ايران الاسلامية ، اشار مدير المساعدات الى الفقرة ١٠٤٥ (A/AC.96/620 و Corr.1) وقدم تعديلا للميزانية فيما يتصل بالاعتماد المنقح الخاص بالدمج المحلي في عام ١٩٨٣ بحيث يصبح المجموع ٢ر٥ مليون دولار نظرا للتأخير في التنفيذ . ولاحظ عدم وجود اى تغيير في المبلغ المقترح لعام ١٩٨٤ ووافق ممثل جمهورية ايران الاسلامية على ذلك التنقيح . كما اعرب عن قلقه ازاء صياغة

Digitized by UNOG Library

الفقرة ١٠٤٣ المتعلقة بدمج اللاجئين الافغان محليا نظرا لانهم يرغبون في العودة للوطن في بلدهم الاصلي عندما تسمح الحالة لعودتهم .واحاط مدير المساعدات علما بهذه الملاحظة . وشدد ممثل جمهورية ايران الاسلامية ايضا على طلب حكومته بأن تقدم مساعدة الى ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ عراقي في جمهورية ايران الاسلامية . وتدخل المراقب عن العراق قائلا ان اللاجئين العراقيين المزعومين هم في الواقع من المواطنين الايرانيين . ورد ممثل جمهورية ايران الاسلامية قائلا ان حكومة البلد الاصلي للاجئين ليس لها دور في تحديد حالة او عدد اللاجئين في بلد اللجوء .

١٣٧ — واعرب ممثل لبنان عن شكره للمفوض السامي على برنامجه الخاص بلبنان ولاسيما الاعتماد الذى خصص مؤخرا من صندوق الطوارئ لمساعدة المتضررين من الاحداث الاخيرة في لبنان .

١٣٨ — وقدم مدير المساعدات تنقيحا للفقرة ١٠٧٥ من التقرير (A/AC.96/620 و Corr.1) فيما يتعلق بالمساعدة المتعددة الاغراض الخاصة بباكستان حيث نقح الاعتماد لعام ١٩٨٣ ليصبح ٦٣ ٨٥٤ ٠٠٠ دولار على اساس ما حدث اخيرا من تطورات وتغيرات في سعر القطع. وذكر ايضا ان بعثة ستقوم باعادة فحص الاحتياجات لعام ١٩٨٤ في المستقبل القريب .وأعرب المراقب عن باكستان عن استعداد حكومته لمناقشة برنامج ١٩٨٤ مع البعثة المقترحة . وقدم وصفا موجزا لحالة اللاجئين الافغان في باكستان وما تقدمه حكومته من دعم للتحول الى الاكتفاء الذاتي . واعرب عن تأييده ايضا لمبادرة المفوضية بوضع برنامج مشترك مع البنك الدولي . وذكر الحاجة الى التوازن بين عنصرى الاغاثة والاكتفاء الذاتي ، وأعرب عن قلقه لان التخفيضات الاخيرة في بعض القطاعات قد تسبب محنة للاجئين . وطلب ان يقوم المفوض السامي بالنظر في شراء القمح والسكر مباشرة من المخزونات الحكومية في باكستان وبذلك يتجنب المشاكل السوقية ويوفر تكاليف النقل الدولي والمحلي . وأكد المراقب عن افغانستان ان عدد اللاجئين الذين تزعم حكومة باكستان وجودهم لديها مبالغ فيه كثيرا من اجل زيادة تدفق المعونة الدولية . وزعم ان غالبية الاشخاص المعنيين من السكان المحليين او الرعاة التقليديين الذين يعبرون الحدود موسميا طوال عصور التاريخ ، او من العمال المهاجرين . وذكر ايضا ان الكثيرين من الاشخاص المعنيين قد عادوا بالفعل الى ديارهم في افغانستان ولكنهم ما زالوا مقيدين بوصفهم لاجئين في باكستان . وأكد بيان حكومته المتعلق بمنح العفو للافغانيين الموجودين خارج افغانستان . وأعرب عن توفير الضمانات المتعلقة بالأمن والحرية لمن يرغبون في العودة . كما اشار المراقب عن افغانستان الى ضرورة النظر في مشاكل اللاجئين من زاوية انسانية بحتة . ورد المراقب عن باكستان قائلا ان الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي لها مقر في باكستان يمكنها

Digitized by UNOG Library

الوصول الى جميع مخيمات اللاجئين في باكستان . وانه يمكن التأكد بسهولة من العدد الحقيقي للاجئين . وطلب المراقب عن لبنان من مدير المساعدات ان يقدم مقدار النسبة المئوية المخصصة للاكتفاء الذاتي من الاعتماد الاجمالي للمساعدة المتعددة الاغراض الخاص بباكستان من اموال المفوضية .

١٣٩ — واعتمدت اللجنة مبالغ الاعتمادات الشاملة الواردة في الفقرات من ١١٣٢ الى ١١٤٢ من التقرير (A/AC.96/620 و Corr.1) .

١٤٠ — وتكلم ثلاثة ممثلين مؤكدين دعم حكوماتهم لحرية وصول موظفي المفوضية الى كافة مواقع المشروعات . واقترح احد الممثلين ان يقدم المفوض السامي تقريرا الى اللجنة التنفيذية عن اية حالات يمنع فيها موظفو المفوضية من الوصول الى مواقع المشروعات .

١٤١ — وطلب ممثلان من المفوض السامي ان يلتمس السبل لتحسين نوعية التقارير المتعلقة بالمساعدة عن طريق استحداث شكل منقح دون زيادة مقابلة في حجم التقارير .

١٤٢ — وقدم مدير المساعدات التقرير المتعلق باعادة توطين اللاجئين (A/AC.96/624) ولاحظ ان اعادة التوطين ينعكس فيها التعاون الدولي وتقاسم الاعباء ، ولكن ينبغي التماسها في المقام الاول بوصفها حلا دائما في حالة عدم امكان العودة الطوعية الى الوطن والدمج المحلي . وقال ان مما يبعث على القلق المتزايد اتجاه بلدان اعادة التوطين الى قصر برامجها على اللاجئين من ذوى الأسر او غيرها من الروابط وثمة حاجة الى استجابة اكثر سخاء . وبالمثل ، ينبغي النظر في اتخاذ اجراءات خاصة لسد احتياجات اللاجئين الذين يعتمد أمنهم المباشر على اعادة التوطين . وأعرب عن ارتياحه اذ لاحظ ان تقدما كبيرا قد احرز في اعادة توطين اللاجئين المعوقين بيد انه لا زالت هناك حاجة الى مزيد من الاماكن ، وطلب ايلاء الاعتبار لتطوير خطة " ١٠ او اكثر " الى خطة " ٢٠ او اكثر " . وأفرد مدير المساعدات الحالة في جنوب شرقي آسيا كمصدر قلق خاص ، حيث لم يتغير منذ عامين عدد اللاجئين الفييتناميين المقيمين في المخيمات رغم النقص الكبير في عدد القادمين . وفي حين ان برنامج الرحيل المنظم يعمل جيدا فما زالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قلقة ازاء محنة الآلاف العديدة من اللاجئين الكمبوتشيين في جمهورية فييت نام الاشتراكية وأشار الى ان مصير كثير من اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدة في البحر يتوقف على توفر اماكن اعادة التوطين مما يسهل انزالهم ، وينبغي ان توضع قيد الاستعراض المستمر الخطط الهادفة الى تحقيق المصلحة المشتركة بمساعدة هؤلاء اللاجئين . وفي الختام اعرب مدير المساعدات عن تطلعه الى التعاون مستقبلا في مجال اعادة التوطين ، ولا سيما عن طريق تشجيع الحلقات الدراسية ودعم نشاط المركز الدولي لموارد ادماج اللاجئين .

Digitized by UNOG Library

١٤٣ — وتكلم متحدث آخر ردا على بيان مدير المساعدات ، فلاحظ ان بعض بلدان اعادة التوطين الرئيسية قد وضعت مستويات عالية نسبيا لحصص القبول بها وبدأت في التخطيط على مستوى عالمي . وعلق على استخدام اعادة التوطين بوصفها وسيلة مفيدة للحماية . ودعا مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ان تقوم بدور اكثر فعالية في مساعدة الحكومات عن طريق تقييم الاحتياجات النسبية لمختلف مجموعات اللاجئين فيما يتعلق باعادة التوطين فضلا عن تنسيق جهود اعادة التوطين الدولية .

مقررات اللجنة

١٤٤ — ان اللجنة التنفيذية :

(أ) احاطت علما بالتقدم الذى حققه المفوض السامي في تنفيذ برنامجيه العام والخاص لعام ١٩٨٢ ، والشهور الاولى من عام ١٩٨٣ على النحو الوارد في التقرير المتعلق بأنشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ وبالبرامج والميزانية المقترحة لصناديق التبرعات لعام ١٩٨٤ (A/AC.96/620 و Corr.1) ؛

(ب) احاطت علما بالاعتمادات التي خصصها المفوض السامي من صندوق الطوارئ التابع له خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ؛

(ج) احاطت علما بالملاحظات التي ابدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والواردة في الوثيقة A/AC.96/621 ؛

(د) استعرضت الجدول الف من الوثيقة A/AC.96/620 ووافقت على ما يلي :

'١' اقتراحات تخصيص اعتمادات " جديدة ومنقحة " في اطار البرامج العامة لسنة ١٩٨٣ للعمليات ولدعم البرنامج والادارة كما هو ملخص في العامود ١٢ من الجدول الثالث من الوثيقة A/AC.96/620 ، مع تعديل الاعتماد المنقح للبرامج الخاصة بجمهورية ايران الاسلامية ليصبح ٣ ٥٨٥ ٠٠٠ دولار وتعديل الاعتماد المنقح للبرامج الخاصة بباكستان ليصبح ٦٦ ٢٠٠ ٨٠٠ دولار ؛

'٢' هدف مالي منقح يبلغ ٣٢٢ ٩٧٥ ٠٠٠ دولار (لا يشمل صندوق الطوارئ البالغ رصيده ١٠ ملايين دولار) للبرامج العامة لسنة ١٩٨٣ ؛

'٣' المقترحات الواردة في الفقرات (ج) الى (هـ) من الجدول الف في مقدمة الوثيقة A/AC.96/620 ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) احاطت علما مع التقدير بأن التقرير المتعلق بأنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ وبالبرامج والميزانية المقترحة لصناديق التبرعات لعام ١٩٨٤ (A/AC.96/620 و Corr.1) يقدم المعلومات الشاملة التي طلبتها اللجنة التنفيذية في دورتيها الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين، وشجعت المفوض السامي على مواصلة جهوده لتحسين نوعية الوثائق المتعلقة بأنشطة المساعدات ؛

(و) اثنت على المفوض السامي لتقديمه تقارير دورية تتعلق بالتطورات الحاصلة في المساعدات المقدمة الى الاعضاء في اللجنة التنفيذية مرتين في السنة ؛

(ز) احاطت علما مع التقدير بالتقرير المتعلق بتقييم مشاريع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (EC/SC.2/12) وأوصت باتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز اجراء المزيد من التقييم الذاتي للمشاريع واستعراض نصف المدة للمشاريع ؛

(ح) اثنت على الجهود التي يبذلها المفوض السامي لتحسين التخطيط والاجراءات المتعلقة بالمشتريات وتعزيز وحدة دعم الاخصائيين ؛

(ط) رحبت بالخطوات التي اتخذها المفوض السامي لتعزيز ادارة الوكالات التنفيذية للمشاريع وشجعت على وضع مبادئ توجيهية لمساعدة هذه الوكالات وتنظيم التدريب لذلك .

باء

(أ) احاطت علما مع الارتياح بما احرز من تقدم في اعادة توجيه كثير من انشطة المساعدة الرئيسية من برامج طوارئ او اغاثة الى تعزيز الاعتماد على الذات والتوصل الى حلول دائمة ، وأثنت على المفوض السامي للتقدم الذي حققه في تعزيز العودة الطوعية الى الوطن والدمج المحلي ؛

(ب) رحبت بتعاون المفوضية مع سائر اعضاء منظومة الامم المتحدة ، واحاطت علما مع التقدير باستمرار التعاون مع برنامج الاغذية العالمي في توفير المساعدة الغوثية ومع البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية في تعزيز الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص الاعمال المدرة للدخل او التوظيف ؛

(ج) احاطت علما بزيادة الحاجة الى المساعدة في افريقيا ، ورحبت بالجهود التي تبذلها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في التحضير للمؤتمر الدولي الثاني

Digitized by UNOG Library

المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، ودعت المفوضية لمتابعة هذه الجهود بالتعاون مع المنظمات الاخرى المعنية لضمان النجاح الكامل لهذا المؤتمر ؛

(د) اثنت على الجهود التي يبذلها المفوض السامي ، بالتعاون مع الحكومات المعنية ، للبدء في برنامج للعودة الطوعية للوطن للاجئين الاثيوبيين من جيبوتي ؛

(هـ) رحبت بمبادرات حكومة الصومال والمفوض السامي في تنفيذ خطط التوطين الريفي للاجئين في الصومال ؛

(و) أعربت عن قلقها ازاء حالة اللاجئين في امريكا الوسطى وناشدت الحكومات في المنطقة ان تقدم الدعم اللازم للمفوض السامي في تنفيذ مشاريع الاكتفاء الذاتي والحلول الدائمة ؛

(ز) احاطت علما بزيادة الاحتياجات الى المساعدة في اوروبا ورحبت بمبادرة المفوض السامي لعقد حلقة دراسية بشأن دمج اللاجئين في اوروبا ؛

(ح) لاحظت وشجعت الجهود المتصلة التي تبذلها حكومة باكستان والمفوض السامي في تعزيز انشطة التوظيف والاكتفاء الذاتي للاجئين الافغانيين في باكستان ؛

(ط) لفتت الانتباه الى مشاكل اللاجئين المتزايدة في جنوب شرقي آسيا والصعوبات التي تسببها للبلدان المتأثرة في المنطقة والحاجة الى استئناف الجهود لتعزيز الحلول الدائمة لهذه المشاكل .

جيم

(أ) احاطت علما بالتقرير المتعلق باعادة توطين اللاجئين (A/AC.96/624) وبأنشطة اعادة التوطين التي يضطلع بها المفوض السامي بالتعاون مع الحكومات ومع الوكالات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية ؛

(ب) شددت ، وفقا لمبدأ تقاسم العبء دوليا ، على اهمية استمرار الحكومات في قبول اللاجئين المحتاجين الى اعادة التوطين ، في ظل عدم وجود اى حلول اخرى دائمة ، وبوجه خاص قبول اللاجئين المفتقرين للأسر او الروابط الاخرى التي تربطهم بأى بلد آخر لاعادة التوطين ، وتوفير اماكن اعادة التوطين للمحتاجين في حالة عدم وجود اى حل دائم آخر اكثر ملاءمة ؛

(ج) طلبت من المفوض السامي ان يقوم بتنسيق وتسهيل تخطيط الحكومات لبرامج اعادة التوطين عن طريق التوفير المنتظم للتقييمات المستكملة لاحتياجات واولويات اعادة التوطين ؛

Digitized by UNOG Library

(د) طلبت من الحكومات اتخاذ اجراءات خاصة لتسهيل سرعة اعادة توطين اللاجئين الفرادى الذين يحتاجون الى اعادة التوطين لضمان أمنهم المباشر ؛

(هـ) حثت الحكومات على ايلاء الاعتبار لتطوير " خطة ١٠ أو اكثر " الخاصة باعادة توطين اللاجئين المعوقين الى خطة " ٢٠ أو اكثر " ؛

(و) احاطت علما مع القلق بأن عدد لاجئي الهند الصينية في المخيمات في جنوب شرقي آسيا الذين ينتظرون اعادة التوطين لم ينقص على مدى فترة السنتين رغم النقص الكبير في عدد القادمين ، ودعت المفوض السامي لتعزيز جهوده لايجاد حلول دائمة في المنطقة ولا سيما العودة الطوعية الى الوطن حيثما كان ذلك ملائما ؛

(ز) رحبت باستمرار التعاون بين الحكومات المعنية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مما سهل تنفيذ برنامج الرحيل المنظم من جمهورية فييت نام الاشتراكية ؛

(ح) اثنت على المفوض السامي لما يبذله من جهود لضمان انزال اللاجئين الذين يتم انقاذهم في البحر واعادة توطينهم ، ودعت حكومات الدول الساحلية ودول العلم لتسهيل انزال اللاجئين وناشدت الدول الاخيرة اعطاء ضمانات لاعادة توطين اللاجئين الذين تقوم السفن التي تحمل اعلامها بانقاذهم في البحر ؛

(ط) رحبت بأنشطة المفوض السامي في مجال تعزيز اعادة التوطين والدمج للاجئين ولا سيما بتنظيم عقد حلقات التدارس والحلقات الدراسية وبدعم المركز الدولي لموارد ادماج اللاجئين .

Digitized by UNOG Library

ثامنا - الشؤون الادارية والمالية

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٤٥ - قال الرئيس في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/628) أن اللجنة ناقشت بالتفصيل مجموعة مختلفة من المسائل . وأنها أولت اهتماما خاصا بالمقترحات المتعلقة بتعزيز سياسة تنظيم المفوضية والمقدمة من أعضاء اللجنة التنفيذية (EC/SC.2/15) ، ورد المفوضية عليها (EC/SC.2/13 and 15/Add.1) وكذلك أولي اهتمام الى مسائل العاملين مثل التكوين الجغرافي لموظفي المفوضية ، وسياسات التعيين والتطوير الوظيفي ، والترقيات ، وتناوب الموظفين ، والتدريب . ونظرت اللجنة الفرعية أيضا في فروع التنظيم ودعم البرامج والادارة التي تتضمنها الوثيقة A/AC.96/620 والمتصلة باللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/621) . وفي هذا الصدد ، وضعت جهود المفوض السامي فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الجديدة عن طريق اعادة توزيع الوظائف ، موضع التقدير ، وأعرب عن الارتياح لصافي النمو الصفرى المقترح في مستوى شغل الوظائف المقترح لعام ١٩٨٤ . كذلك أحاطت اللجنة الفرعية علما بتنفيذ المرحلة الأولى لاعادة تخصيص التكاليف الادارية للمفوضية بين الميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة وبين صناديق التبرعات التي تديرها المفوضية ، وكون أن هذا سيكون رهنا بموافقة الجمعية العامة . وأحيط علما أيضا بجهود المفوضية لتحسين انجاز البرنامج وتقييم المشروع . وفي النهاية أولي اعتبار لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن حسابات عام ١٩٨٢ (A/AC.96/618) وتقرير اللجنة الاستشارية بشأنه (A/AC.96/618/Add.1) . وفي ختام تقديمه للتقرير ، أكد الرئيس أن اللجنة الفرعية أظهرت مرة أخرى مدى ما لها من منفعة .

١٤٦ - وفي معرض تقديم البند ١٠ من جدول الأعمال ألقى مدير شؤون الادارة والتنظيم كلمة أمام اللجنة التنفيذية بشأن السياسة التنظيمية المطلوبة من المفوضية والتي تتميز بثلاثة جوانب رئيسية .

(أ) أولا ، يتعين أن يتسم عمل مكتب المفوض السامي بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية . وفي جو تسوده قيود مالية ، يتعين على المفوضية أن تكون في وضع يمكنها من استخدام الموارد النادرة لتحقيق الحد الأمثل من النتائج . وفي حين ما تزال المطالب الخاصة بأوضاع اللاجئين قائمة ، فقد تمكن مكتب المفوض السامي من اعادة توزيع الموارد الهامة لتلبية الاحتياجات الاضافية ، ومن ثم الابقاء على صافي النمو الصفرى

Digitized by UNOG Library

في عدد الموظفين . غير أن العمل الايجابي باستخدام موارد محدودة يستلزم الارتقاء بالوسائل الادارية للمفوضية وتطويرها لجعلها أقل بيروقراطية . ومباشرة وذات وجهة عملية . وقد اتخذ بالفعل عدد من الخطوات في هذا الاتجاه .

(ب) والمزية الثانية المطلوبة من السياسة التنظيمية لمكتب المفوض السامي هي الوضوح والصراحة . ومن الممكن تحقيق الوضوح تجاه الحكومات والبلدان المانحة وبلدان اللجوء عن طريق ادخال تحسينات على تدفق المعلومات . كذلك يعد الوضوح أمرا حيويا داخل المفوضية ذاتها التي يتعين عليها أن تكفل فهم وتقدير جميع الموظفين في المقر وفي الميدان على السواء للاجراءات الداخلية .

(ج) والجانب الثالث للتنظيم الديناميكي هو الاداء الطيب للموظفين وارتفاع روحهم المعنوية . ذلك أن قيام المفوضية بممارسة عملها بصورة ايجابية باستخدام موارد محدودة يجعلها تتوقع من موظفيها زيادة درجة فعاليتهم وانتاجيتهم . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تدابير مثل انشاء اطار مؤسسي لاجراء حوار بين الموظفين والادارة ، ووضع تقييم للاداء يتسم بمزيد من الواقعية ، وتوسيع نطاق تدريب الموظفين .

١٤٧ - وعلى مدى المناقشات التي تلت ذلك ، أعرب كثير من المتكلمين عن تقديرهم لعمل اللجنة الفرعية ، وموافقتهم على تقريرها . كذلك أعرب عدد من المتكلمين عن ارتياحهم للجهود الجادة التي تبذلها المفوضية لاصلاح تنظيم مكتب المفوض السامي ، ولاستجابة المفوض السامي لمقترحات اللجنة التنفيذية المتعلقة بتعزيز السياسة التنظيمية للمفوضية . وقد لوحظ تحقيق تقدم بالفعل في عدد من المجالات . غير أن معظم المتكلمين حثوا على أن هناك حاجة الى مواصلة هذه الجهود ، لاسيما فيما يتعلق بتحسين سياسة شغل الوظائف ، وتنفيذ البرامج الفعال ، وأنه ينبغي وضع اجراءات ملائمة للمتابعة . ومع ذلك فقد لاحظ بعض المتكلمين أن تنفيذ سياسة تناوب منصفة وسليمة بين المقار ومراكز العمل في الميدان ، وهي السياسة التي ستتضمن أيضا موظفين على أعلى مستوى ، يتطلب اتخاذ خطوات اضافية . وكرر متكلمون آخرون الدعوة الى بذل جهود أكبر لتحقيق توزيع جغرافي منصف للموظفين على جميع المستويات مع النظر بعين الاعتبار الى معايير مثل الانضمام الى عضوية اللجنة التنفيذية أو الاشتراك في معالجة مشاكل اللاجئين . غير أن أحد المتكلمين أكد على أنه ينبغي أن يظل لمعيار التعيين الجدارة الأولى ؛ وأكد رأيه ، الذى أيده فيه بعض المتكلمين الاخرين ، بأن الخدمة في الميدان ينبغي أن تكون شرطا ضروريا لكافة الترقيات في الفئة الفنية وما فوقها .

Digitized by UNOG Library

١٤٨ - ولاحظ بعض المتكلمين بنوع خاص أن وجود نظام للتناوب فعال وايجابي يعد ضروريا لمنظمة للخدمة الميدانية كالمفوضية . وطلبوا أن يشمل أسلوب التناوب كذلك جميع الوظائف من رتبة مد . وأكد عدد من المتكلمين أيضا الحاجة الى وجود صلة بين الخدمة الميدانية وبين جميع الترقيات ، وليس الترقيات المعجلة فقط .

١٤٩ - وكرر متكلم آخر رجاءه بأن تقدم الى اللجنة التنفيذية قائمة تبين الموظفين الفنيين العاملين في المقر وتاريخ وصولهم وخبرتهم الميدانية السابقة . وأعرب كذلك عن رأى مفاده أن قائمة الوظائف غير الخاضعة للتناوب ينبغي استعراضها وتخفيضها وأعرب علاوة على ذلك عن شكوكه فيما يتعلق بخطة المتدربين كما وردت في الفقرة ١١٥٤ من التقرير المعني بأنشطة المساعدة الخاصة بالمفوضية لعام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وبرامج وميزانية صناديق التبرعات المقترحة لعام ١٩٨٤ (A/AC.96/620 and Corr.1) نظرا لأنها يمكن أن تضاعف المشروع المشترك الحالي للمعاشات التقاعدية لصغار الموظفين الفنيين ، في حين تظل أيضا من فرص التوظيف الطويل الأجل المتاحة للمفوضية بالنسبة لصغار الموظفين الفنيين سواء من البلدان النامية أو البلدان الراعية . وقال انه ينبغي تقديم تقرير الى اللجنة التنفيذية يتضمن تقييما لخطة المتدربين . وفيما يتعلق بخطة اعادة التعيين الواردة في الفقرة ١١٥٥ من التقرير ، تساءل عما اذا كان من غير المستطاع تلبية تلك الاحتياجات غير المرئية ، على الوجه الأكمل ، عن طريق ايفاد بعثات من المقر . وأعرب في النهاية عن أمله في أن يقدم الصندوق الدوار لايواء الموظفين الميدانيين واقامة المرافق الأساسية المساعدة في مجال تناوب الموظفين .

١٥٠ - وأعرب ثلاثة من المتكلمين عن تأييدهم للابقاء على وظيفة المنسق الاقليمي لجنوب شرق آسيا نظرا للأهمية الخاصة لهذه الوظيفة في مجال السعي من أجل التوصل الى حلول قادرة على البقاء في المنطقة . ورجو من الامانة أن تبين ما قد يحدث للوظيفة المعنية وهي برتبة مد - ٢ اذا ألغي المنصب .

١٥١ - وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الفعال ، أكد بعض المتكلمين الأهمية المعلقة على امكانية الوصول الى مخيمات ومستوطنات اللاجئين ، والى مواقع المشروع .

١٥٢ - وأعرب عدد من المتكلمين عن ارتياحهم لتدفق المعلومات الخاصة بالميزانية في شكلها الحالي من حيث المستوى والنوعية . وفي هذا السياق ، أعرب أحد المتكلمين عن القلق بشأن حجم وشكل الوثيقة الأساسية للميزانية واقترح انشاء فريق عامل غير رسمي مكون من أعضاء من اللجنة التنفيذية والمفوضية لدراسة طرق ووسائل تحسين صورتها .

Digitized by UNOG Library

١٥٣ - وأكد كثير من المتكلمين حاجة المفوضية الى مواصلة جهودها لتنفيذ مقترحات اللجنة التنفيذية بشأن تعزيز السياسة التنظيمية للمفوضية . وقالوا أنه ينبغي للجنة أن تبقي المسألة قيد الاستعراض الدائم واقترحوا أن تقدم المفوضية تقارير للمتابعة الى اللجنة التنفيذية في اجتماعاتها العادية وغير الرسمية بشأن هذه الاقتراحات . واقترح أحد المندوبين أن تتخذ اللجنة التنفيذية مشروع مقرر بشأن المسألة . وأيد كثير من المندوبين هذا المشروع .

مقررات اللجنة التنفيذية

١٥٤ - ان اللجنة التنفيذية

ألف

(أ) أحاطت علما مع التقدير بتقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/628) ؛

باء

(أ) أحاطت علما بحسابات عام ١٩٨٢ وتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن تلك الحسابات (A/AC.96/618) ؛

(ب) لاحظت تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن مراجعة حسابات صناديق التبرعات التي تديرها المفوضية لعام ١٩٨٢ (A/AC.96/618/Add.1) ؛

(ج) لاحظت أيضا الفروع ذات الصلة بتقرير اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/628) والجهود الحالية الرامية الى تحسين التخطيط المالي والمراقبة المالية .

جيم

(أ) أشارت الى مقترحات اللجنة التنفيذية المتعلقة بتعزيز السياسة التنظيمية للمفوضية (EC/SC.2/15) ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) لاحظت الفروع ذات الصلة بتقرير اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/628) ،

(ج) اعترفت مع التقدير بالمذكرة المعنية بتعزيز السياسة التنظيمية للمفوضية (EC/SC.2/15/Add.1) وبجهود المفوض السامي الخاصة بتعزيز تنظيم مكتبه ،

(د) رجت من المفوض السامي أن يواصل جهوده الرامية الى تنفيذ مقترحات اللجنة التنفيذية تنفيذا كاملا ،

(هـ) قررت أن تبقي المسألة قيد الاستعراض المستمر ورجت من المفوض السامي أن يقدم تقريرا الى اللجنة التنفيذية في دوراتها غير الرسمية وأن يقدم اليها كذلك تقريرا مكتوبا في دوراتها الرسمية بشأن المقترحات الواردة في الوثيقة EC/SC.2/15 .

دال

(أ) حثت على مواصلة هذه الجهود الرامية الى تحسين تنظيم مكتب المفوض السامي ، لاسيما وأنها تتصل بتفويض السلطة ، وسياسة شغل الوظائف ، وتنفيذ البرنامج الفعال ، وعلى أن تقدم المفوضية تقارير دورية بشأن هذه المسألة الى اللجنة التنفيذية ،

(ب) شجعت المفوض السامي على المضي قدما في عملية تصنيف كافة وظائف المفوضية وما يقابلها من توصيف للوظائف وذلك في أقرب فرصة ممكنة ،

(ج) أكدت أنه ينبغي أن يظل تعيين موظفي المفوضية يتقرر وفقا للحاجة الى تأمين أعلى المستويات من الفعالية ، والصلاحية ، والنزاهة ، والالتزام بقضية اللاجئين ، مع ايلاء الاعتبار الواجب أيضا الى الحاجة الى كفالة تمثيل جغرافي متوازن .

هاء

(أ) أحاطت علما بالفروع الخاصة بدعم البرنامج والادارة من التقرير المعني بأنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية لعام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وبالبرنامج والميزانية المقترحة لصناديق التبرعات لعام ١٩٨٤ (A/AC.96/620 and Corr.1) .

(ب) لاحظت الفروع ذات الصلة من تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/628) ،

Digitized by UNOG Library

(ج) لاحظت أيضا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/612) والتعليقات الواردة بشأنه ،

'١' أثنت على المفوض السامي للنمو الصفرى المقترح في المستوى المحدد لشغل الوظائف في مكتبه لعام ١٩٨٤ ، وأكدت أهمية مواصلة الجهود الرامية الى تلبية الاحتياجات الاضافية من خلال اعادة توزيع الوظائف ؛

'٢' أعربت عن تقديرها لمستوى ونوعية الوثائق الخاصة بالمسائل الادارية المقدمة الى أعضاء اللجنة التنفيذية وحثت على ضرورة الابقاء على الحوار البناء بين المفوض السامي وأعضاء اللجنة التنفيذية بصورة غير رسمية ومن خلال اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية على السواء ؛

'٣' لاحظت أن برامج وميزانية صناديق التبرعات المقترحة لعام ١٩٨٤ (A/AC.96/620 and Corr.1) تعكس حصة من اعادة تخصيص التكاليف الادارية للمفوضية بين الميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة وبين صناديق التبرعات ، وذلك رهنا بموافقة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

واو

(أ) أحاطت علما بالمذكرة المعنية بالصندوق الدوار لايواء الموظفين الميدانيين وقائمة المرافق الأساسية (EC.SC.2/14) ؛

(ب) أحاطت علما كذلك بالفروع ذات الصلة من تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/628) ؛

'١' أعربت عن ارتياحها للجهود المبذولة لتحسين أوضاع الخدمة الميدانية وحثت على مواصلة تلك الجهود ؛

'٢' رجت من المفوض السامي أن يبقي اللجنة التنفيذية على علم بهذه المسائل .

Digitized by UNOG Library

تاسعا - مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٣ و١٩٨٤

(البند ١١ من جدول الأعمال)

١٥٥- عرض مدير الشؤون الخارجية هذا البند مشيرا الى تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC. 96/628) .

١٥٦- وقال ان الحالة الراهنة لتمويل البرنامج ، مع مراعاة التعهدات الجديدة المعلنة والاخطارات الواردة بشأن مزيد من التبرعات ، هي ان البرامج العامة لعام ١٩٨٣ ستمول تمويلا كاملا ، بيد أن عدة برامج خاصة ، مثل تقديم المساعدة للعائدين الى اثيوبيا والاعادة المنظمة الى الوطن من جيبوتي ، وبرنامج الرحيل المنظم من فييت نام ، تحتاج الى مزيد من التمويل في المستقبل القريب .

١٥٧- وأعرب المدير عن تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للدعم المادى السخي المقدم من المانحين . وركز على تطورين هامين يؤثران على تمويل برامج المفوضية . أولهما هو انه يبدو أن المستوى السنوى للانفاق من أموال التبرعات المطلوب من المفوضية أنه قد استقر عند مستوى ٤٠٠ مليون دولار أمريكي . وانكمش مجال التخفيضات الى حد كبير ، وثانيهما ، هو أن المستويات المحسنة لنفقات البرنامج تعني انه يتعين دفع التبرعات المعلنة بأسرع ما يمكن تفاديا للاخلال بتمويل البرنامج .

١٥٨- وبيّن المدير ، بعد الاشارة الى احتياجات البرامج العامة لعام ١٩٨٤ البالغة ٣٦٨٫٥ من ملايين الدولارات الأمريكية ، ان المفوضية ستحتاج الى ١٥٠ مليونا من الدولارات الأمريكية من أجل البرامج العامة في الربع الأول من عام ١٩٨٤ ، وذلك للمحافظة على ما تحقق من تحسن في اداء البرنامج في عام ١٩٨٣ . وبوجه عام فانه ستكون هناك حاجة الى مستوى أعلى من التبرعات في عام ١٩٨٤ . وناشد المدير جميع الدول الأعضاء التبرع للمفوضية ، وذلك اما في مؤتمر الاعلان عن التبرعات الذى سيعقد في نيويورك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ أو على شكل تبرعات اضافية في عام ١٩٨٣ أو ١٩٨٤ .

١٥٩- وأعرب أحد الممثلين عن تقدير حكومته لنجاح المفوضية في تخفيض نفقات برنامجها وتثبيتها ، كما اثنى على تحسين التوازن بين البرامج العامة والبرامج الخاصة. وقال ان نقل برامج خاصة معينة الى البرامج العامة قد أدى الى تحسين الرقابة على البرنامج . وأعرب عن ترحيب وفده بتحسن مستويات التزام المفوضية ، وتأييده الكامل للمبدأ الذى تطبقه المفوضية والمتمثل في تقديم المساعدة الكافية الى اللاجئين بأكثر

Digitized by UNOG Library

الطرق تحقيقا لفعالية التكاليف . وذكر التبرع الاضافي البالغ ١٠ ملايين من الدولارات الكندية للبرامج العامة لعام ١٩٨٣ الذى أعلنته حكومة كندا مؤخرا .

مقرر اللجنة التنفيذية

١٦٠- ان اللجنة التنفيذية :

(ا) قد أحاطت بالتقرير المقدم من المفوض السامي بشأن مركز التبرعات لصناديق التبرعات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبشأن الاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ (A/AC.96/622) ،

(ب) أعربت عن تقديرها لسخاء جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي لبت الاحتياجات المالية لبرنامج المفوض السامي وأكدت الأمل في أن تتوفر الأموال الاضافية اللازمة لضمان تمويل برامج عام ١٩٨٣ بصورة كاملة ،

(ج) وأكدت من جديد الطابع العالمي لمشكلة اللاجئين في العالم ، والحاجة الى دعم مالي اكثر انصافا وأكبر قاعدة ضمن المجتمع الدولي ، وذلك من أجل البرامج التي يضطلع بها المفوض السامي ،

(د) واعترفت ايضا بأن التنفيذ الفعال للبرامج العامة لعام ١٩٨٤ يتطلب أن تكون نسبة كبيرة من مجموع الأموال اللازمة والبالغة ٣٦٨ ٤٦٠ ٠٠٠ دولار تحت تصرف المفوض السامي في بداية السنة البرنامجية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، وحثت الحكومات ، لهذا الغرض ، على اعلان التبرعات التي لا غنى عنها من اجل تنفيذ البرامج العامة للمفوضية لعام ١٩٨٤ ، اما في مؤتمر اعلان التبرعات المقرر عقده في نيويورك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، أو على شكل تبرعات اضافية في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ ،

(هـ) وحثت الحكومات والجهات الأخرى على أن تقدم ، الى أقصى حد ممكن ، تبرعات ومدفوعات مبكرة من اجل البرامج العامة لعام ١٩٨٤ ، وذلك لتمكين المفوض السامي من تنفيذ تلك البرامج على النحو الذى اقرته اللجنة التنفيذية ،

(و) ورجت المفوض السامي وحثته على ان يستخدم جميع الوسائل الملائمة مثل توجيه النداءات والتفاوض بشأن التبرعات للحصول على الموارد اللازمة لضمان التمويل الكامل لبرامج عام ١٩٨٤ ،

Digitized by UNOG Library

عاشرا - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنفيذية

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٦١- تقدم أحد المندوبين باقتراحات تتعلق بالتغييرات الممكن ادخالها على مشروع جدول الأعمال ، بيد أن الوقت لم يتسع لمناقشة تلك المقترحات . وأحاطت اللجنة التنفيذية علما بمشروع جدول الأعمال المؤقت التالي الخاص بدورتها الخامسة والثلاثين .

مشروع جدول الأعمال المؤقت

١- افتتاح الدورة .
٢- انتخاب أعضاء مكتب اللجنة .
٣- اقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى .
٤- المناقشة العامة .
٥- الحماية الدولية .
٦- دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز الحلول الدائمة .
٧- انشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .
٨- المسائل الادارية والمالية .
٩- مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ .
١٠- الاجراءات المتخذة بشأن مقررات اللجنة التنفيذية .
١١- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية .
١٢- أية مسائل أخرى .
١٣- اعتماد مشروع تقرير الدورة الخامسة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

حادى عشر - أية مسائل أخرى

(البنـد ١٣ من جـدول الأعمال)

١٦٢- قدم ممثل السودان مشروعا حظي بتأييد عدد من الوفود وهو يتعلق بادخال الأسبانية والصينية والعربية كلغات رسمية ولغات عمل في اللجنة التنفيذية . وبين انه يرى أنه يترتب على التقدير المقدم من الأمانة العامة ، تكاليف متواضعة يمكن تغطيتها في جميع الأحوال بواسطة الميزانية العادية للأمم المتحدة ، وهذا يتوقف ، بالطبع، على اتخاذ اللجنة الخامسة للجمعية العامة قرارا بالموافقة ، لأن اعتماد هذه اللغات كلغات رسمية ولغات عمل سيتيح لموظفي البلدان التي تستعمل الاسبانية والصينية والعربية التعرف على اعمال المفوضية والاشتراك فيها بصورة أنشط . وأكد ممثل السودان ان وفده يتفهم جيدا المشاكل التي اثارتها الامانة العامة ، وأنه لا يمانع، ان كان هذا أمرا لا يمكن تفاديه، في تأخر معقول في تقديم الوثائق بهذه اللغات الى حين انشاء دوائر اللغات المدخلة حديثا بشكل كامل ، وان كان يرى أنه يتعين التقيد بقاعدة مهلة الأسابيع الستة لتقديم الوثائق وتوزيعها ، بيد أن هذا يجب الا يمنع اللجنة من اعتماد الاقتراح موضع الحديث . وأعرب عن شعوره ايضا بأن المعلومات المقدمة من الأمانة العامة كافية لتمكين اللجنة من اتخاذ مقرر .

١٦٣- وأيدت عدة وفود هذا الاقتراح ، وذكرت ان التكاليف المترتبة على ادخال هذه اللغات الاضافية ستعوضها المنافع الكبيرة للأعمال الانسانية التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، عندما تصبح المفوضية أوسع منالا بالنسبة لدائرة أكبر من البلدان . وأردف قائلا انه بالاضافة الى ذلك ، فان بعض الحكومات تضطر الى ان تترجم الوثائق بنفسها مع كل ما ينطوى عليه ذلك من صعوبات وتأخيرات .

١٦٤- وقال عدة متكلمين آخرين أنهم في حين يفهمون رغبة البلدان في الحصول على وثائق المفوضية بلغاتها ، فانهم يشعرون بشدة على الرغم من ذلك بالحاجة الى اجراء مزيد من الدراسة لجميع الآثار المترتبة على هذا القرار . وأعرب أحد الممثلين عن قلقه فيما يتعلق بامكانية حدوث مزيد من التأخير في اصدار وثائق اللجنة التنفيذية ولأن حكومته لن تقبل أى مقرر يؤدى الى فرض عبء اضافي على الميزانية العادية للأمم المتحدة . وطلب المتكلمون مزيدا من الايضاح بشأن الآثار سواء الادارية أو الميزانية التي ستتحملها المفوضية ذاتها ، وليس فقط بشأن الآثار التي ستتحملها دوائر الأمم المتحدة وميزانياتها العادية .

Digitized by UNOG Library

١٦٥- وأوضح مدير الشؤون الخارجية ، ردا على البيانات التي أدلت بها الوفود ، ان القصد من الوثيقة A/AC.96/625 هو فقط تقديم معلومات عما يترتب على ترجمة الوثائق الرسمية ، البالغة ١٠٠٠ صفحة ، باللغات الثلاث موضع الحديث ، من أثر على الميزانية العادية للأمم المتحدة . واستطرد قائلا ان هذا التقدير قد قدّم من قبل مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، وانه لم تؤخذ في الاعتبار بيانات المفوض السامي ، والرسائل الدورية التي توجهها المفوضية الى الأعضاء بموجب الترتيبات المتفق عليها بشأن تدفق المعلومات ، ونصوص أخرى . ومضى يقول انه لما كانت المفوضية تتحمل في نهاية الأمر المسؤولية عن اصدار الوثائق ، فان المفوضية تضم بين موظفي أمانتها محررين ومترجمين الانكليزية والفرنسية . وانه اذا اعتمدت لغات عمل اضافية الى اللغتين فانه لابد من تعيين موظفين يجيدون الأسبانية والصينية والعربية ، وشراء المعدات اللازمة .

١٦٦- وأعرب المدير عن قلقه بشأن مسألة اصدار الوثائق في المواعيد المقررة ، لأن الموعد النهائي الحالي للابلاغ عن أنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية هو ٣٠ حزيران/يونيه من السنة الجارية ، واذا تعين اضافة لغات اضافية وتوفير الوثائق من أجل دورة اللجنة التنفيذية التي ستعقد في شهر تشرين الأول/اكتوبر ، فانه لابد من تقديم تاريخ الابلاغ الى شهر آذار/مارس أو نيسان/أبريل نظرا لأن مرافق الطباعة ليست معدّة على ما يبدو ، لطباعة وثائق ضخمة في آن واحد . وأردف المدير قائلا انه يضع هذه الأفكار أمام اللجنة كي يكون لديها صورة كاملة وموضوعية بقدر الامكان الى حين الحصول على دراسة أكثر تعمقا .

١٦٧- ولاحظ الرئيس ، في تلخيصه للمناقشة ، البيانات التي أدلى بها مختلف الأعضاء والمراقبين وكذلك العرض الذي قدمه مدير الشؤون الخارجية . واعترف الرئيس بأنه من الواضح انه لا يوجد توافق للآراء بشان هذه المسالة . ولذا فقد اقترح ان يرفق المشروع الذي قدمته السودان وأيده عدد من البلدان الاخرى ، بتقرير الدورة ، وان تقوم امانة المفوضية بمزيد من الدراسة لهذه المسألة ، وان يقدم تقرير شامل الى اللجنة في تاريخ لاحق .

مقررات اللجنة التنفيذية

١٦٨- ان اللجنة التنفيذية :

(ا) قد احاطت علما بالمشروع الذي قدمته حكومة السودان ، والذي ايده عدد من البلدان الأخرى ، والمتعلق بادخال الأسبانية والصينية والعربية كلغات رسمية ولغات عمل للجنة التنفيذية ،

Digitized by UNOG Library

(ب) رجت من المفوض السامي ان يقوم بدراسة شاملة للاثار المالية والعملية الكاملة وأن يقدم الى اللجنة التنفيذية تقريرا بهذا الشأن .

الحواشي

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، العدد ٢٥٤٥ ، الصفحة ١٣٧ .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، العدد ٨٧٩١ ، الصفحة ٢٦٧ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

مشاريع مقررات بشأن ادخال الأسبانية والصينية والعربية كلغات عمل ولغات رسمية في اللجنة التنفيذية

مقترحة من حكومة السودان وايدتها في ذلك وفود الدول التالية : الأرجنتين وأسبانيا وتونس والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي والصومال والصين والعراق وفنزويلا وكولومبيا ولبنان ومدغشقر ومصر والمغرب ونيجيريا ونيكاراغوا

ان اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي المجتمعة في دورتها الرابعة والثلاثين .

ألف

اذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٣٥/٢١٩ ، الذى قررت فيه ادراج اللغة العربية بين اللغات الرسمية ولغات العمل في الهيئات الفرعية للجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ،

واذ تلاحظ مذكرة المفوض السامي المتعلقة بادخال الأسبانية والصينية والعربية كلغات عمل في اللجنة التنفيذية ،

تقرر ادراج الأسبانية والصينية والعربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل في اللجنة التنفيذية ، وترجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفر الاعتماد المالي اللازم لهذا الغرض من الميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة .

باء

ان اللجنة التنفيذية

تعتمد ادخال التعديل التالي على النظام الداخلي للجنة التنفيذية :

يستعاض عن المادة ٢٨ بالنص التالي :

" تكون الأسبانية والانكليزية والصينية والعربية والفرنسية لغات رسمية ولغات عمل اللجنة التنفيذية على حد سواء " .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثانـي

البيان الافتتاحي الذى أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين امام اللجنة التنفيذيـــة لبرنامج المفوض السامي في دورتها الرابعـــة والثلاثين ، ١٠ تشـرين الأول/اكتوبـــر ١٩٨٣

١ — سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء ان أقدم اليكم تهنئتي الحارة علـى انتخابكم . وانني لأتطلع الى التعاون معكم هذا العام ولا يخامرني أدنى شك في أننـــا سنشهد ، بفضل توجيهاتكم ، دورة بناءة وخلاقة . وانني اذ أعبر عن عميق شكرى للرئيـس الذى انتهت مدة ولايته لكل ما قدمه من عون ومشورة نافعة خلال العام ، ولزملائه اعضـــاء المكتب ، اسمحوا لي أن أقدم تهاني الى نائب الرئيس والى المقرر الجديدين وأن أرحـب بهما .

٢ — سيدى الرئيس ، السندويون الموقرون ، تعلمون اننا نقدم الى اللجنة التنفيذيـة معلومات أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضي : وبناء على الرغبات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة التنفيذية ، فان وثيقة البرنامج التي نسميها عادة "الكتاب"، اصبحت اشمل في عرضها للحقائق والأرقام ؛ وترسل الوثائق المتعلقة بالتقدم المحرز في شـــتى الميادين بانتظام الى اعضاء اللجنة التنفيذية في اطار ترتيبات تدفق المعلومات ؛ وتعقـد دورات غير رسمية أو اجتماعات أخرى خلال العام حسب الاقتضاء . ولذلك ، لم أعد أشـعر بأن بياني الاستهلالي ينبغي أن يصلح لتقديم تقرير عن شتى حالات اللاجئين في العالم، بل ينبغي بالأحرى ان يكون أساسا لكي نفكر معا في بعض المسائل الهامة التي تجابه هـذا المكتب في مهمته الانسانية . ان ما سأشير اليه من حالات قليلة محددة للاجئين ينبغي أن يظهر فحسب الاهتمامات الأوسع نطاقا التي سأحاول الآن أن تشاركوني فيها .

٣ — اننا حين نلقي نظرة على "الكتاب" ، نجد تقريرا عن العام السابق وشرحا لمجريات الأمور في العام الجارى ، وخططنا للعام القادم . وبعبارة أخرى ، فاننا حين نتكلم عـن الماضي . نتطلع بدرجة أو أخرى الى عام ينتظرنا . وربما تكون هذه مهلة زمنية معقولـــة لوضع برامج وأهداف واقعية وتفصيلية على نحو كاف لكل قطر ، مع الأخذ في الاعتبار التميـع وأحيانا التطور السريع أو الجذرى لحالات اللاجئين . ومع ذلك ، وحتى رغم اننا نشهـــد هذه الدورة السنوية ، فاننا نحاول بصورة متزايدة استحداث نظرة أطول أجلا ، وبخاصـة فيما يتعلق بحاجتنا الى توجيه اذهاننا وأعمالنا نحو حلول قابلة للدوام كلما أمكن ذلـك . ولا يمكن أحيانا تحقيق هذه الأمور الا على مدار سنين عديدة . لقد قيل الكثير — وآمـل أن يكون قد أنجز الكثير — عن تحسين قدرتنا على تنفيذ البرنامج ورصده . ونشعـر الآن بالحاجة ، أكثر من أى وقت مضى ، الى وضع تخطيطنا الأطول أجلا من منظور يتجه نحـو التوصل الى حل . وبالطبع فاننا نقوم بذلك بالفعل بالنسبة لكل من المشاكل الجديـدة

Digitized by UNOG Library

أو المشاكل المتخلفة عام بعد آخر . وهذا منصوص عليه في ولايتنا . لكن هل يمكننا أن نحقق المزيد وعلى نحو أفضل ؟

٤ — ونحن ، وان كنا لم نتخل أبدا عن الأمل في أن تخف حدة مشكلة اللاجئين يوما ما — مهما بعد هذا اليوم — ينبغي لنا ، ونحن نواجه الواقع والتطور الذي حدث في الماضي ، أن ننظر الى المشكلة باعتبارها مشكلة طويلة الأجل . لقد ظلت الاعداد الكبيرة من اللاجئين يعيشون معنا لعقود من الزمان . فلم لا نسلم بأن مشكلة اللاجئين ستلازمنا لوقت طويل قادم ؟ لقد تم التوصل الى حلول بالفعل وجرى تنفيذها عاما بعد آخر ، لأعداد كبيرة جدا من اللاجئين في بعض الاحيان . ولكن ظهر باستمرار لاجئون جدد ومشاكل جديدة . ونتيجة لذلك ، وبالرغم من طول قائمة الحلول ، فان الرصيد الشامل بالنسبة للأعداد ينعكس بصورة غير مواتية على البشرية : فقد كان هناك نحو ١٫٥ مليون لاجئ في عام ١٩٥١ حين بدأت المفوضية أنشطتها ؛ وهناك اليوم نحو ١٠ مليون لاجئ وليست الأعداد هي كل شيء . اذ ان حجم مشكلة اللاجئين هي ، على نحو ما ، مؤشر لحالة العالم . لقد شهد العامان الماضيان حقا ازمات أقل عددا من الأعوام السابقة تمخضت عن لاجئين . بيد انه حتى اذا لم يحدث في المستقبل تدفق جديد للاجئين في أي مكان ، فسوف يحتاج العالم الى وقت طويل لاستيعاب ما خلفه من ركام . وفي أحيان كثيرة جدا يكتسب موقف متواضع النطاق في البداية زخما ليتحول الى مشكلة دائمة ؛ وكثيرا ما تكون الحلول ، حين تكون ممكنة ، جزئية فحسب . ولذلك ، فان لدينا من الأسباب ما يدعو الى النظر في مستقبل انشطتنا .

٥ — ويتعين على كل اولئك المعنيين بالعمل المتصل باللاجئين ، بما فيهم بالطبع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومات والمنظمات غير الحكومية ، الا يعملوا على تنمية الارادة فحسب بل وتنمية القدرة على تحقيق حلول قابلة للدوام كذلك . وكلنا نعلم أن هناك عقبات على طريق التوصل الى حل قابل للدوام ، بعضها لا يمكن تذليله والبعض الآخر يمكن تذليله . ولنستعرض هذه العقبات بايجاز ونتذكر كيف يمكن للمفوضية ان تقدم يد العون . فقد تعترض العقبات طريق كل الحلول الثلاثة : العودة الطوعية ، والدمج المحلي ، واعادة التوطين . واحيانا يترك هذا الاختيار أو ذاك مفتوحا ، وحيثما يتجه المرء ، يجد عقبات تعترض أحيانا آفاق الحلول .

٦ — ان معوقات العودة الطوعية ذات طابع سياسي أساسا أو طابع يرتبط بالحياة السياسية . لقد جاءت العمليات العديدة للعودة الطوعية خلال هذه الأعوام الأخيرة عقب الحصول على الاستقلال ، أو حدوث تغييرات في أنظمة الحكم ، أو اصدار عفو عن الخصوم السياسيين أو انتهاء صراع ما . وتستند آمالنا بالنسبة للمستقبل ، فيما يتعلق بهذا الحل ، الى خبرة الماضي . فلسنا في عالم مثالي يمكن فيه للاجئين جميعا العودة طواعية . ومع ذلك ، فان منظمة انسانية بحتة كمنظمتنا تستطيع أن تقدم يد العون : اذ يمكن لبرنامج ناجح للعودة واعادة التأهيل ان يحدث أثرا تراكميا حالما تتواجد الظروف السياسية ؛

Digitized by UNOG Library

وعن طريق مشاركتنا في لجان ثلاثية تضم سلطات بلد اللجوء وبلد المنشأ والمفوضية ، يمكن ازالة مجموعة من الصعاب وتعزيز الظروف المفضية الى العودة الطوعية . وتحضرني ، على سبيل المثال ، العودة من جيبوتي الى اثيوبيا التي بدأت مؤخرا . بل تستطيع المفوضية أحيانا ان تساعد في المفاوضات الحرجة بين بلدين ، بشرط الا ننحاز الى أحد الجانبين وأن نقصر جهودنا على دورنا الانساني غير السياسي تماما . وفي اطار الحقائق القائمة ، نستعرض بصورة منهجية الحالات التي نعتقد ، أو نأمل ، أنه يمكن بذل المزيد من الجهد فيها من أجل العودة الطوعية وذلك حتى نكون قد طرقنا كل السبيل وراعينا احترام الارادة الحرة للاجئين .

٧ — ان الدمج المحلي أيضا ليس أمرا ممكنا على الدوام . فبعض الصعاب في البلدان النامية معروفة جيدا : عدم كفاية الهياكل الأساسية ، الافتقار الى الأرض الصالحة للزراعة أو الى المياه ، نقص فرص العمل ، وهي أمور تحد بقسوة من قدرة البلد المستقبل على الاستيعاب . وعندئذ يكون المجتمع الدولي في حاجة الى العمل بطريقة منسقة ، حتى تتحسن الظروف قدر الامكان ، في اطار القيود المالية والتقنية والقيود المتعلقة بالموظفين . وفي هذا السياق ، أود أن أشير الى اجتماع الخبراء المعني بمساعدة اللاجئين وتنميتهم ، الذى عقد في الفترة من ٢٩ الى ٣١ آب/أغسطس . ان تقرير الاجتماع مقدم الى اللجنة . وهو يدعو الى استعراض سياسات مساعدة اللاجئين في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تواجه مشكلة كبرى بالنسبة للاجئين ، والأخذ بنهج جديد لحل تلك المشاكل . ويؤكد التقرير انه مع تلبية الحاجات الملحة للاجئين كأولوية أولى في المراحل المبكرة من تدفقهم ، فانه ينبغي تشجيع انتاجية اللاجئين من البداية وحتى أقصى حد ممكن : وينبغي أن يؤدى هذا الى تمكين اللاجئين من اعالة انفسهم تدريجيا والاسهام في تنمية المنطقة . وهذه النظرة الأشمل لما يسمى احيانا "بالمناطق المتأثرة باللاجئين" ، حيث يشكل اللاجئون عنصرا مكونا لصورة أكبر بكثير تشمل السكان المحليين أيضا ، تدعونا الى التفكير بصورة واقعية في وسائل تخطي العقبات التي تعترض الاكتفاء الذاتي ، والدمج المحلي حيثما يكون ذلك ممكنا .

Digitized by UNOG Library

٨ — ولكن قد توجد عقبات بخلاف العقبات التقنية . وحتى عندما يحصل اللاجئون على الملتجأ والضيافة بصورة مؤقتة ، قد يظلون على الرغم من ذلك غير مرغوب فيهم . وينبغي أن يعتبر الالتجاء دائما عملا سلميا وانسانيا . الا أنه قد ينظر الى اللاجئين على أساس أن لهم أثرا سياسيا كجماعة وانهم قد يسهمون في التوتر بين البلدان المتجاورة أو يؤثرون على المصالح الوطنية الهامة .

٩ — فاذا لم تتوفر امكانية الاعادة الى الوطن والدمج المحلي ، تصبح اعادة التوطين هي الحل الوحيد . والعقبات التي تعترض اعادة التوطين معروفة جيدا . فلا يسع أى بلد أن يمضي في استقبال اللاجئين الى ما لا نهاية . ولا يمكن لجميع اللاجئين الاندماج بسهولة . وبالنسبة الى كثيرين ، لا تكون اعادة التوطين حلا ملائما حقا يعانون من صدمة حضارية شديدة . وهناك المعوقون الذين يوجدون في وضع غير موات من جهتين ، لكونهم لاجئين ومقعدين . ويقبل منهم ثلاثمائة كل عام . غير أنه لا يزال يوجد ثمانمائة وهو عدد صغير نسبيا ، في الانتظار ويجرى التعرف على لاجئين معوقين جدد يوميا . وتدعو الضرورة أيضا الى توفير مزيد من الاماكن لأولئك الذين يتعرض أمنهم للخطر ويحتاجون الى اعادة التوطين في الحال باعتباره الحل الممكن الوحيد لمشكلة حمايتهم .

١٠ — وان صعوبة التوصل الى ميزان لتقاسم الأعباء مقبول لدى كل من يهمهم الأمر وجود الأزمة الاقتصادية العالمية والخوف من الأجانب الذى هو خطر منتشر ، والاجهاد العاطفي ، كل هذه عوامل تؤثر على سياسات اعادة التوطين وممارساته ، اذ قد تؤثر حقا ، وتأثيرا مؤسفا على منح الالتجاء .

١١ — ونتيجة لمجموع العوامل السلبية كلها التي استعرضتها في ايجاز ، يوجد منذ فترة طويلة في برامجنا ، بطء نسبي في توفير الحلول الدائمة . وقد أصبحت الاغاثة والرعاية والاعالة عناصر واضحة بدرجة متزايدة في جهودنا العامة . وترد في " كتاب " البرنامج بعض الأرقام اللافتة للنظر . ففي سنة ١٩٧٠ ، كان ٨٣ في المائة من البرنامج موجها نحو العمل على ايجاد حلول ثابتة . وكانت هذه النسبة ، في سنة ١٩٧٧ ، ٥٤ في المائة . وبعد ذلك ، تفجرت ازمات كبرى تتعلق باللاجئين خلال فترة زمنية تقدر بأعوام قليلة ؛ فهناك لاجئون في جنوب شرقي آسيا وفي القرن الافريقي وباكستان . وفي سنة ١٩٨١ ، وكنتيجة لهذه الزيادة السريعة ، كانت نسبة البرنامج المكرسة للعمل على ايجاد حلول ثابتة في أدنى معدلاتها ؛ أى ٢٦ في المائة . ومنذ ذلك الحين ، حدث بعض التقدم مرة أخرى ونأمل ان نصل الى نسبة ٣٣٫٥ في المائة في العام القادم . وربما كانت هذه ارقاما كثيرة . ولكن لها دلالتها وينبغي أن تكون حافزا قويا لعكس هذا الاتجاه .

١٢ — ونحن لا نملك سوى ثلاثة حلول . وينبغي أن نعمل على تحقيقها حيثما يوجد

Digitized by UNOG Library

أدنى بصيص من الأمل ، حتى لو استغرق الأمر سنوات لبلوغها وتنفيذها على نحو مـــرض . ونحن نحتاج الى الحكومات بجانبنا ؛ فهي التي تملك المفتاح ، وليس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وبالطبع ، فان لدى الحكومات عوائق خاصة بها وسيكون من غير الواقعي ومن غير الانصاف الا نعترف بها . غير أن اللاجئين ينتظرون ، وان عدم التقدم يعـــني بالنسبة اليهم تدهور أحوالهم .

١٣ — وخلال هذه المتاهة الكبيرة، نحاول تنمية قدرتنا التخطيطية جاعلين من ضرورة ايجاد " حلول ثابتة متى كان ذلك ممكنا " الفكرة المهيمنة لدينا . ويتوجب علينـــا أن نساعد على دفع العوائق قليلا الى الخلف . وعلى الرغم من اننا لسنا بأى حال في مركـــز اللعبة وهو مركز تشغله الحكومات ، يجب أن نكون عاملا حفازا وأن نقوم بعملية الاقناع ؛ اقناع اللاجئين واقناع الحكومات واقناع المجتمع الدولي . وليس من الصعب دائما ان نبـــدأ المساعدة . فقد تلقى أى مشكلة جديدة صدى مؤاتيا لدى الحكومات ولدى الرأى ولـــدى آخرين يعنيهن الأمر . ولكن تدريجيا يتغير الحال ، اذا لم تكن ثمة حلول جاهـــزة بالفعل وتكمن الصعوبة الكبيرة في السير في مشكلة ما حتى توجد خاتمة لها . ومثل ذلـك مشكلة " أهل القوارب " أو مشكلة اللاجئين من الهند الصينية بوجه أعم .

١٤ — وفي السياق الذى أوجزته ، أود أن أقدم بعض الأمثلة للأرض التي نقف عليها ولما نحاول ان نتوصل اليه حاليا .

١٥ — لقد أولينا قدرا كبيرا من الاهتمام لحالة اللاجئين في القرن الافريقي والسـودان فكيف يتسنى لنا تحقيق تقـدم أكثر عمقـا ، في كل بلد وفي المنطقة ككل ؟

١٦ — في الصومال ، هناك شرطان حتميان للتحول الحقيقي نحو الاكتفاء الذاتي مزيد من الأراضي ومزيد من الأنشطة المدرة للدخل . وهذا يتطلب جهدا كبيرا . ففي آذار/ مارس من هذا العام ، قامت بعثة استعراضية بزيارة الصومال ، امتثالا لقرار الجمعية العامة للتشاور مع الحكومة بشأن حالة اللاجئين وتقييم جهود الاغاثة الدولية وتحديد الاحتياجـات لسنة ١٩٨٣ وما يليها . وكانت مهمة البعثة هي التركيز على الاحتياجات الشاملة للاجـئين بما في ذلك الجوانب المتصلة بتوطينهم واعادة تأهيلهم . وكانت هذه الصلاحيات تتفـــق غاية الاتفاق مع مشاغل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نفسها . وان التقييمات مـــن هذا النوع وما تسفر عنه من توصيات ، وخصوصا في وقت انتهت فيه مرحلة الطوارئ وتبذل فيه جهود محددة لتجاوز مرحلة الرعاية والاعالة ، هي مسائل أساسية للتخطيط الصحيـــح الطويل الأجل .

١٧ — وقد زارت البعثة جميع المناطق التي يوجد بها لاجئون جيـد وحـيران وشمـال غربي شيبيللي وشيبيللي السفلي . وعملت البعثة في تعاون وثيق مع السلطات وزارت ٢٧ من

Digitized by UNOG Library

مجموع ٣٥ مخيما ، واجتمعت مع ممثلي البلدان المشتركة في تقديم المعونة . وصاحب برنامج الأغذية العالمي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأقيم اتصال مع سائر هيئات الأمم المتحدة . وفي حين كان الاهتمام متوجها الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصومال نفسها ، لم تهمل مسألة الاعادة الطوعية الى الوطن .

١٨ — ونظرت البعثة في كل أوجه المساعدة ؛ الأغذية وتخزين الأغذية والصحة والتزويد بالمياه الأكثر أمانا وتوفير المرافق المجتمعية وتقديم الأواني والمعدات والمأوى والنقل والخدمات الادارية . وهناك ، بالطبع ، الخدمة الذاتية ، وهي حقا اتجاه جديد . وعلى الرغم من أن الظروف لا تسمح ، فيما يتعلق بالخدمة الذاتية ، بوضع خطة شاملة تضم جميع اللاجئين ، فان من المأمول الآن أن تؤدي هذه الجهود الى أكثر من مجرد بداية متواضعة . ويولي الاهتمام الآن الى الزراعة الصغيرة النطاق . على أن ثمة أيضا تخطيط لمشاريع زراعية أوسع نطاقا ، حيث توجد امكانية لتوسيع الأرض ، وذلك للزراعة الجافة والمروية بماء المطر أو الأنهار أو المياه الجوفية ، بالقرب من المخيمات أو في مناطق أخرى ، يعتزم نقلهم اليها . وتوضع الآن مبادئ توجيهية لتخطيط وتنفيذ المستوطنات الريفية للاجئين ، بهدف ايجاد كيانات ريفية قابلة للحياة اقتصاديا واجتماعيا . وتشمل التدابير أيضا التدريب في مختلف الميادين . ويتوقع أيضا انشاء صناعة صغيرة النطاق وحرف يدوية وقد وضع في الحسبان اعادة التحريج وزراعة الأشجار الكبيرة والصغيرة . هذا وان احتياجات السكان المحليين هي جزء من الشاغل العام .

Digitized by UNOG Library

١٩- وهذا النهج بالطبع ليس بأى حال من الأحوال حلا لجميع المصاعب وسيتطلب أن يبذل جميع المعنيين جهودا تستغرق سنين طويلة . الا انه مسعى لتوحيد وتحسين وبناء شيء أفضل في اطار جهد مشترك واسع النطاق ، بالنظر الى حجم المهمة ، وعنصر الوقت ، والوسائل التي يحتاج الأمر الى ان تقوم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها بتعبئتها .

٢٠- وفي السودان ، كانت هناك عناصر جديدة ، تدفق عدد كبير من اللاجئين في هذا العام وفي العام الماضي وحدوث فيضانات في منطقة كسلا مما جعل من الضرورى نقل خيام وبطانيات بالطائرات . وفي حين تمت مواجهة حالات الطوارئ هذه ، التي جاءت مذكرة لنا بأنه يمكن للبيانات وللأحوال في أى حالة لاجئين ان تتغير بسرعة وبشكل مفاجئ ، جرى ايضا ايلاء اهتمام لخطة عمل تتماشى مع مقصد وروح قرارات الجمعية العامة التي يرجع آخرها الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ . وقبيل ذلك التاريخ كانت المفوضية قد أوفدت بالفعل ، في تشرين الثاني/نوفمبر ، بعثة الى السودان لاستعراض المساعدة وانتهت البعثة ، بالاتفاق مع السلطات السودانية ، الى مجموعة من التوصيات تهدف بمجرد أن يصبح من الممكن تنفيذها ، الى اعطاء زخم جديد للبرنامج بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي والتكامل اينما كان ذلك ممكنا . وقد شملت هذه التوصيات تدابير لحماية اللاجئين ومساعدتهم ، كما أنها عالجت مسألة الغاء بعض انشطة المفوضية تدريجيا . ويولى اهتمام كبير للمشكلة البالغة التعقيد المتمثلة في كفالة حصول اللاجئين على أراض كافية حيث أن توفرها محدود قرب المستوطنات القائمة . ثم قام مدير المساعدة بزيارة السودان في أوائل هذا العام ليدرس مع السلطات أفضل طريقة لتنفيذ التوصيات . وفي نيسان/ابريل ، استكملت دراسة مشتركة بين المفوضية ومنظمة العمل الدولية عن الانشطة المدرة للدخل للاجئين الموجودين في شرق ووسط السودان ، وقد بدأ بالفعل تنفيذ بعض جوانب هذه الدراسة . وقد قدمت منظومة الامم المتحدة المساعدة في اجراء دراسات استقصائية مختلفة. وهنا أيضا لا توجد عصا سحرية ولكن يوجد جهد منظم . ولاعطاء الدعم اللازم لبدء الخطة وتنفيذها ولمتابعة التقدم بدقة ، تم تكوين قوة عمل في المقر بالاعتماد على جميع القطاعات المعنية .

٢١- وجيبوتي الآن مثال لحالة يدخل فيها عنصر جديد ويستدعى اعادة توجيه جزء من البرنامج نحو ايجاد حل دائم ، هو في هذه الحالة الاعادة الطوعية الى الوطن . ولقد بدأ اللاجئون الآن في العودة الى اثيوبيا ، بعضهم من تلقاء انفسهم ، وبعضهم بموجب برنامج منظم للاعادة الى الوطن . وقد تمت في ١٩ أيلول/سبتمبر عملية اعادة المجموعة الأولى في اطار البرنامج . ومنذ ذلك الوقت عادت مجموعتان اخريان . ولقد ركزت اللجنة الثلاثية المكونة من اثيوبيا وجيبوتي والمفوضية على طرق ووسائل تشجيع العودة مع تأكيد

Digitized by UNOG Library

طبيعتها الطوعية تماما . وتم وضع خطة لتقديم تدابير للمساعدة الغوثية والمساعدة في اعادة التأهيل عند العودة . ويتضح هنا البعد الاقليمي للمشكلة . فلا يمكن النظر الى العائدين من جيبوتي بمعزل عن السياق الأوسع للاعادة الطوعية الى اثيوبيا ، بل أن لهم مكانا في هذا السياق . وقد افتتحت مكاتب للمفوضية في اسمرة وفي ديرى داوا لتقديم المساعدة التقنية الى الحكومة والى الوكالات وللقيام برصد تنفيذ البرنامج في الموقع .

٢٢— وعندما بدأ ، في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الى العائدين الاثيوبيين ، رئي ، على أساس النمط الذى تكون على مدى السنين أن مساعدة الاغاثة الاساسية ضرورية ولكنها غير كافية . ولذلك تم ، بالاضافة الى توزيع الاغذية والسلع الأساسية الاخرى تقديم مجموعات الاكتفاء الذاتي للقيام بالأنشطة الزراعية أو الرعوية على حسب الاحتياجات . فمن ناحية قدمت أواني طبخ وحيوان جر ومحراث وبذور وأسمدة ، ومن ناحية اخرى قدمت قطعان صغيرة من الماعز أو الغنم أو البقر كبداية . ويحق للعائدين الحضريين الحصول على المساعدة في اقامة صناعات منزلية صغيرة النطاق . وبذلك تحقق مسعى لتنفيذ برنامج شامل يتلاءم مع احتياجات اللاجئين ومع الواقع المحلي . الا اننا تعلمنا مرة اخرى انه في العالم الواقعي لا يكفي لف نابض الساعة وتركها تسير . فقد ذكرت الحكومة انه يبدو ان ما يصل الى ثلاثة ملايين شخص في المناطق الشمالية الغربية قد تأثروا بالجفاف ، وكان لهذا أثر سلبي على برنامج المفوضية ، وهذا مفهوم ، اذ انه كان يتعين اعادة النظر في الأولويات في المنطقة ، من حيث الشؤون السوقيات والنقل ، وحشد الوسائل الموجودة للقيام بعمليات التوزيع الفورية على المنكوبين . الا ان هدفنا لم يتغير وهو اتاحة اعادة التأهيل الأولية الملائمة للاجئين ، واعطاؤهم اساسا سليما لبدء حياة جديدة في وطنهم الاصلي ، وذلك بالتعاون مع السلطات والوكالات .

٢٣— ويجرى اليوم وضع نهج لمعالجة مشاكل اللاجئين في افريقيا ، هو أكبر نهج مخطط عالميا وأطول ما يكون اجلا ، وذلك عن طريق الاعداد للمؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا المقرر عقده في جنيف في الفترة من ٩ الى ١١ تموز/يوليه من العام القادم . ويهدف قرار الجمعية العامة ذو الصلة الى تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والى تعزيز الهيكل الاساسي الاجتماعي والاقتصادى للبلدان الافريقية المعنية بمشاكل اللاجئين او العائدين ، لمساعدة هذه البلدان على تحمل العبء . وفي برنامجنا لعام ١٩٨٤ الخاص بتلبية حاجات اللاجئين خصص ما يزيد عن نصف الرقم المستهدف المقدم لصالح افريقيا للتوصل الى حلول دائمة . وتجرى دراسة الاحتياجات الاضافية لكل بلد على حدة .

٢٤— وهناك أفرقة تقنية تعمل على وضع مشاريع تهدف الى تخفيف العبء عن الهياكل الأساسية القومية ، فمنظمة الوحدة الافريقية ، ومكتب الامين العام للامم المتحدة ، وبرنامج

Digitized by UNOG Library

الامم المتحدة الانمائي ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ووكالات اخرى ، تقوم بزيارة ١٥ بلدا . وستأخذ الافرقة في الاعتبار جميع العناصر الممكنة ، مثل حالة اللاجئين وسياسة الحكومة تجاه اللاجئين ، والحالة الاجتماعية الاقتصادية ، وأثر وجود اللاجئين وتهدف المشاريع التي يجرى اعدادها حتى الآن ، والتي تمتد لفترة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات ، الى أن تكون معقولة وواقعية وسليمة من الناحية التقنية . وسيتم اعداد تقرير عن كل بلد بموافقة حكومة البلد . واشتراك المفوضية النشط في جميع الاعمال التحضيرية انما يهتدى بثقتنا في أن المؤتمر سيضع اساسا متينا للقيام مستقبلا بعمل منسق .

٢٥— وسآخذ مثالا اخر لما يجرى بذله من جهود شاملة في قارة اخرى . وان الاستجابة لحالة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا هي استجابة لم يسبق لها مثيل . ويكاد يكون من الصعب تصديق انه قد أعيد توطين ما يزيد عن مليون شخص من الهند الصينية خارج المنطقة في أقل من عقد من الزمن . ولا يزال اليوم ايضا في المنطقة حوالي ٢٠٠٠٠٠ لاجئ تتزايد صعوبة التوصل الى حلول لهم . ولذلك حاولنا اجراء دراسة للحالة من جميع جوانبها كي نقترح نهجا شاملا متكاملا . ونحن نعرف أنه لا يمكن لاعادة التوطين في بلد ثالث أن تقدم حلا كاملا للمشكلة . وقد تضاءلت جهود اعادة التوطين التي تبذل اليوم ، بعد تحقيق انجاز ممتاز ، فأصبحت لا تتجاوز الزيادة في الاعداد الا قليلا . وبصفة خاصة فان عدد القادمين بالقوارب والموجودين في المخيمات ظل في الواقع دون تغيير لمدة سنتين حتى الآن . ونحن نعرف أن تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنطقة ليس خيارا واقعيا في هذا الوقت . ونحن نعرف أن العودة الطوعية الى الوطن قد أدت حتى الآن الى نتائج قليلة نسبيا .

٢٦— وعلى هذا فانه بينما لا تلوح في الافق حلول واضحة لصالح اعداد كبيرة من اللاجئين وبينما يصل شهريا الى بلدان اللجوء الأول ٣٠٠٠ لاجئ جديد بالاضافة الى الزيادة الطبيعية ، ما الذى يمكن للمفوضية ان تفعله ؟ ان توجد أولا وعيا بالحالة ، التي لم تعد تحتل العناوين الرئيسية ، وتحافظ على هذا الوعي . ولقد قمت بالاتصال بعدة حكومات، مؤكدا أنه رغم استجابة المجتمع الدولي هناك حاجة ماسة الى استمرار الجهود المشتركة . ويبدو أنه يجرى بالفعل النظر في بعض التدابير التي تهدف الى المحافظة على المعدل الحالي لاعادة التوطين ، وربما زيادته ، والى تعجيل السماح بدخول المقبولين ، والى تخفيف معايير القبول .

٢٧— ولقد بيّنت التجربة انه ، في حالة عدد كبير من اللاجئين الخميريين واللاويين في تايلند ، يجب أن نبحث عن خيارات أخرى خلاف اعادة التوطين . ففي حالة اللاجئين اللاويين انخفضت حالات المغادرة خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام بنسبة ٥٠ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٢ . والاعادة الطوعية الى الوطن ، وخاصة للاويين

Digitized by UNOG Library

القادمين من الأراضي المنخفضة مشجعة رغم أن أرقامها متواضعة ويجب زيادة استطلاعها باعتبارها حلا . وينبغي ان تعمل جميع الحكومات المعنية على تحقيق هذا الهدف ، بما في ذلك تقديم المساعدة في قرى المنشأ التي قدم منها العائدون . وفي حالة الكمبوتشيين يجب أن تتخذ الأطراف المعنية خطوات عملية محددة ، وينبغي ايضا عند الاضطلاع ببرنامج الاعادة الى الوطن — لمن يرغبون في العودة بمحض ارادتهم — ان تمد عدة بلدان يد العون بتقديم مساعدة لاعادة الدمج في قرى المنشأ . والمفوضية تعمل ، أو مستعدة للعمل في أى مرحلة من مراحل العملية تقع في نطاق اختصاصها .

٢٨— وفيما يتعلق بجميع الفئات وحيثما أمكن ذلك ، حيث لا يبدو أن اعادة التوطين والاعادة الطوعية الى الوطن تشكلان جوابا كاملا على مشكلة ، ينبغي التفكير في مشاريع الاكتفاء الذاتي على صعيد اقليمي والسعي سعيا حثيثا لتحقيقها في اطار اقتسام العبء على نطاق اقليمي . فالوقت ملح جدا . وقد قضى بعض اللاجئين سنوات طويلة في المخيمات . وبعضهم يكافح لتحقيق الرفاهية ولكن دون جدوى . وبعضهم يخشى على سلامته الشخصية . ونحن نحاول أن ندخل في كل واحد من تفاصيل مشكلة هي غاية في التعقيد ، باذلين جهدا مجددا لالتماس حلول دائمة ذات طبيعة انسانية .

٢٩— ومن بين الجوانب المشجعة للمشكلة العامة أذكر الزخم الذى حققه بصورة تدريجية برنامج المغادرات المنظمة من جمهورية فييت نام الاشتراكية . ففي عام ١٩٨٣ ، كان عدد الاشخاص الذين غادروا فييت نام بموجب هذا البرنامج حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٢ ٩١٨ شخصا مقابل ١٠ ٥٧٠ شخصا لعام ١٩٨٢ بكامله . وفي الاسبوع الماضي أجريناً ، للسنة الثالثة على التوالي ، محادثات مع وفد من وزارة خارجية فييت نام كان تطور هذا البرنامج هو محور الحديث فيها . وقد أثبتت هذه المحادثات التي تعطي أيضا الفرصة لاجراء محادثات مع جميع الاطراف المهتمة ، بما في ذلك بلدان اعادة التوطين ، انها مفيدة في معالجة الصعوبات وتثبيت التقدم المحرز وتحسين النتائج .

٣٠— وأود أيضا أن اذكر مشكلة الاحداث الذين لا يرافقهم راشد . اذ يوجد الآن نحو ٤ ٠٠٠ حدث في مخيمات اللاجئين في جنوب شرقي آسيا . وكثير من هؤلاء الأحداث ليس لهم أقارب في بلدان ثالثة ، وربما لا تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة لبرامج اعادة التوطين الحالية . وقد رفضت بعضهم عدة بلدان وهم في المخيمات منذ عدد من السنين . ومن شأن مبادرات ، كالتساهل الاخير في اجراء معاملات الاحداث في الولايات المتحدة ، أن تساعد على ايجاد حلول لبعضهم . بيد اننا لا نستطيع ان نسمح ببقاء الاحداث الذين لا يرافقهم راشد في مخيمات اللاجئين الى ما لا نهاية . وينبغي القيام بمبادرات جديدة لمعالجة هذه المشكلة الخاصة .

Digitized by UNOG Library

٣١— وقد عقدنا لتونا حلقة دراسية حضرها عدد غفير من الناس بشأن دمج اللاجئين في اوروبا ، واشترك فيها موظفون حكوميون وممثلون للمنظمات غير الحكومية من ١٩ بلدا وعدد من المراقبين . وناقشت الحلقة الدراسية المشاكل الاجتماعية والعملية المتصلة بدمج اللاجئين . فهذه المشاكل ، كما ترون من التقرير ، موجودة فعلا . وينبغي حلها بجهود جميع الاشخاص المعنيين . بيد أن من المفيد والمجزى أن نرى كيف تستطيع البلدان أن تواجه عملية الدمج وتحاول بروح ايجابية تحليلها من جميع جوانبها .

٣٢— وفي شمال امريكا اللاتينية تتفاوت الحالات الراهنة والامكانيات المستقبلة تفاوتا شديدا بحسب البلدان وبحسب المواقع التي يوجد فيها اللاجئون . فبينما نجد انفسنا في بعض المناطق في موقف نتحول فيه الى الدمج المحلي للاجئين الحضريين والريفيين ، لا يمكن في مناطق اخرى القيام بغير عمليات مؤقتة في الوقت الراهن مع وجود أنشطة محدودة على شكل صناعات يدوية أو بساتين خضار . ونحن نحاول الآن مع السلطات ومع جميع المعنيين أن نفتح سبلا جديدة ينبغي لها أن تجعل اللاجئين أقرب درجة الى الاكتفاء الذاتي .

٣٣— هذه هي الملاحظات التمهيدية التي أود ابداءها . فاللاجئون لهم وزن كبير في عالم اليوم . وفي بعض البلدان أو المناطق يزيد عددهم على ١٥ في المائة من السكان المحليين ، وفي بلدان ومناطق اخرى لهم وزن سياسي هام . فاللاجئون عنصر في مفاوضات دولية أوسع نطاقا .

٣٤— ان مشكلة اللاجئين مشكلة متزايدة الصعوبة . وفي اماكن كثيرة على وجه الأرض يقوم بعض من أفقر الناس في العالم بطرق ابواب أفقر البلدان . وبالرغم مما يلاقونه من كرم ضيافة في كثير من الاحيان لدى كثير من البلدان النامية مازالت الحاجات هائلة . فالبلدان الصناعية تستقبل اللاجئين وتقدم لهم الدعم ، وتبين التطورات أن مستوى اجابتها الذى كان كريما جدا في كثير من الحالات لا ينبغي أن يتخذ على أنه حقيقة مسلم بها .

٣٥— ففي حالة العالم التي تسودها الفوضى من عدة وجوه ، تحاول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعبئ الطاقات وتستفيد منها استفادة جيدة . وقد طورنا أنماطا ونحاول تحسينها للاستجابة في حالات الطوارئ وعلى نحو أكثر دواما ، وللتنفيذ والمراقبة ، ولتقديم الدعم الحيوى لمكاتبنا الميدانية ، وهذا أمر غاية في الأهمية . ونحن نحاول الآن وضع تحاليل متعمقة للتخطيط الشامل الموّجه نحو التدابير العملية مدركين تمام الادراك أن جميع الحالات لها مميزاتها غير العادية . وينبغي لنا أن نواصل زيادة حساسيتنا المباشرة للتعقيدات ولا نؤخذ على حين غرة . فعندما ننظر الى المشاكل يجب علينا أيضا أن ننظر في جميع أوجه الخيار التي امامنا للحلول . وعندما لا يلوح أمام نواظرنا حل حقيقي نجد في الاكتفاء الذاتي والأنشطة المدرة للدخل والتدريب على المهارات

Digitized by UNOG Library

وتعزيز الهياكل الأساسية المحلية حلولا جزئية كثيرة للمشكلة . وعلينا أن نكون ابتكاريين في تفكيرنا ، ونأمل أن تتمكنوا من مساعدتنا على تحقيق هذا الغرض . فالحلول في نهاية المطاف تضعها الحكومات لا مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٣٦— ويسرني الآن أن استمع الى وجهات نظركم .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

00850
GA/OR/38, Suppl. 12A

27633–November 1983–500

Digitized by UNOG Library